

٢١٦٤ تقييدات على شرح الشنشوري على متن الرحبية، تأليف
ت. م.

المنشلي، علي - كان حيا سنة ١٢١٠ هـ،
حمدا الكمشيش، محمد بن عبد الله ؟ كتبت في
القرن الثالث عشر الهجري تقديرا.

٥٤ في ٢٥ من ٢٣٥ × ١٦٥ سم
نسخة حسنة، مخطها نسخ ممتاز.

٥٥٤٩

مراجع المؤلفين ٧ : ٢٤٦، بروكلمان، ملحق ٢ : ٥٦

١ - الفرائض، الفقه الاسلامي واصوله - المؤلف
ب - الجامع ج - تاريخ النسخ د - تقييدات على الفوائد
الشنشورية.

ف ١٦٤٩ / ٤

١٤٨٠ / ٨



هذا تقييد افت على شرح السنن
على الرعيه جمعها الغبير محمد بن عبد
الله الكندي لفتنه وكنى
الله هذه تقع الله بها

الحمد لله

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"

الرقم:	٤١٦٢٩٥٥٤٩
العنوان:	تفسيرات على شرح الشفاء على متن الرحمة
المؤلف:	محمد بن عبد الله الكاشي
تاريخ النسخ:	١٠٠٠
اسم الناشر:	---
عدد الأوراق:	٥٥
ملاحظات:	---

في كتابه

وهل عمل الطبيب الخ اي بالنت في النسخ فحلت هذا الشرع
الطيب الحاذق الادوية النافعة لمحبوبه هلولوة وعلمته علم
تلم للمحبب اي المحبوب ففعل بمعنى مفعول كقيل هعني وقت
كالعلمة لما قبله اي تقرب من مفعول على المفعولية المطلقة لنباتته عن
المصدر راي تقربا اي تقربا اي كاملا هعني وتعرضت اي في الجملة والا
فقد لا يتعرض للخلاف وكذا يقال في قوله ويثبت الخ وحيت اطلق الامة عند
ذكر الجمع فالمراد الامة بعة والمراد بالامة بجملة وسواء الامة بجملة وغيرهم
اذ لا دخل لغيرهم في الاجماع هعني وسميته الفوائد جمع فائدة وهي
كلما تقع دينا او دينا او يقال ايضا ما يكون الشيء به الحسن حاله بصفة
قلا الشهاية ابن حجر التحقيق ان اسما الكتب من جنس علم الجنس لا يسميه
وان اسما العلوم من جنس علم الشخص هلولوة الشئشورية نسبة
لؤلؤة البلد كما يحق هه المان بفضل اي المنعم والمتفضل والمحسن
والمعطي كما بمعنى واحد وقوله كما تقع باصله يحتمل ان يكون المراد به المان
لانه اصل للشرح ويحتمل ان يكون المراد به المواد التي اخذ منها هذا الشرع هه
وان يصح اي يحفظني عن الوقوع في المخالفات ويؤخذ من كلامه
انه يجوز ان يقال بالعضمة وهو ظاهر ان يربط الحفظ من الذنب مع جوار وقوع
خلافه هه ابن حجر يوافق من السيطاة اسم لكل تمرد من شطن اذا بعد
او شط اذا اشرق روف هو ارض من ريم لان الدارقة شدة الرعدة واما
الرعدة فهي علم هه جواد تخفيفه الواو اي كثير الجود اي العطا كرم من
الاسما المشتركة فيقال على اسم كرم ولا يقال سخي اما لعدم الورد او لا شعاع
يجوز الشرح شرح الفوائد هلولوة اي ينشد اي لما كان الاقتناع
يطلق على الاستدعاء وليس بمراد وانما المراد الاقتناع اقال اي ينشد
هعني او لا ما يستفتح اي استفتح حاشا في موصول عروفي
واضافة اول اليه بيانية او من اضافة الخاص للعام كما هو الاصل والغالب
في نظائره اي تفتح فالسين زائدة لا للطلب ولا للمبشرين وانهما

قوله

نستبد

نستبد في ولم يقل فسيب اي او ينشد اي اما فتعاهق لم اقتح
اسم كتابه بالمد او تقاو لا بالفتح في الفهم وتيسر هذا عليه وعلى
قار بها او لان لفظ نستفتح افع في الوزن واخف من غيره او غير
ذلك هو بواقي اي اقتح عمله المان على تقدير غير الاولى لبثا كلمة
قوله في المد يستفتح هعني واو من اوله اي لانه السب
بالمقام واو في تبادلية المرام وليغيبه بليس الفعل كله ليس اسم هلولوة
بالف الاطلاق اي لا بالف التثنية هلولوة السبوطي
رايت في بعض حواشي الفينطي ما نصه ذكر السبوطي في اللب سبوط
مثلث السين ويقال اسبوط لكن ان كانت الهمزة فهي مضمومة
هعني ويطلق على الراي والاعتقاد ويعدى بالياء يقال
قال به الشافعي اي رايه واعتقده هعني مجاز حيث
سبه الراي والاعتقاد باللفظ الموضوع لمعني في ترتيب الطائفة على
كل فطلق عليه اسمه هعني ويجوز ان يكون مجازا امره علاقة
الدالية لان القول يدل على ما هو هه مشي مصدر يقال الاول
قياسه ان الفعل ثلاثي متبعه قياسا مصدره الفعل قال في الخلاصة
فعل قياسا مصدره المعنى من ذي ثلاثة كدر داء والاخران
سماحان هعني واسم لخاله واما يقال فاصله مفعول
نقلت حركة الواو الى الساكن قبله وهو العاقم يقال تحركت الواو
بحسب الاصل وافتح ما قبلها بحسب الان فانقلت الواو العاقصا
مقال وكذا يقال في مقام اهد تحركت الواو وافتح ما قبلها فقلت
الفاي وجوبا ومثلها في ذلك اليك باع اصله يتبع تحركت الواو وافتح ما
قبلها فقلت الفا وهذه قاعدة تصريفية هلولوة قاله وقال
قيل كان الظم الرفع لانه نائب فاعل وقد يجاب بانه حكاية ما وقع
في قولهم قال قاله او هو على منه من بين الحال والجور وهو
المفعول فيكون النائب قوله ما فشي هعني ويقال اقولت

ما لم اقله انما على ما يتعلق بهذه المادة من زيادة فائدة وان كان
 المقام غير محتاج اليه ^{وقولتي} اي ما لم اقل فحذفه لدلالة
 ما قبله عليه ^{حقي} كثيرا لقول استفادة الكثرة من الاخرين
 ظاهرة لكونها من صيغ المبالغة واما من الاول فباعتبار اصله لان
 اصله يقول الحذوت الفه تخفيفا فهو من صيغ المبالغة المشهورة
 ايضا باعتبار اصله ^{حقي} وقوله بذكر هذا رينا مبتدا والخبر
 محذوف وخبر عن قوله اول ما يستفاد المقام ^{حقي} اي ما لم يكن
 يستدل به على خبر محذوف لقوله وقوله تقديره معناه ما لكنا
 اي معنى لفظ الجوهر ومن هذا المقول وقس عليه نظائره ^{حقي}
 ومصلحنا اي المقام بمصالحنا ومنه الرئيسة لثبوت الزوجية من غير
 الزوج لقيامه بمصالحنا ^{حقي} للداية اليه بنية العهد بالولادة بمعنى رآه
 لقيامها بمصالح ولدها ما رضاعه ^{حقي} ايضا ما ذكرته من الفاظ
 المفسر لها الرب قالما استخرج من الدين ايضا لولوة وكل من صفاته
 كما مراد فان الوصف الذي هو مفهوم المذموم كل يصفه في كل الصفات
 وبعضها والمعنى امراده الكل هو المقام اذ الفرق التقسيم ومرتبة جميعها
 ابلغ فيه ونظم القياس الذي اشار اليه الشارح ^{حقي} وصفه به بالجميل وكل
 وصف به بالجميل وصف له بجميع صفاته دليل الصغر ان المذموم موصوف بالجميل
 بالجميل ودليل الكبر ما ذكرته بقوله وكل من صفاته ^{حقي} فهو
 وصف به بجميع صفاته اي مفهوم المذموم الذي هو موضوع القضية وصف
 به ^{حقي} وليس المراد ان مدلول الجملة ما ذكره ان مدلولها الموصوفة واحدة
 وهي ما للشيء الله للمذموم او استحقاقه له او لخصاصه به بخلاف قوله اللهم
 ونحوه فانه تنافي على الله بجميع صفاته برعاية المقام ^{حقي} انما على انعامه
 فما موصول حرة ولا يقع ان يكون موضوعا اسما محذوف المايد اي الذي
 انعم به لما في لفظ وهو جهر المايد بغير ما في الجار الموصول ولا يجوز حذف
 حسيه الاشد وذاو مانع معنوي وهو ان المذموم حقيقة يكون الاعلى فعلى

كالا نعام والحمد على النعمة التي هي امرها ما صح باعتبار كونها امر الله ^{حقي}
 انها ما علة لتفي التضرع لكل المنعم به اجمالا وتفصيله لكن المراد بالامر
 الانتفاع في الوهم وان لم يكن في نفس الامر ضرورة الانتفاع دامة الواهم
 او الانتفاع في الوهم اي الدهن لكونها في نفس الامر كذلك وان تعد واقعة
 الله لا تخصوها ^{حقي} ولما يتوهم الى علة لتفي التضرع لبعض
 اجمالا وتفصيله ^{حقي} موكه اي ان جعلت الجملة بعدة مستأنفة
 فان جعلت متعة له كان نوعيا كما اشار له لك الشارح بقوله ونحوه ^{حقي}
 والطب المراد به هنا اللطيفة الربانية المتعلقة بالامر الصنوبري الشكل
 المسمى قلبا ايضا اذ هي ذات البصيرة والحقى بالمعاني في الوصف موصوفة بالقلب
 دون اللام المذكور كما لا يخفى ^{حقي} ومعنى الصنوبري الشكل اي على شكل
 الصنوبرية وهي غليظة الوسط دقيقة الطرفين واسفلها ادق وهذا الحم
 تحمي فيه الدم ثم يصل لبقية الاعضاء ^{حقي} في الهامش الموصوفة
 بالقلب اي ان اللطيفة تنقلب من ذكره لغيره دون الجسم وهي كل العلم
 وضد فقول ^{حقي} عن القلب العمى اي عن اللطيفة ^{حقي}
 والقلب معلوم اي فهو اما الجملة الصنوبرية الشكل او اللطيفة الربانية والحق
 ان القلب والفعل بمعنى واحد كما ان النفس والروح شيء واحد لكن ان قلبه الفل
 من قبيل الجواهر كانت البصيرة وصفه له وان قلنا انه من قبيل الجواهر كانت
 البصيرة عنه ليل يلزم قيام المرض بالمرض وهو ممنوع ^{حقي} مما ذكره
 اي لعلاقة المشافهة حيث شبه الجهل بالعمى بما مع عدم الاهتد المتخصص
 في كل واطلق عليه اسمه فهو استغناء عن مصرحة ^{حقي} فانها لا تسمى الابصار
 الضمير للفتنة اي ليس الخلل في مشاعرهم وانما اذغت قلوبهم باتباع الهوى
 والتمسك في التعبد وذكر الصلوة والتمسك في التجرع ^{حقي} لما ترك ومن
 كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى قال ابن ام مكتوم اتاني الدنيا اعمى افاكون في
 الآخرة اعمى تولت ^{حقي} وقال قتادة هو من كبار التابعين ^{حقي}
 البليغة ما يتبلغ به من العيش اي يكتفي به والمراد هنا شيء قليل من الانتفاع كما

يرشد الله السياق بقوله ومنفعة تفسيره حقى وبصر الى اى
 لا مع الاهوى تقع كماله حقى والمراد ينظر القلب بصيرته
 ان قلت لما اكد السلام في الآية دون الصلاة مع انها اكد منه قلت قد اكد بها
 بلقط ان وباعلامه بان الله وملائكته يصلون ولا كذلك السلام او انهما لا قد
 لفظا والتقديم يدل على الاهتمام بحسن تأكيده لملائتهم من قاضيه عدم
 الاهتمام به حقى من صلى على في كتاب الخ قال بعضهم ان هذا
 الحديث موضوع وقال بعضهم انه لما صلب كنه ضعيف وان كان مستهرا بين
 الناس هو من صلى على اى كبت ولفظ به حقى وظاهره ولو باجرة
 وبصره ابو عبيد الله محمد بن الرضا عن المالكية لو لولة مادام اسمى
 المراد باسمه اللفظ الاله عليه وسلم في الصلاة العارضة عليه حقى
 المطلوقة اى التي طينتها من اسم وفيه اشارة الى ان جملة الصلاة خيرية
 لفظا تشابها معنى حقى رحمة اى المقرة وثمة بالتعظيم وح فقطف
 رحمة في قوله تعالى صلوات من رحمة من عطف العام ولو لم يقيد الرحمة بما
 ذكر اشكل العطف حقى وقيل ثناؤه اى ثناؤه تعالى عليه عليه عند الملائكة
 كنه حقى خروجه من كراهية افراد الخ اى ان الكراهية المله في الافراد
 الخ اذ اصله لم يسل او بالعلم فانه يتأخر دينه الاسلام اى الاحكام المعبر
 عنها بالاسلام وهى شريعة نبينا عليه الصلاة والسلام ويراد به فيه طريقتة
 وبالاسلام الاتقيا حقى قال الله سبحانه ودعا ملة ابراهيم ليل تشيعة
 دينه الاسلام والاول المستند الى قوله يوم اكلمكم دينكم والمختفيلكم
 نعمتى ورضيت لكم الاسلام ونياه حقى ملة اى ابيكم او مع دينكم
 توعية ملة اخوه حقى ابراهيم يدل من ابيكم هو اى الله المسلمين
 اى فتكون ملتهم سحابة فالاسلام حقى وقيل هما معنى واحد
 يلزم عليه ان العطف في الآية المتقدمة من عطف احد المترادفين على الاخر
 وانظر ما كتبت ولعل تلك التفسير لشهرة لفظ الله وظهوره في ذلك
 المعنى حقى مخبر بكسر الباء وفتحها لكن يشتمل الكسر بالنسبة للبنى الذى

هذا الحديث موضوع
 وقال بعضهم انه لما صلب
 كنه ضعيف وان كان مستهرا
 بين الناس هو من صلى على
 اى كبت ولفظ به حقى وظاهره
 ولو باجرة

لدراسة

لدراسة له واجيب بان الاضمار اعم من ان يكون بشرع او غيره فقد
 قال الامام القرافي يجب على البنى ان يخبر بنبوته ليعلم فيخبرهم حقى
 ما شرعه اى يبينه والاسلام هو الخضوع اى شرها واما لغة
 فالحضوع مطلقا حقى والاتقيا اى ظاهرا ولا يتحقق
 اى في نفس الامر بحيث يكون معتبرا عند الله الاتقيا اى الا اذا واثق
 الاتقيا الباطنى بان يصدق بقلبه حقى والاقرار به المراد به
 النطق بالشهادتين والمناسب ان يقول والى ايمان التصديق بلجام من
 عنده الله ولا يعتد به عند الله الا اذا اقر بالشهادتين حيث لم يمنع
 مانع حقى والاقرار به اى بنا على مذهب بعض المحققين ان الاقرار
 بقطر ومذهب اى المحسن الاشعرى وجمهور المحققين انه شرط لصحة
 الاحكام الدينوقية حقى الاتقيا الامراى باطنا حقى
 صدق فيها واحد المناسب فحظها واحد ان الماصدق مختلف حقى
 محل علم عليه صلى الله عليه وسلم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف
 اى المكرر العين الذى هو محمد بن عبد الله الميم واما اسم الفاعل منه
 فهو محمد بكسر الميم هو منها ان الله ذكره في القران العظيم اى اربعة
 مواضع في النمران في قوله وما محمد الا رسول وقد اخبر في قوله ما كان محمدا
 ابا احد من رجالكم في قوله وامنوا بما نزل على محمد وفي الفتح في قوله
 محمد رسول الله ولا يرد امه فانه لم يذكر فيه الامرة واحدة في الصفة في قوله
 اسمه احمد فذكر محمد اكثر هو خاتم بفتح الباء اسم مفعول اى ان الله سبحانه
 ختم الانبياء جميعهم محمد عليه الصلاة والسلام بمعنى انه لم يات بعده نبي فقط
 تنتد انبوته وفيه استعارة بالكناية وتخييل وتقريرها ان يقال بتمت
 الانبياء فسمى بغير ختم عليه على بيل الاستعارة بالكناية وايات خاتم تخييل
 هو خاتم اى كان بفتح التاء فهو يدل او عطف بيان لانفت لوجوده انه اسم الله
 وان كان بكسرها فتفت لانه اسم فاعل لما قال ان الوصف لا يتعرف بالاضافة
 فلا يصح جعله نعتا للمرفة ان محله ان تشابه المضارع وهو هنا معنى المضى قد بده

حقى

اي وانبياءه تفسير مراد لا تفسير للرسول كما لا يخفى ولو عذف
الواو لصح تفسيره لجعل الخاص مراد به العام والافلا يلزم من ختمه
للسلطنة للابنية حقى قال ابي عبد تعالى ولكن رسول الله الى كل
على هذا المذهب واني ان المراد وانبياءه ان الله تعالى قال اخذ
عطف على بنى مساري في مطلق الصلاة عليه اعلم محمد انهم انما يدل من
بنى ولا يصح له هاشم هو الوصل والمطلب حقيقة وهما ابنا عبد مناف واما
عبد شمس ونوفل فالتحقيق انهم ابنا عبد مناف ولد ام جعفر وهذه
مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه واما عند الامام مالك رضي الله عنه
فانه عليه السلام بنو هاشم المطلب وهذا الخلاف انما هو في مقام الزكاة
فقط هـ وقيل جميع الامة الخ اي في مقام الدعاء الزكاة فلا ينافي
ما قبله هـ وهم اولاد فاطمة الخ فيه قصور فكان ينبغي ان يقولوا وهم
اولاده واولاد بناته ونسبهم هـ حقى ومن باب اولى اولاده عليه السلام
هـ من قرئى وقرئى هو فخر والاصح النضر هـ تنقله فيه
اشارة الى كراهة الصلاة على غير الانبياء استقلالاً لا هـ نـ اسم جمع
اي ان فعلا ليس بمعاقبة سالتا على اي حال قد ذكر وان اسم الجمع لو اريد
له من لفظه لان ذلك اعلى فقد قالوا ان العالمية اسم جمع لعل وعلى
نسلم انه كل من الجوع السادة هـ حقى اي التي لم تستكمل الشروط
لانه ليس بعلم ولا صفة هـ والتابعى من اجتمع بالاصحى واخذ عنه ويطال
اجتماعه به ولو لوة ومات على ذلك شرط لدوام الصحبة لا التحقق
هـ ونسب ابي بنو العظيمة اطهر للزوم ما هو فظهم
اسم له تنادى به للدعاء والتأليف ونحوه فحدثت بنية الله اعتبار القول بقا واما
بنية تركه فحدثت وكان ذلك مذموماً الا اذا نشأ من تعظيم وتكبر ومقام الناظم
ينوع عن ذلك هـ حقى تنصرف الالهة الى اعطاء القوة بمصدر اعان اصله
اعوان قلت الواو بعد نقل حركتها الى المعنى المعاني القائمة حدثت وقيل المحدث
الابنية وغرض عنها الثانية فصارت على الثاني اعانتم اوتى بالنا هـ حقى فيما

تواخيها

تواخيها اي على الذي تم اخينا هـ حقى بمعنى على لانه التي تنفرد به هذه المادة
والعائد بمذوف هـ حقى فلا يتوهم يقتضى ان عبارة تواخيها بلا الف
وفي نسخة بانها والمناصب لها ولا يتوهم وقوله وتباهاه يخيد فعلا
بالا من هذه المادة هـ حقى متعارفة اي مع تغير مفهومها ولعل وجه
التعارف ان التمرى مستلزم للقصيد والاجتهاد مستلزم لها هـ نـ
المجهود اى الله والملاحظة الثلاثة متعارفة اي التوهم والتمرى والاجتهاد
انت جدير بان الذي نقله عن الشيخ يقتضى الترادف والذي ذكره اخرا يفيد
التفاير في الجملة فله فليس في سبق كلامه ولا حقه ما يقتضى التعارف
ويجاء بان الذي ذكره اخرا يفيد اشتراكها في الجملة في معنى الاجتهاد في عمل
الصخرة والخير وهذا هو المراد بالتعارف فتأمل هـ حقى المجهود اى الجهد
الا في الخير بخلاف التمرى والاجتهاد وهذا يفيد عدم الترادف وعدم
التعارف وقوله دون التمرى اى والمجهود امثلة هـ نـ ولعل هذا اى مذكور
من كون التوهم لا يكون الا في الخير هـ بمعنى الذهاب الى العمل ونشر وقوله وهو
المروى جملة مفترضة بين المتناظرين لتفسير المصدر ولا يصح العطف على
المروى كما لا يخفى هـ حقى وقيل غير ذلك منه انه يقال على الكتاب المقتضى به
الذي هو حجة ويطلق على النوع المحفوظ قال الله تعالى وكل من اقصينا في
امام مبيح يعني النوع المحفوظ وقد يراد به صلاحيات الاعمال ولو لوة وقيل
ابا حار جنة يختم نكيبه باللائحة بالجائبة بالجيم المهيمة بعدد ما يخففه قربة
بالشام ولو لوة وقال مسروق سمى بذلك لانه سرق في صغره ولو لوة مسروق
هـ من كرام الله هـ حقى الراشدين اي الثابتين نقل عن الامام مالك رضي الله
عنه انه سئل عن الراشدين في العلم فقال من اجتمع فيه اربعة اشياء التقوى فيما بينه
وبين الله والتواضع فيما بينه وبين الخلق والزهد فيما بينه وبين الدنيا والمجاهدة
فما بينه وبين نفسه هـ حقى علم زبدي اى اشتبهوا بالاف ومعلوم انهم متفان
غيرها وقد كانت الصحابة رضي الله عنهم يعترفون له بالتقدم في الفرائض ومنه
جملة الاخلاص عنه عبد الله بن عباس تزجمان المراد وقد بلغ من تعظيمه لزجيد

انما اعتد قد تمت اليه ليركب فلقد ابن عباس بن بكابه فقال له من يدخل عنك يا ابن
 عم رسول الله فقال هكذا انفعلي بعلمنا فقبلت بيده وقال هكذا انفعلي
 يا اهل بيتي بنينا رضي الله عنهم ههنا عدد اموال المسائل الى المتفق
 عليها وهي اثنتان وثلاثة واربع وثمانية واثنا عشر واربع وعشرون
 من يرث بالفرض وعده وهو الزوجان والجدتان والام وولداهما ونش
 وعده من يرث من النساء بالاختصاص وهن بنت وبنت ابن وام وزوجة
 وحيدة واحدة ومعتقة اه نس والاموال التي لا تقول وهي اثنتان والثلاثة
 والاربع والثمانية ههنا ومولاة المولاة اي معتقة المعتقة ههنا
 من حيث اختلاف احوالهم لان احوال الفروض ثلاث عشرة تسع من
 النساء وهن غير ذوات الوالدين والجد والزوج والام فاذا زوجه ثمانية
 بحيث اختلاف من يتكبر ارثه بلغ ما ذكره في الربع ثمانية والتمن اخرى
 وقس عليها البنت والام والزوج والاخت الشقيقة والاخت للاب وبنت
 الابن ولكن في ان لكل من الاخت للاب وبنت الابن ثلاث حالات فيحصل من يرث
 بالفرض الى ثلاث وعشرين لان كل منهم له النصف عند الاتحاد والثلثان مع
 بمائلة والمسدس مع كنفقة في الاولى وبنت في الثانية فقدر ههنا
 شروط الارث اي وهي تحقق موت المورث وتحقيق حياة المورث والعلم بالجهة
 المقضية للارث ههنا وعدد الموانع اي المذكورة في المتن والشرح وهي
 الرق والقتل والكفر والردة واختلاف ذوى الكفر الاصلي بالذمة والحراية والدور الحكمي
 ههنا على الراجح هي السبعة المتقدمة بزيادة ثمانية عشر وثلاثة وثلاثين ههنا
 عدد بفتح العين والذات الاولى مخففة وليست بضم العين وكسر الدال المشددة
 مبنية للمجهول والمراد ان اكثر ما ذكرته من كون هروف تزيد من جهة افراد العدد
 الاسمي التي تتعلق بالفرائض هي عدد اسما غير الذي ذكرته بيا **د**
 ان الزاى كما ذكرته ما ذكرته من يرث المسدس وعدد الموانع بزيادة اللعان
 على الرق والقتل واختلاف الدين واختلاف ذوى الكفر الاصلي بالذمة والحراية والردة
 والدور الحكمي وعدد احوال الجدة مع ذى الفرض وان الياء كما ذكرته عدد من

فالنزوحه
 ٤

يرث

يرث النصف والثلثين والثلثين وعدد من يرث النصف والثلث والرابع والثلث وان
 الدالك كما ذكرته عدد احوال الوارث من كونه يرث ويورثه ويرث ويورث
 وانه عدة هروف اسما كما ذكرته عدد الوارث باعتبار الارث بالفرض او
 بالتقسيم او بهما وعدد احوال الجدة عند عدم ذى الفرض وان الستة اليافقة بعد
 طرح الدال من الدالك كما ذكرته ما ذكرته من يرث النصف والثلث وعدد من
 يرث الثلثين والرابع تامل ههنا الفرض نسبة الفريضة مفرد فرائض قال
 في الخلاصة وفعل في فريضة الترم ويجوز ان يقال الفريضة كما قال ابن الهام
 لمسا بقية الواحد لكونه لغتها لهذا الفن كانهما في النسبة الى الانصار ولم
 يقولوا انما مري ونصير كونه في الخلاصة والواحدة اذكرنا سببا للجمع ان لم يثبت به واحد
 بالوضع ههنا ايه العلم بالفرائض الظرفي التفسير ان يقال اي المنسوبة للفرائض
 لمزيد علمها ههنا ويقال له فافرض انما استعمل من هذه المادة اسم فاعلم
 وصيغة مبالغة على زنة فصيل وزنه فقا ويصح ان يكون هذا الثالث للنسبة كيقال
 ههنا وفرض اي فقد نسبوا للفرض كاسموا للفريضة ههنا وانه قال
 جملة انه خطأ ناظرا الى ان فرائض ليس علم ولا جاريا مجرا فيليب الى واحد ولكن
 قد علمت انه جار مجرى العلم وهو ما نظرت اليه ابن الهام فينسب اليه ههنا لما فيها
 الخلة المحذوف معلوم من السياق اي سميت مسما للوارث بذلك مع شمولها
 التقصيب لكونها علم على مسما للوارث ليجل السهام المقطرة التي فيها اي في
 الفرائض بمعنى الوارث فالظرفية واضحة ثم فرع على ذلك قوله فقلت الخوجه
 التعليل شرفها بالنسبة للتقصيب بنقد مها في القسمة على الورثة والضمير
 المستقر للفرائض بقربية قوله فقلت على التقصيب وجعلت لغتها لهذا الفن
 فقوله المحشى نقلا عن عمارة للسهم غير ظر ههنا فقلت اي الفرائض بمعنى
 المسما بل ذوات الفروض وخففت اي الفرائض بمعنى لفظه ووجه التعليل شرف
 الفرض على التقصيب بنقد مه عليه في القسمة على الورثة ههنا اذ كان ذاك
 الخا علم ان اذ ظرف زمان وليست موضوعا للتعليل وانما التعليل هو خذ من
 المقام وقوة الكلام كما قال ابن همام في المقام ههنا اي المذكور قبل الجابة

مرجعها هو المحجوج فتناول بالمدكور كونه موثقة واسم الاستارة مذكور
 حرف او ثوب خفيها معطوف على المذكور هو **الفرضي الغرض**
 اي المقصود اذا كان ذلك عاردا على الابانة هـ نشي **تعلييل** ما ذكر اي
 من سوال الاعانة فيما توخاه هـ نشي **فيما قصدناه** تفسير لتواخيها
 وقوله من الاظهار والكشف تفسير للابانة وقوله لان هذا ابيات
 لكون قوله اذا الخ تعليلا لما قبله هـ **لان** هذا الخ علة لطلبه الاعانة
 فيما قصد هـ هـ نشي **فانه** لا يجيب علة لطلبه من الله اي دونه غيره
 هـ نشي **لا يجيب** من قصده المتناسب من نساله هـ نشي **قال** الله
 تعالى **لعل** لكونه لا يجيب من قصده هـ نشي **قال** بعض العلماء **واين**
عينية واتى به ذلك بنا فالوجه المستدل بالامانة ولو استدل بقوله
 تعالى ادعوني استجب لكم او بقوله اجيب دعوة الداعي اذا دعاني لم يجز هذا
 هـ نشي **لما** امر بالمسئلة اذ السؤال في قوله واسئلو الله من فضله هـ نشي
 الا يعطى اي عند سواله كما افاده بقوله وقال الامام تاج الدين الخ فنتج
 من قوله قال بعض العلماء قوله وقال الامام تاج الدين بيان وجه الاستدلال
 بالامانة على انه لا يجيب من قصده هـ نشي **ان** يعطيه اي اذا انتفعت الموانع كالكل
 الحرام هـ نشي **علمنا** لما كانا لمعلل متضمنين لكون متعلق المقصود علما ويكون
 ذلك العلم علم الفرائض وكونه على حد هـ نشي **علل** ذلك بتعلييل متضمن للملك الاشياء
 فقوله علم بان العلم الخ راجع للاول وقوله وبان هذا العلم راجع للثاني وقوله
 وبان زيد ارجع للثالث هـ نشي **علة** لقوله اذ كان ذلك من اهم الفروض غير
 ظاهر لعدم الاتحاد مع العامل في العامل اذ فاعل كان اسم الاشارة الراجحة
 للابانة او توخيها وفاعل العلم المتكلم واما جعله علة لتواخيها فظن ان فاعل
 التوخي المتكلم ايضا هـ **حرف** بان العلم اي النافع وهو علم الذهن اي العلم بمعنى
 الفوائد حكم اي محكوم به وهو النسبة القائمة المدلولة للمقابلة وهو على
 حذف مضائق اي احكام وقوله الجازم اسناد الجزم اليه بجازم الجازم حقيقة
 متعينة وقوله للواقع اي للنسبة الواقعية وقوله وهو اي العلم بمعنى الادراك

المطابق

المطابق متعلقة للواقع خلاف الجهل هـ نشي **الذهن** اي العقل خلاف
 الجهل اي بتسميته البسيط والمركب لكن التقابل على الاول من تقابل العدم
 والملكة بانه عديم العلم عما من شأنه ان يعلم كعدم العلم بقدم العالم او حده و
 وعلى الثاني من تقابل القضاء بانه ادراك الشيء على خلاف ما هو عليه والواقع
 كادراك الفلاسفة قدم العالم فهو وجودي كالعلم هـ **حرف** والالف واللام
 الاولى وال لان الكلمة موصوفة على حرفين فيعبر عنها بلقمة لا بد لها هـ نشي
 الشرعي الاولى العلمي اذ هو الذي من اقتسام ال العهدية وانما كان عليها
 لان هذه الافراد الثلاثة هي المعلومات المقتضية عند اهل الشرع فهو على
 حاشا الامير اذ ام يكن في الملك الامير واحد هـ **حرف** **فالعلم** من خبر الخ معرف
 من وجهين بتفسير اعراف المتقن واختلافه من الخبر والحق هو علمه في العلم
 الخ لان الخبر في مثل هذه التركيب لا يقتضون بالغا وافادة كونه العلم ببعض الخبر
 وبعض المزاوي يحصل بتقدير المضائق بان يقول اي بعض خبر واما يحتاج
 لتقدير من او فقه بر مضائق اذا جعلت ال في العلم للعهد الذهني لان معرفة
 الله ليست من مدلوله ح مع انها افضل واولى واما على جعل الله لتفريق فلان
 يحتاج لهذا التقدير بل هو مضر لا يهاجم وجود افضل منه او مساوية وليس
 كذلك فامل هـ **حرف** **انما** يخشى الله اي يخاف من عبادته العلماء اي لانهم
 هم العارفون بالله وما يليق به وفي الآية فزاد شاذة برفع اسم الجلالة
 ونصب العلم والمراد بالخسبة عليه التنظيم هـ نشي **والذين** او ثوال العلم
 اي اعطوا هـ نشي **والذين** او ثوال العلم اي وخصم الذين او ثوال العلم بدار
 وعليه فالاية تدل على شرف العلم واما على عطفه على الذين امنوا فلا تدل
 على شرفه الا ان يقال قد اعلية باعتبار تخصيصهم بالذكر هـ نشي
وقل رب زدني علما اي فاية تدل على خيرية العلم هـ نشي **لخصه**
 اي كغبطة وهي معنى مثلما للغير وليس المراد بانه حقيقة من معنى زوال
 نعمة الغير اذ ذلك حرام **الاف** اثنين اي خصيلتين وقوله من اجل
 اي خصلة من اجل وكذا يقال فيما بعده هـ نشي **هـ لكمة** اي اهلك هـ

الحكمة بكسر الخاء تعال اسماء الصواب قولاً وعقلاً الى اعتقاد او فعلاً
 والعلم بحقيق الاشياء على ما هي عليه وبما فيها من المصالح وغيرها ولعلم الشرائع
 ثم ما يتبع في الغاي شي من العلم الذي لا يخلو منها تفصيل في النبوة والقرآن والعلم به
 والفقهاء في دين الله ومعرفة الاحكام واللب والخطبة والموعظة
 وتحقيق العلم والفهم من الله والحكم واتقان الفعل ووضع الاكام واضعاً وتوضيح
 حقايق الحكم بالحق والعدل وحرف طلب العلم الى المندوب اذا واجبه دخل في عموم
 الغرض بل هو افضل الغرضه من حيث بعد الفريضة اي الصلاة الفريضة
 من طلب العلم الى النافع به بانه اول علم اي من افه فهو بيان ما هو من
 الوجه ان المطلوب من الوجود وكذا يقال فيما بعد من حيث وما فيه السبع الخ
 اي من اهل المراتب من عدم الوجدان والافضل لو قال وما ذكره من حيث فليس
 بظاهر اذ دخل الفاعل في المبتدأ السبع بالشرط في العموم وحرف ان ما انما
 فاعلموا وتضمنوا الحكم على المفقود حقيقة بانه قريب القصد وهو في ساد
 حرف ما جاء اسم الموصوفين من الصرف العلمية والجمعي وتفرعاً لها
 وقفاً وصلامته تعلموا الغرض اي وجوب كفاية ما اوله وعلموه
 وذكر ما عتبر ان الغرض اسم للفعل من حيث وما كان له في بيان وجه
 شبهه على الله عليه وسلم كان عرضة للنسيان اذ فيه ان كونه عرضة للنسيان
 لا يترتب على كونه المستغنى به قليلاً وانما يترتب على ما عليه من توقفه على
 ما ذكره ان الظاهر ان يقول وما كان علم الغرض متوقفاً على علم الحساب متسبب
 المسائل الخ كان المستغنى به قليلاً وكان عرضة للنسيان حرف على وجه
 من ان ثوابه مثل ثواب بقية العلوم من حيث بالثبوت المناسبة بحالة الموت
 من حيث وقيل في ذلك اي من ان العلم لا يستراد من النسيان وبارة يستغاد من
 الغيبيات وعلم الغرض مستغاد من الغيبيات وقيل ان كيب الملك نوعان اختياري
 كالشراوض وري كالاثر وقيل ان العلم نوعان نوع يحصل به معرفة الاسباب
 وهو سائر العلوم ونوع يحصل به معرفة الالفاظ وهو علم الغرض من لولوة
 من الاحاديث الخ حال من اشياء وقوله مما يدل ببيان لاشياء ولو قال يدل

قوله

قوله مما يدل على شرفه الدالة على شرفه ويكون قوله من الاحاديث بيان لاشياء كان او
 من اشياء كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم من علم في بيته من اهل بيته
 عشر رقاب ومن قطع ميراثاً قطع الله ميراثه من الجنة ولولوة وهذا
 العلم يحتاج الى اربعة اشياء علم الغرض وعلم الالفاظ وعلم الحساب واتباع
 الغايط الغرضية من لولوة **الحكمة** اي لا حيلة هي الحق ووجوده النظر
 والتقدير على التصرف والمعنى على ذلك ان تخصص من ربه بما ذكره بعض الفضل
 لا بعد في وجوده نظراً لا قدرة على تصرف وحرف ان يكون اي هذا اللفظ
 وهو محالة من الحول اي ما خوذ امنه وعطف ما بعد في عليه للتفسير
 لا لكونه ما خوذ امنه كما هو ظاهر حرف والقوة الى الاولى وهو
 القوة من القوة تفسير للحول والمعنى لا قوة له على ذلك وانما هو
 بمحض الفضل العظيم وقوته او الحركة وجه ثان لتفسير الحول والمعنى
 ح الحركة له اي الحول وانتقال له منه هو د وهي اي لفظ محالة
 مفعلة اي محيلة او محولة فليت الواو والياء الفاعل فعل حركتها
 الى الخا حرف منها اي من الحيلة او الحول حرف اي اعطى
 يعني وصفيه به حرف العطا هو في مثل هذا المقام اسم مصدر
 لا عطا لا مصدر عطى بمعنى اخذ لعدم مناسبتهم المقام حرف
 قبل قوله اي اعطاه او بمعنى لا يد للاحاطة لقوله يعني لان العطف يفيد
 من حيث واليمين زائدة المناسبة في اقليم زائدة تغريباً على قوله
 وهي مفعلة منها هو والحياتة لغت مع المد والها بالسر مع المد فاسم
 للنبي المعطى من حيث من قوله في حد في مضاف اي من مضمون قوله
 صلى الله عليه وسلم هو وروى الترمذي المفعول محذوف اي رواه حرف
 وانما قال المحصور فيه محذوف دل عليه قوله للعلماء الخ والتقدير رواها
 قال ذلك خمسة اوجه حرف لا يخلو اي يمل وقوله المفعول اي بموافقة قوله
 فكان اولى اي في جميع الاموال اي جالته قصد الشك في علمه خلافاً
 من حيث وتقليد المقلد تفسيره ان التقليد الاخذ بقول الغير والمعنى
 لا اتباع التابع الاخذ بقوله من حيث يا اتباع التابع في المناسبة لما سبق في

قوله من
 مراده بهذا
 الرمز انه يعطى
 من على نسخة
 الشيعة
 الشافعي
 الجناحي لما ذكره
 من ضم الله

قوله داي
 الدردير

قوله
 من حيث
 من حيث
 من حيث

لا سيما وقد غلب الشافعي في كلامها انه لا يحيا في محل نصب معقول لعماسل
 مقدر تقديره اخص لا سيما فهو مفعول مطلق ومعنى لا سيما في خصوص
 ومجلة وقد غلب الشافعي في محل نصب حال والمعنى في اخص من ذهب
 زيد فمفعول صافي حال كون الشافعي قد غلبه وهذا كله على ما ذهب اليه
 الرضي من سبيل لا سيما هي كلمة يقتضيه ان ما بعده هو اولي بالحكم
 مما قبلها هو نشي فيل لا سيما يقتضي الترجيح اي على غيره فيكون اولي
 بالتابع الباقي هو نشي عند بعضهم هو مذهب الكوفيين وهما في
 من البصريين هو نشي داخل اخر اي والاكتفاء بالخارج وقد وجه الدرس
 مذهب الكوفيين بانهم يخرج مما قبله من حيث اولوية بالحكم المتقدم واعلم
 ان الاسم الواقع بعد هان كان فكرة فهو جازم بالمرضاة سي وما راى احد
 والرفع من حذف وما موصولة او فكرة موصوفة اي وامثل الذي اوشى
 هو كذا وعلى الوجهين في قوله سي اعراب لغة اسم لامضاف وخبرها
 محذوف اي موجود والنصب على التمييز وما كافتوق في قوله سي فينشئ
 فينشئ بنا وان كان معرفة جازم الاول وان منع الاخير عند الجمهور وهل
 يقع بعد هاجلة او لا قال في التسهيل بقاء عن المراد كوقوع لا سيما والامر
 كذا اتركيبه عن عرفي وعليه السيوطي وقد اطرد ذلك الرضي حيث قال وقد
 يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوص ما يكون منصوب المحل على انه
 مفعول مطلق مع بقاء على نصبه هو اي مع بقاء سي فقط على نصبه مضاف
 لما اي بحسب اصله من انها اسم لامضاف لما هو منسبيل داخل اي
 فيكون لا داخل والاكتفاء بمعنى اداة للخارج هو نشي اقول اي اولي
 اي بخامد هب زيد فيه ان مذهب زيد لم يتقدم له ذكر في العيارات
 التي قبل هذه حتى يعينه عليه الصيرفي الاول في اعادة على زيد ويكون محذوف
 مضاف الى مذهب زيد هو نشي ومعنى بخامد هب زيد اي قصد ومال
 للحكام الهذه هب زيد هو نشي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم
 اي فهو عليه السلام محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف
 القرابة هذه في الاصل اسم لحيطة من الجلالة اي العظمة

قوله

لما سبق اي من انه افرض المجازة هنيش موافقة اي لا تقليد
 اي حال كون ذلك الميل فاموافقتله هنيش اي قد يشير به الى ان هانك
 اسم فعل نشي وجمع والكاف مفتوحة في المذكر مكسورة في المثنى فالاصل
 هان والكاف للخطاب وقد توضع الهزرة موضع الكاف فيقال هان
 وهانم وعليه قوله تعالى هانم افروا كتابه وهانم لكسر للموت وهانم
 لجمع من هنيش عن ابي نزي قولنا سياتي عن ابي نزي هنيش وكسر معناه
 الجمهور على خلافه هنيش اسم جنس جمع اي اسم جنس بحسب الوضع على
 باعتبار الاستعمال فلا منافاة بين كونه اسم جنس وكونه جمع واسم الجنس
 الجني ما وضع الحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية ويفرق بينه وبين واحد
 بالنا غالبة نحو قمر وقمره وقد يفرق بينهما بالنسبة كروم ورومي
 مع لقرو في ضبطه ثمان لغات فتح اللام مع سكون الفين وفتحها
 وضم اللام مع فتح الفين وسكونها وضمها وفتح الفين وضمها وفتحها
 ساكنة وتشديد الفين وفتحها كالتي قبلها بزيادة الف مقصورة
 وفتحها بضم اللام وفتح الفين والمدهنيش وشبهه فيه لعله بمعنى
 اوقع فيه النسبة بمعنى الاستنباط يعني الحقا هنيش والبريوع اي
 والقر البريوع في قوله البريوع بفتح المشقة تحت وتسمى الدر
 بكسر الهمزة واسكان الهمزة جيتان ففصل اليد من هذا الطويل الرطاني
 له ذنب كذنب الخرد ذكر الغيران برفعه مبعدا في طرفه شبه النوار
 لونه كلون القرال يسكن بطن الارض لتقوم رطوبته له مقام الماء ووتر
 النسيم ويكره البخار يتخذ حجرة في مكان له من الارض يحفر بينه في تهب
 الرياح الاربع وتتخذ فيمكوي وتسمى النافقا والفاصعا والرا هط
 فاذا طلب من هذه الكوة نافع من النافقا واذا طلب من النافقا نافع من
 الفاصعا وظاهره ينه نراب وباطنه حفر وفي طبعه ان يبط الارض اللينة
 حتى لا يفرق اثر وطئه كما تنقل الارض لولوة مقدمة هي مقدمة
 علم وهي مجموع معان ثلاثة بيان الماهية بالترقيق وبيان الموضوع وبيان الفا

في مدونة العلم ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة في العلم هل نشئ
 واما مقدمات الكتاب فهي الفاظ قد بينت امام المقصود لا يتلوه بها وانتفا
 لها فيه فيمن المقلد متبين التفسير لغاية الالفاظ المعاني وبين مدلول مقدمات
 الكتاب ومقدمة العلم اليوم والخصومة المطلق على المشهور هذه فقه اي فهم
 الموارد اي فهم ان للبنية النصف مثلا اه نشئ وقيل فقه الموارد اي متعلق
 فقه الخ او يراد بالغة المقصود والاضافة من اضافة المتعلق للمتعلق
 ويكون على حدق مضاف اي دال فقه اي حليسته المتحقق في مقدمات وقوله
 الموارد جمع ميراث بمعنى الميراث ويبقى انه الحق القابل للتجزئ هل نشئ
 وعلم الحساب يراد من العلم القواعد ويجعل اضافة للبيان والحامل
 على هذه المكلف ان علم الفرائض كعلم النحو وغيره اسم للقواعد هل نشئ
 وموضوعه الخ ترك بيان الغاية وهي انصاف الحقوق لذوها هل نشئ
 فمستحق لان الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت او بالموت
 والاولة اما ان يتعلق بالعين وهو المتعلق بعين التركة او لا وهو المتعلق
 بالذمة فقط كالدين والمانى اما الميت وهو من التجهيز واغيره وهو
 اما ان يكون يتوقف من قبل الميت وهو الوصية او لا وهو الميراث هل نشئ
 اي اذا اجتمعت هذه الحقوق بدى بالتركة ثم الميراث عليه ثم الميراث هل نشئ
 والحنانية اي التي توجب ما لا يتعلق برقبته بان ابلغ العبد مالا او حيا على
 لحيته خطا مثلا هل نشئ وهذا في غير الزوجية اي كون من التجهيز
 من التركة في غير الزوجية الخ هل نشئ التي يجب تعقباتها في ذلك
 من لم يجب تعقباتها كالنكاح والصفيرة الخ هل نشئ المومنين ولو
 بما انفرد اليه من امره فان اعسر بكل التجهيز او ببعضه في اعسر به يكون في مالها
 هل نشئ على الزوج هذا الصريح القولي عند الشافعي وهذه اذا ماتت في طلقته اما ان كان
 فقيرا او غنيا وماتت فاشرة في مالها قطعها وبقيته المذهب الثلاثة في مالها ولو كان
 الزوج غنيا ووجد الاول ان علاقته الزوجية باقية بدليل انه يفسله ويطلع على يوم لها
 والموارثة قائمة بينهما فكانا حق الناس بتكفيتها ووجه ما لا لامة الثلاثة انه من

توابع

في مدونة العلم ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة في العلم هل نشئ
 واما مقدمات الكتاب فهي الفاظ قد بينت امام المقصود لا يتلوه بها وانتفا
 لها فيه فيمن المقلد متبين التفسير لغاية الالفاظ المعاني وبين مدلول مقدمات
 الكتاب ومقدمة العلم اليوم والخصومة المطلق على المشهور هذه فقه اي فهم
 الموارد اي فهم ان للبنية النصف مثلا اه نشئ وقيل فقه الموارد اي متعلق
 فقه الخ او يراد بالغة المقصود والاضافة من اضافة المتعلق للمتعلق
 ويكون على حدق مضاف اي دال فقه اي حليسته المتحقق في مقدمات وقوله
 الموارد جمع ميراث بمعنى الميراث ويبقى انه الحق القابل للتجزئ هل نشئ
 وعلم الحساب يراد من العلم القواعد ويجعل اضافة للبيان والحامل
 على هذه المكلف ان علم الفرائض كعلم النحو وغيره اسم للقواعد هل نشئ
 وموضوعه الخ ترك بيان الغاية وهي انصاف الحقوق لذوها هل نشئ
 فمستحق لان الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت او بالموت
 والاولة اما ان يتعلق بالعين وهو المتعلق بعين التركة او لا وهو المتعلق
 بالذمة فقط كالدين والمانى اما الميت وهو من التجهيز واغيره وهو
 اما ان يكون يتوقف من قبل الميت وهو الوصية او لا وهو الميراث هل نشئ
 اي اذا اجتمعت هذه الحقوق بدى بالتركة ثم الميراث عليه ثم الميراث هل نشئ
 والحنانية اي التي توجب ما لا يتعلق برقبته بان ابلغ العبد مالا او حيا على
 لحيته خطا مثلا هل نشئ وهذا في غير الزوجية اي كون من التجهيز
 من التركة في غير الزوجية الخ هل نشئ التي يجب تعقباتها في ذلك
 من لم يجب تعقباتها كالنكاح والصفيرة الخ هل نشئ المومنين ولو
 بما انفرد اليه من امره فان اعسر بكل التجهيز او ببعضه في اعسر به يكون في مالها
 هل نشئ على الزوج هذا الصريح القولي عند الشافعي وهذه اذا ماتت في طلقته اما ان كان
 فقيرا او غنيا وماتت فاشرة في مالها قطعها وبقيته المذهب الثلاثة في مالها ولو كان
 الزوج غنيا ووجد الاول ان علاقته الزوجية باقية بدليل انه يفسله ويطلع على يوم لها
 والموارثة قائمة بينهما فكانا حق الناس بتكفيتها ووجه ما لا لامة الثلاثة انه من

وان كان الزوج غنيا وماتت فاشرة في مالها قطعها وبقيته المذهب الثلاثة في مالها ولو كان
 الزوج غنيا ووجد الاول ان علاقته الزوجية باقية بدليل انه يفسله ويطلع على يوم لها
 والموارثة قائمة بينهما فكانا حق الناس بتكفيتها ووجه ما لا لامة الثلاثة انه من

في مدونة العلم ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة في العلم هل نشئ
 واما مقدمات الكتاب فهي الفاظ قد بينت امام المقصود لا يتلوه بها وانتفا
 لها فيه فيمن المقلد متبين التفسير لغاية الالفاظ المعاني وبين مدلول مقدمات
 الكتاب ومقدمة العلم اليوم والخصومة المطلق على المشهور هذه فقه اي فهم
 الموارد اي فهم ان للبنية النصف مثلا اه نشئ وقيل فقه الموارد اي متعلق
 فقه الخ او يراد بالغة المقصود والاضافة من اضافة المتعلق للمتعلق
 ويكون على حدق مضاف اي دال فقه اي حليسته المتحقق في مقدمات وقوله
 الموارد جمع ميراث بمعنى الميراث ويبقى انه الحق القابل للتجزئ هل نشئ
 وعلم الحساب يراد من العلم القواعد ويجعل اضافة للبيان والحامل
 على هذه المكلف ان علم الفرائض كعلم النحو وغيره اسم للقواعد هل نشئ
 وموضوعه الخ ترك بيان الغاية وهي انصاف الحقوق لذوها هل نشئ
 فمستحق لان الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت او بالموت
 والاولة اما ان يتعلق بالعين وهو المتعلق بعين التركة او لا وهو المتعلق
 بالذمة فقط كالدين والمانى اما الميت وهو من التجهيز واغيره وهو
 اما ان يكون يتوقف من قبل الميت وهو الوصية او لا وهو الميراث هل نشئ
 اي اذا اجتمعت هذه الحقوق بدى بالتركة ثم الميراث عليه ثم الميراث هل نشئ
 والحنانية اي التي توجب ما لا يتعلق برقبته بان ابلغ العبد مالا او حيا على
 لحيته خطا مثلا هل نشئ وهذا في غير الزوجية اي كون من التجهيز
 من التركة في غير الزوجية الخ هل نشئ التي يجب تعقباتها في ذلك
 من لم يجب تعقباتها كالنكاح والصفيرة الخ هل نشئ المومنين ولو
 بما انفرد اليه من امره فان اعسر بكل التجهيز او ببعضه في اعسر به يكون في مالها
 هل نشئ على الزوج هذا الصريح القولي عند الشافعي وهذه اذا ماتت في طلقته اما ان كان
 فقيرا او غنيا وماتت فاشرة في مالها قطعها وبقيته المذهب الثلاثة في مالها ولو كان
 الزوج غنيا ووجد الاول ان علاقته الزوجية باقية بدليل انه يفسله ويطلع على يوم لها
 والموارثة قائمة بينهما فكانا حق الناس بتكفيتها ووجه ما لا لامة الثلاثة انه من

توابع المقدمات وهي تتبع للاستمع وقد ذهب بالموت واذا ذهب الاستماع ذهب
 التابع هل نشئ المرسلات اي المطلقة عن الزمان هل نشئ وظاهره ان الموت كالموت
 مرتبة واحدة وليس كذلك اذ يكون الادمين بلى موفى التجهيز وبلى ذلك
 هل نشئ التمتع اذا مات المتمتع بعد ان رضى المقتنة ثم الوصية هل نشئ
 الوصية بالثلث في دونه لجنبه يعني انه اذا بقي شيء من التركة بعد قضاء ديونه
 فان وصيته تنفذ من الثلث وهذا الترتيب انما هو عند المراجعة والا فلو دفع
 الوصية للدين دينه والموتى لموصيته وللوارث حقهم مع ما لم يتجه الا المقتنة
 بولي يتصرف فان كانت بخلاف ذلك اي بان كانت خاصة للوارث ولو باقل او
 لا يعني بما زاد فانها تتوقف على الاجازة ومحل ذلك اذا كان للميت وارث خاص والا
 فوصيته باطله في الذمة لان الحق للمسلمين ولا يجوز بولي ولو لولة يتصرف وهذا
 معنى قول الشافعي في تفصيل الخ والخامس الميراث المراد به ضاميا يتسلط عليه
 الوارث بالتصرف فيلحقه بما قبله اذ لو اراد بيع التركة لما منع باضره مما قبله
 ان الامع ان الدين لا يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث ولو لولة وله شروط
 وهي تحقق موت المورث وتحقيق حياة الوارث بعده والعلم بالجهة المقتضية للامع
 اي وموانعه اسما به الى انه كان المولى للموتى ان يريد لها ان لا تظم ذلك
 الموانع ايضا هل نشئ المدخل اي مكان الدخول وقوله الى الشيء متعلق بمحذوف
 حال اي حال كونه موصلا الى الشيء لا متعلق بمدخل لانه اسم المكان لا فعل في الحار
 والمحرور هل نشئ تحت اي بند راج تحتها والاندراج من اندراج الاضرائحت كلها
 ان اريد بالمسائل القضايا فان اريد بها المعاني كان المراد بالاندراج ما هو
 ان من اندراج الاضرائحت كلها او من اندراج المدلول تحت الدال فالاول
 بالنظر الى قوله فصوله والمانى بالنظر لقوله مسبايل هل نشئ فصول
 جمع فصول وهو في اللغة القطع والحاضر بين الشئين وفي الاصطلاح الكلام
 المترجم له المقصود قطعه عما قبله ويقال ايضا اسم لجملة مختصة من العلم
 تحت مسبايل وفروع غالبا والمسبايل جمع مسالة وهي في اللغة السؤال
 واصطلاحا مطلب يقضي به في العلم والفروع جمع فروع وهو في
 اللغة ما ينشأ من غيره وفي الاصطلاح ما اندرج تحت امره ولو لولة

لجهة قال بعض الشيوخ معنى الحديث ان يتيقن المعتقد والمعتقد نسبة
 تشبه النسب ووجه النسب ان العبد لما كان عليه رق فهو كالعبد في نفسه
 والمعتقد صيره موجودا كما ان الولد كان معه وما والاب نسب في وجوده
 من من طائفة العبد ووجه الى الحسن كجهة النسب اي فثبت للمنة
 ما يثبت للمنة به ولا يخفى ان المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه
 فلا يقال ان التشبيه يقتضي ان الولد يورث به من الجانبين مع انه انما
 يورث به من جانب واحد ونسب لا يباع اي لا يجوز بيعه ولا هيبته هيبته
 حيث لا مانع هي حيثية تقيده وقوله من حيث هي حيثية تعليل هيبته
 والاداء لمعه في المدة في المدة الجدة او الحدة والنفقة والنفقة والنفقة
 والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة
 وان سقطوا فدخل ذوو الارحام ولا يضر باخرهم ولا يضر باخر الارحام
 في الوفاة وانما يورث بها من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 ان كان من ورث شخصيا يتغير بزمانه عند موت ذلك الشخص فان ذلك الشخص
 يورثه لو قدر حكمه الا بغيره من الورثة وهم ابن اخ المرأة وعم وابن عم وام
 الانسان وام اي ابيه في قوله مرجوع والمعتقد والمعتقد والمعتقد
 فمن امتنع امرته لا يسقط طلاقها بل يرد الحرام بالنسبة للمهر وهو المستوفى
 في من الموت ولو لولة باقتضار الحدة اي فانتهت ولا يورثها
 اقوى المسببات ما كانت اقوى الالباب لانها الاصل في الميراث قال القاضي
 افضل الدين القزويني الاصل في الميراث القرابة وغيرها محمول عليها والمحمول عليها
 امران خاص وعلم فالخاص بيان من قبل وفقد فالحل العتق والعتق العام والام
 هو شرع الترتيب قال شيخ الاسلام في شرح الكفاية واما ايراد التلافة فقد الترتيب
 ان النكاح يورث به الميراث والولاء يورث به الا بالتعصيب والرحم
 منصوص فيه الامر ان تقدم النكاح ووضعا لتقدم الامر في الميراث شرعا ولكونه
 يورث به من الجانبين ايد او الولاء من ايد ايد تقدم النكاح على الولاء ايضا
 والرحم قارة وقارة فاحذر ذلك ولو لولة بتصرف فيرث به بيت المال المراد بارتبه

ان متولى بيت المال يحفظ المال الخلف الى ان يصرف بحسب المصلحة والافلا
 معنى لكون البيت الذي هو محل المال يورثه من متولى اي بان كان عادلا
 بحيث يصرف مال بيت مال المسلمين في مصارفه الشرعية هيبته لذاته راجع
 لقوله ولا يلزم بطرفية اي لا يلزم من عدم وجوده لذاته ولا ينافي انه قد
 يوجد الامر في عند عدمه لكن لوجود السبب والشرط ولا يلزم من عدمه
 عدمه لذاته فلا ينافي ان الامر قد يعدم عند عدمه لكن لفقد شرط هيبته
 لذاته راجع لقوله ولا يلزم بطرفية اي لا يلزم من عدمه وجود لذاته
 فلا ينافي انه قد يوجد الامر في عند عدمه لكن لوجود السبب والشرط ولا يلزم من
 عدمه عدمه لذاته فلا ينافي ان الامر قد يعدم عند عدمه لكن لفقد سبب او شرط
 هيبته عكس الشرط اختلف الشرط اذا الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم
 من وجوده وجود ولا عدم لذاته هيبته ستة اي فقط وما زاد عليها فتسليمه
 مانعا فيه تساهل اذا المراد بالمانع كل قال الدافع بما يجامع السبب من نسب وغيره
 ويجامع الشرط فيخرج المانع لانه يقطع النسب الذي هو السبب ويخرج استقام
 فان خرج الموقف بغيره فحوزه لعدم وجود الشرط ويخرج التكاثر في وجود القريب
 وعدم وجوده كما في عقود الرجل لعدم الشرط ايضا وهو تحقيق حياة الوارث
 بعد موت مورثه ولو لو احد ها كان الظاهر اهداها بالناية ان العدل
 جمع علمته في مؤنته وقد يقال ذكره مراعاة لغيره ونظر النسخة العمل بالموافق
 اذ هي مع مانع وهو مذكور في حق وهو غير حكمي هذا معناه شرعا واما لغة فهو
 العمودية هو لولة وقوله حكمي اي حكم به الشرع فلا ينافي انه معنوي حكمي
 نسبة الحكم من نسبة المتعلق بالفتح المتعلق بالكلية هيبته بسبب الكفر بخرج
 الصبي والمخونة فان كلا وان كان محرم حكميا وانما هي اي متمنفا به مانعا من التصرف
 لكن ليس بسبب العجز الكفر بل عدم الاخذ المتصرف في كان لبيده اي كان التالي
 باطل لان السيد اجنبي من الميت والارث للاجنبي فقوله وهو اجنبي علمه بطلان
 التالي هيبته كان لبيده بيان الملازمة ان الرقيق لا يملك بل جميع ما تحت يده
 من اقسام وغيره لبيده هيبته والارث باطل لكون السيد اجنبي من الميت

لا يورث

هذا المذهب

بعينها فانه يثبت لها ولصبيته الواعية وعلى اولاده فلو تقي ولده منها
 بلعانه لم تكن امه ولا عصبتها عصبة لذكره فاني فان ارادته افكان عليه ان يقول
 وليست معتقة لامي ولا عصبتها عصبة له من كل من له الواعية كانه من
 ولا عصبتها اي كانه من الباقي وتوما اللعان ليسا مستغنيين
 اي لا تغافل اب الذي تغاه طعانه ولا يتوارى ان القرابة الام فتتوارى فان
 وتورث الام كذا منه ويرثها بناتها لثبوت النسب منها ومثلها في ذلك توما
 الذي فلو كان للملك عن اولاده من هذه الملاءنة غير المؤمنين وما في احد المؤمنين
 ورثت امه المسدس واخوته امه الثلث وورثت لثبوت النسب معه ما يقع
 بالتحصيل وهذا عند المالكية هو من طاعة المالكية اي حيث قالوا انهما يقتضا
 بان الام لو استلحقها معها او اقدم الحقام ولو بعد موت الولد اي ولو كان كذا
 نفسه الكان بعد الموت بعد نصبة الزكاة الولد فهو باقية في قوله بعد الموت
 هو مقتضاها اي من الامث وبغيره ولا التفات للنسبة اي في مقام الام
 ما ترق ما تركه الابن هو ثبت نفسه اي وحده في الصور بين
 وكذا ان ما في اي وكذا عند المالكية ان ما تنوكة المال الموروث قبل الام
 فيها اي فيما اذا ماتت وظف ولد او ما في وظف لظف وكان المناسيب فيه
 اذا العطف في المرحم باو بالواو هو نسب ولده ام الميت من الباقي
 متعلق بقوله نسب هو والا اي والا يخلف الولد ولد او لا فلو لا ثبوت
 لنسبه ولا ارث للاب منه هو استلحقه المورث اي الباقي ولو صرح به كان
 اوضح هو وجهه اي ويعدم الاختصاص الاستلحاق بالباقي هو
 الوارثين المراد بهم ما يعمل الوارثات بتقليد المذكور لشرقه وقول الش من الرجال
 المراد به ما قابل النسب في بالصبى هو وقول بما جاء في به
 المختلف في امره كذا في الامام وقوله بالاسباب الثلاث تنص به الوارث
 جهة الاسلام وقوله من الرجال والنسب بان الوارثين هو لجماع المصلحة
 له لذكره او في الترجمة هو اي معلومة اشارة الى مرادفة المعرفة للعلم
 هو لانه اصطلح عليه البعض في طريقة من جوده من بطر كيات اي

قوله وطفل اخاه
 صورة ما اذا اخذ
 لا يورث من اخيه
 كما ذكره في الام
 في الامم
 قوله وطفل اخاه
 كذا في الامم
 قوله وطفل اخاه
 كذا في الامم

قوله وطفل اخاه
 كذا في الامم
 قوله وطفل اخاه
 كذا في الامم
 قوله وطفل اخاه
 كذا في الامم
 قوله وطفل اخاه
 كذا في الامم

كقيام

كقيام زيد من قام زيد وقوله او الكليات اي حقيقة الانسان وقوله بالاسباب
 اي بالقطعة وقوله او الجزاء اي كقيام زيد هو او الكليات او كقيام زيد
 هو الابن وضع الظاهر موضع المضمر للوزن هو من انزل اي في اي
 من من ترك في نظر زمان او اي ترك في ترك فيهما فابينة عن المفعول المطلق وعلى
 كل فاعل من الابن ويصح ان يكون شريطة اي من انزل الابن فهو وارث هو من
 بدرجة او درجة متعلق ان يترك واحد من الابن المتعدية والآخر
 للملازمة فلم يلزم بغيره من معنى اللفظ والمعنى بعامل واحد هو
 من الام اشارة الى ان اللام بمعنى من وقوله اي من جهة دفع به توهم ان عبارة
 الناطق اشتمل على الام حيث الجدة فان وجد الام لا يشتمل على الام هو اي
 للاب اشارة الى ان من تركه عائد على الاب اعلى الميت وقوله وصرح به اي بقوله له
 هو وان علق على الجدة وهكذا لا حاجة له بعد الكافي في كافي هو فذلك
 اي بقوله بعض الذكور كل جده ادلى بان اي كذا من جهة الام ادلى بان كافي
 ام الام فلا يخل فيه ابوام لم وجه بقوله الناطق هو لوجهين اي موحد
 في عود الضمير للاختصاص في عود الميت هو احد ما اخبرنا ان
 في الوجه الاول بما تحقق في عود الضمير الى اب ووجه الثاني بما تحقق في عود
 الى الميت فلم يبق بالوجهين على شرط واحد هو الى المذكور وليس ذلك
 في عود الميت هو قد انزل اسم به القرآن اي لانه قد انزل اسم له وهو علة
 لحدوث اي وانما هي حيث قلنا من اي الوجهات كان اسم قد انزل القرآن به
 في جميع الاحوال المتقدرة في جميع الاحوال انتجت العلة الدعوى هي كلاله
 هو الميت الذي اولد له والوالد ذلك اسم بالقرآن اي لانه قد انزل اسم له وهو علة
 وكله النسب به ذهب بغيره وهو الوالد والولد هو في السواد في القران
 الشاذة كذا الواحد في العمل بها هو المعلوم من المقام اي لان النسبة اذا
 اطلقت فهي الميت فان اراد غيره صرح به فاذا اطلق الاخر مثلا والمراد بها الميت
 هو او غير ذلك اي كافي في والمناسيب وغيره كذا هو والخبر وان كان
 احوال بما يقال ان ما في القرآن كاللخباء الواردة عنه عليه الصلاة والسلام

من الخبر من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 والمضار من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 يقول بصدق قوله من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 للمع والذين العلم ولد أقوال السماع والسامع والناظر في العلم هو الذي لا يغفل والسماع العلم
 والناظر من العلم أي كماله في العلم السابق وفيما يأتي في ذلك لوقال ذلك لوقال من جهة الأدب صادق
 راجع بين العلم فقط من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 بالعلم للام وكذا يقال في أن العلم من جهة الأدب هو قوله بصدق قوله بصدق قوله بصدق قوله
 من أبيه بلغة اعتبار المراد المذكور من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 في معنى ذلك أي في معنى معنى الشكر كما دلت على قوله بصدق قوله بصدق قوله بصدق قوله
 من صانع اليد مع وف فقال لعل على مضرال الله صانع اليد مع وف فقال لعل على مضرال الله صانع اليد مع وف فقال
 السلام من صانع اليد مع وف فقال لعل على مضرال الله صانع اليد مع وف فقال لعل على مضرال الله صانع اليد مع وف فقال
 شكره من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 من الرجال في طيبة لقوله وأما باليسط من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 كذا في الأرحام ثم يقول فليس من الجموع على أنه من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 مع المحترمين فيها في كلام الناظم في على اللغة والنسب المرتب من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 عنه فيما سبق يعني من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 بالحق من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 اسم مع لا ولعله من نظمه والام من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 لبيان الواقع من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 قلت لم تثبت الثاني ولم نصف بمنزلة أن الحكم مع تعلقه بالفرائض فالجواب
 قرينة التمييز وهي فلا من مع الذكور فيكم وعود من جهة الآثار على الزواج
 في قوله أن لم يكن لهن ولد أفنت عن البيان بالتأني في قوله في كلام الناظم
 قرينة التمييز وهي قوله والوارثات من النسب والصلح في الثاني الجواب
 أنه في لغة أهل العزل والاشارة إلى أن التأنيط لوجه في الفرائض في الجملة
 من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 بالاولى من التي قبلها من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 عنيفة ومن التي اليه نسب أو لا كان عنيفة ونسبه وعنفه فليس أم فيها
 بالاولى صامنا بالشرع عنقه من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن

المتنق

المتنق أما ضرورة النظم أو كونه حجة من هذا الدلالة ما سبق عليه من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 وكذا عصبته الخ فيه أن الكلام في إرث النفس خاصة ولا وجه لقوله وكذا
 عصبته من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 في مسئلتهم من أن عشر من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 للام السدس ولللام السدس وللزوج المثل وللزوج المثل وللزوج المثل وللزوج المثل
 ما بقي ومسلطهم من أربعين وعشرين من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 بأن اجتماع كل الذكور وبقية الإناث أو كل الإناث وبقية الذكور وقوله ويرث
 الأبوان والولدان وله الزوجان والملاويين السدس وان واحد الزوجان الربع
 أن كان زوجا ومسلطهم من أربعين وعشرين من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 وعشرين وما بقي للولدين المذكورين خط المثل من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 أي على الإرث بالنقص من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 أو لا يثبت الإرث بالنقص من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 أي أن الوارث به يستحق كل الملاء من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 المقدرة في المجددة والمعنونة في كتاب الله تعالى أي في كتاب الله تعالى والثبات
 بالمعنى في المجددة والمعنونة في كتاب الله تعالى أي في كتاب الله تعالى والثبات
 على الفروض وأما في قصور الترجمة إذ قد ذكر في باب الفروض الثابت
 بالمعنى في المجددة والمعنونة في كتاب الله تعالى أي في كتاب الله تعالى والثبات
 هو ثلث الباقي من اللام في إحدى الفروض من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 إذا حصره وقطعه وبين الحزب والقطع عموم وتخصيص وهي من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 منع فرض القاضى النقص إذا قدرها من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن
 قد رتب له لولوة ومنها العطفية يقال فرضت الرجل وأفرضته إذا أعطيته ومنها
 الاتزال كقوله تعالى أن الذي فرض عليك القرآن لراة إلى معاد ومنها البيان ومنها
 سورة التوبة في فرضها بالتخييف ومنها القراءة فرضت صرف أي قرأته ومنها
 الإحلال ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له أي لعل لولوة المقدر شرعا حرج به
 نعمة القريب إذ لم يقدرها الشارح بل يعطى كطائفة بالمعروف من حيث هو محتمل للصدق والصدق لا يكون إلا مع المستند لما في القرآن

في كتاب الله تعالى
 والثبات بالمعنى
 في المجددة والمعنونة
 في كتاب الله تعالى

خرج به نحو العشر في الزكاة هـ ش خاص بيان للواقع والاختلاف عن بيت
 المال هـ ش الذي لا يزداد في بيان الواقع هـ ش لا ثالث لها وجه الحصر
 في الاثنين ان الوارث اما ان يكون له سهم مقدم به ليل شره بالقرض او لا
 فبالنقصيب هـ ش ولا يرد ان الوارث بالرد لا فاقه بالقرض بل ان الرد بالنقصيب
 الغرض منه نفعه دهـ هـ ش اي ارث به فيه اشارة الى ان قوله فرض على حذف
 مضاف اي ارث فرض وان الاضافة لانه في ملائمة اي ارث به ولذا يقال في قول
 اي ارث به عطف قوله تقصيب والمفعول العبادات هنا وفيما بعد الى ما ترى ان
 الغرض من التقصيب ليس نوع من الميراث وانما نوعه الارثية كما لا يخفى ان الارث
 شرعا حق قابل للتجزئة الى اضراف سبق وان المراد بالقرض التقصيب المقدر شرعا
 الى اضراف سبق وان المراد بالتقصيب مقابلة وصحت كذا كذا فيكون الارث
 بالمعنى المذكور مقسما الى الغرض والتقصيب ولطيفة للتأويل المذكور هـ ش
 انما بالمد والقصر وهو المشهور ومعناه السابعة من اثناف الشيء وهو
 ائند او هـ وهو ضعيف في اول الوقت الذي يقرب منها ولوق اي لهذا التقسيم
 اوجلا كونه الغرض والتقصيب ملتصقان لهذا التقسيم اي تقسيم الارث الى
 هـ ش والمراد انه لا يخلو اي فلا ينافي في تقسيمها هـ ش بذلك الاعتبار
 اي اعتبار اعتبار الارث بها هـ ش اي القرابة تقسيم للكتاب انما قال فيه
 للعهد اي الكتاب المعهود شرعا هـ ش يصفه به اية كالميراث يكون
 كسر مفرد انا قلت هذا التعليل انما يجمع لتقدم النصف على الثلثين
 في وجه تقديمه على الباقي وابراد الكسور على هذا الترتيب قلت سهولة
 التدلي بطريق التقصيف على غيره فقلسوا النصف ثم نصفه ثم نصفه نصفه
 وهكذا الثلثان هـ ولوق فـ في النصف اربع لغات تثليث نوحه
 والرابعة نصفه كـ غيف وفي الرابع ثلث لغات فـ الما وكونه وربع
 وفي المئ ثلث لغات فـ الميم وكونه وثمان في الثلثان ثلث لغات فـ اللام
 وسكونها وثلثان في الثلث ثلث لغات فـ اللام وسكونها وثلث في السدس
 ثلث لغات فـ الدال وسكونه وسدس هـ ولوق ويقال بعبارة اخرى

النصف

النصف انا وان شئت قلت النصف ونصفه ونصفه نصفه والثلثان ونصفهما
 ونصف نصفهما او النصف ونصفه وربعه وفي الثلثين كذلك او السدس
 والثلثون ونصفهما ونصف نصفهما او الثلث ونصفه ونصفه نصفه وفي
 السدس كذلك والمقصود من العبادات واحدة لا تختلف هـ ولوق كسور
 مفردة اي والمفرد مقدم على المركب هـ ش وفيه تقييد العلم بالكتابة اي لما
 في وجهه عن اي هـ ريرة رضي الله عنه انه قال ما اخذ من امة ما يرسل الله عليه ابد
 عليه وسلم ان يتردد شيئا من امة الله بن محمد ان يكتب وان لا يكتب هـ ولوق
 لما ورد في معنى ذلك قال عبد الله بن عمرو بن العاص يا رسول الله ان اسمع منك الحديث
 فكتبته قال نعم قال في لارضا والسنخوط قال نعم فاني لا اقول فيها المفقاه هـ ش
 اي كل واحد منهم راجع لقوله خمسة وقوله متقدم اي من مساويع راجع لقوله
 افراد وهو بيان الواقع بالنظر للزوج وقوله امة هم المناسب لما سبق
 ان يقول الاول هـ ش وقوله بالاجماع متعلق بقوله الوارث وخرج به نحو ابن
 البنت هـ ش ذكرنا كان او ان شي تقسم في الفرع الوارث وتاخيره عن قوله بالاجماع
 بريد رجع قوله بالاجماع الى الوارث كما يوجد هـ اي بعد المصطف في قوله لقوله
 تعام هـ ش عند عدم الفرع الوارث اي مخصوص القرابة ودخل فيه ما لم يكن
 فرع او كان لكنه غير وارث او وارث لكنه مطلق القرابة كولد البنت هـ ولوق
 للعلم به من مفهوم ان كان فيه ان ذكر لا يشترط فانه قد وقع في الوارث الزوج
 النصف بدون شرط الحاصل في بادئ الرأي قبل الوصول الى ملكية هـ ش
 من مفهوم ما سبق اي وهو قوله والربع فوجه الزوج ان كان معه ولد الزوج
 ما قد منعه فانه جعل استحقاقه الربع مقيد بانه ذكر وجعل ما هنا تقييده
 هـ ولوق الواحدة التقييد به هنا وفيما سبق فهم من قوله افراد هـ ش
 من مقصود المراد به من له دخل في التقصيب فلا يقال الاخت مع
 البنت انقرضة من يعصيه لانها لا تقصيب بالبنت مع انها لا تأخذ النصف
 فرضا هـ ولوق قيسا هو عند الاجماع هـ ش لان ولد الولد الاول كان
 ولد ابن هـ ش وقوله ارثا ومحبا اي في مطلق الارث والمحبة هـ ش الاكر

هذه القولة
 مقدمة عن
 محله المتعلق
 بالاخت

كالد كبريين به المراد من كون ولد الابن كالولد وجبت كان المراد ما ذكر فلا يفتق
 ان بنت الابن كالابن ولا ان ابن الابن كالابن من كل وجه حتى يحتاج الى الجواب بان قوله
 ان ثانيا وجبة على معنى في مطلق الميراث والمحب موش عن معصية المراد بالمعصية
 من له دخل في التعصيب فيشمل البنت وبنت الابن بالنسبة للاختة
 من اخ شقيق او جد اقرام انها لو كانت مع شقيق لا تترك النصف
 وكذا لو كانت مع جد لكن يستثنى منه ما يلي في بعض مسائل المعادة فانها
 قد تترك معه فيها النصف فرضا ولو لم يكن له ولد وجه لهذا المأثر والاول
 حذف بل موش واذا علم اي الوارثين بخصوصه العرافة فلا يرد ان ولد البنت
 لا يمنع الاخت عن نصفه موش الاحكام اي النسب القائمة والمراد بالمسائل
 القضاء والظرفية فيه من ظرفية المدلول في الدال موش مما يما ينسب للميراث
 من نسبة المتعلق للمتعلق موش والمراد مما استعاره وهذا المحسب
 الاصل والاف المذهب ما حقيقة عرفية في المحكام المستنبطة موش
 مما يما يما اي لعلاقة المشاهدة حيث شبهت الاحكام بالطريق المتوصل بها الى
 المطلوب كما مع ترتيب الوصول على كل اطلاق عليها اسم الطريق على طريق الاستعارة
 المصروفة موش وهي الخامسة المناسبة لغيره من قوله التي من الموش
 لانهم قد اجمعوا على ان قوله تعالى اول سورة وان كان رجل يورث كل ثلاثة
 فاجمعوا على انها في المصوفة للام وفي ذلك جمع بين اليتين وفرا من التسخن اذ لو علمت
 كل ايت على مطلق الاخوة كانت الاخيرة ناسخة للاولى في المفسر والنفساوي من
 الذكر والابن موش علم من كلام المصنف اصرحة فلا ينافي ان الاتفراد عن المساو
 علم ايضا من قوله افراد موش غير ذلك حال من مفعول ذكرته فها ساق اي في
 باب المحب موش مع موش كان وقوله من ولد الزوجة بيان لما تقدم عليه وقوله
 من ولد موش سوا كان منه او من غيره اي وذلك ان امه اضاف
 في الآية الى الميت من الزوجين فسهل ما اذا كان من الاضراء ومن غيره موش
 سوا كان اي الولد وقوله او من غيره اي ولو من زعمانه ينسب اليها
 موش فرض الزوج الخ وقد دخل عليه النقص في مسائل العول هتاشا

قوله الكل

لا يورثه الولد
 النصف الزوج والاخوة
 الذي يملك اجنحة من ذي

للزوج وجبة وقد دخل عليه النقص في مسائل العول هتاشا وهو لظروحة
 او اكثر او بشرط في نوازل الزوجين ان يكونا مسلمين من غير قاتل احدهما
 الاضرب موش وان يكونا كافرا موش او متلفا فيه فان كان قاسدا متلفا
 على قساده فلا يتوارثان سواء مات احدهما قبل الدخول او بعده بخلاف
 المختلف فيه ففيه الميراث مطلقا كما لا يخفى على المتقدم موش على خطيل
 ولما كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة وقبل يشمل الماشترائه
 مما يما موش ذلك يستند له لانه بناء على استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه موش
 وذكر اولاد الخاوي وجود اولاد الابن يعتبر في حجب الزوج من النصف
 الى الربع اثنا اعتمدنا واعتبرنا القول بحجب الزوج من النصف الى الربع في حالة
 وجود الولد اي لان وجود الولد كالولد وهذا على كل حال موش ما قلناه
 من المولى المناسب لما في المصنف فقال في معنى المصنف وذكر اولاد الابن اثنا ونفيا
 يعتمد في ذكر الولد اي ذكره اثنا في ميراث الزوج الربع ونفيا في ميراث الزوج
 الربع وظرفية القول في الذكر من ظرفية العام في الخاص والمراد ذلك الخاص
 وكأنه قال انا اعتمدنا ذكر الولد موش موش في سائر ارجاع لقوله
 لان اولاد الابن لا اولاد موش والزوجة اي يشتركن فيه وكذا اقرام
 للواحدة من الربع فلا تفضل واحدة بفضيلة نسب وغيرة واما يورث حقن
 ما لا يورث لغير الربع لاستنفرق المال وتفضل الزوج موش الواحد
 يشتركون في الواحدة فذكر الى ان المألف واللام في اليقين المحسوس وكذا يقال
 في النكاح وكذا اما بعده موش كما سبق اي في قوله وبنت الابن عند فقد
 البنت موش واللمان للنكاح الخ واما ميراث من المليون كالميراث
 وعشرين بنتا في التعصيب لا الفرض موش وكذا يقال في بناء الابن والام
 المستقلة او نكاح موش موافقة اي حال كون ذلك السهم دافعة
 الخ فلهذا نكاح ما تركه اي المأثروكاته او الاولاد على ما قواه السهم على ان الولد
 يجمع المذكر والمؤنث موش القياس على الاختين لاجل القياس لثبوت ارثها
 له بالنقص فقد صح الترمذي وغيره انه على امه عليه ولم يفتي لبنتي سعد
 ابن الربع بالثلثين من تركته ايها موش وهذا من احوال القياس

هذا من احوال القياس
 هذا من احوال القياس

القياس على الاثنين ولان الاثنين اقرب من الاثنين فهما اولى بالتعيين
ولانه تعالى في حق الحكم الاثنين دون حكم من فوقهما ونص على حكم من فوق الاثنين
دون حكمهما المستدل بحكم الاثنين على حكم الاثنين ويحكم من فوق الاثنين على
حكم من فوق الاثنين ولو لم يكن وهذا من لسان الخ اي قياس الاثنين
على الاثنين الخ هـ هـ واقع في الطلب وواقع في الخبر فالاول ان يكون امرا
كقوله تعالى فضر به الزنا ب اي فاضربوا او ضربا كقولهم فدا ما تقود اى قولا
تفقد او دما فهو سفيها ورهبا او مفرقا باستفهام توبيخ نحو عواتقوا
وقد جدد قراوك والما في وجوب الحد في فيه سمي لا قياسي كقوله الدما
وهو ما دل على حامله فربته وكثر استعماله كقولهم عند ذكر العزة هـ هـ
وشكر لا كرا وعند الاشتغال سها وطاعة هـ هـ واقع في الطلب وهو
مقبول وواقع في الخبر وهو سها في ويجوز ان يكون الخ فيه ان الواقع
في الخبر سها في قياسي والذي سمع قولهم سها وطاعة لا سها وهدا كواقع
للمناظم وواقع للمناظم في الواقع في الطلب لامن الواقع في الخبر كذا
اي مثل كونه للنيات في كونه الاثنين واكثر هـ هـ قياسي اي هو لنيات
الذين قياسي هـ هـ العقل هو العقل المنع لانه يمنع من اجابه من العقول
ومحله القلب بدليل قوله تعالى ان في ذلك لذكر لمن كان له قلب والمراد من كان له
عقل فغير بالقلب عن العقل لانه محله قال تعالى وابتدأ وجوده من حين
اجتناف الاول ثم لا يزال ينفذ الى ان يكمل عند البلوغ هـ هـ باختصار العقل
اصطلاحا نور يقينه في القلب بعد تدرك النفس العلوم هـ هـ والذهن الغنم
وهي قوة النفس المعهدة لاكتساب الارام ونفاله ذهن الخ اي فالذهن
بمعنى الحفظ اي فالذهن يقال للغنمة والحفظ هـ هـ اي الغرض المذكور
اي والضمير عائد على الاثنين واقربا عننا راء ما فرض هـ هـ من فرض
الثلاثين مطلقا اي للاصناف الاربع هـ هـ ومراده اي بقوله قضى به
الاصناف الخمس بالرمية الرمية ملير من الحيوان ذكر كان او انثى هـ هـ
عدم المستغنى اي ولحد او اكثر ذكر او انثى هـ هـ وفي ارب الاضاف

كذلك

قوله القياس اي على الاول هـ هـ

كذلك اي الاثنين هـ هـ من يرقه النص صريح القنن لام هـ هـ
حيث لا ولد اي لا ينفذ لولد في الجيوش حيشية تقيد هـ هـ او بعضهم
معتوق على ضمير مخويين الذي هو ثابت فاعمل هـ هـ والاصل في ذلك ان يارب
الام المثلث بالشروط المذكورين هـ هـ وورقه ابواه اي فقط فيكون
ما قاله الجوهري في القراوين ملائما للقران العظيم لا مخالفا له لان قوله وورقه
ابواه ظاهر مشعر بانه لا وارث له سواهما وقوله فلامه المثلث اي ولا يه
الباقى لانه مع الغرض المتقدم اذا كان لها المثلث فعين له الباقي ولو لو
ولا ابن لانه يقطع هرة ابن النافذة للضرورة هـ هـ فخرضا المثلث اي فان
استغنى من ذكر فقرضا المثلث هـ هـ من ذكر اي من الولد والجمع من المضافة وابن
الابن وبنته للخصوص ابن الابن وبنته كما هو قضية قوله قداما هـ هـ
وروي عن ابن عباس ان وفوله عن معاذ ان الاول تقدم ذلك على قوله ولا ابن ابن
معا او بنته هـ هـ وروي عن ابن عباس ايضا انه قال لعثمان لم صار الاخوان
يرد ان الام من المثلث الى السدس وانما قال ابيه تقا فان كان له اخوة والمضاف
لسان قوله ليسا باخوة فقال لعثمان لا استطيع ان ارد قضاء قضى به في الامصار
هـ هـ ورواه المذكور في المطول فاجاب ابن عباس ان الجمع يطلق على
اشين بل هو اقل الجمع عند بعضهم ورواه معا ان المراد جنس الاخوة والجنس
يشمل مشتمل على الفرقتين وحيث كان مشتملا على الفرقتين غلب في اللفظ حكم
التذكير وحيث يجب الام باناف الخالص هـ هـ والجنس مبادق بالذكور
فقط وباناف فقط وبهما معا هـ هـ القراوين فسميتهما بذلك لشهرتهما
كالوكب الاخر وقوله وبالفرقتين اي لفظة فرقتين الخطاب فيهما بذلك هـ هـ
القراوين انما سميت بذلك لان الام غرقة فيهما باعطائهما المثلث لفظا ومعنى
كما ترى هـ هـ على خيل مع من ذكر اي من الفرع الوارث والجمع من الاخوة هـ هـ
مرتب اي رتبة الشارح اي ابنته لهما فهو فرضها هـ هـ للام ثلث
الباقى هو فرضها ايضا هـ هـ الى حالة الصعود اي في حالة الصعود اي المرتفع الواحد
هـ هـ بالحالية اي بسبب كونها لا من العدة اي المزدوج مع فعله هـ هـ

اي مان كان ثلث الباقي اضطره من السدس والاعا سبعة كزوجته وجهه وثلاث
 لقوة هـ ش من العدة د تكلية فلا قاعدة فيه الا تصحح السطح هـ ش
 ذكرهم ايها لا اي ثم ذكرهم تعضيلك بقوله فلاب يستحقه مع الولد
 هـ ش وكذا في حال من احواله اي بان يكون معه ذ وفرض والسدس او فر
 له من ثلث الباقي ومن المقاسمة كزوج وام وجهه وثلاث لقوة هـ ش
 تمام العدة اي عدة السبعة هـ ش وهذا كله اي ما ذكر من ان
 كل واحد من السبعة له السدس هـ ش حيث لا حجب اي حجب عريان
 هـ ش في الجمع اي المجموع والاقارب والام لا يجزيهما المندرج ما هـ ش
 فجمع اذ ذاك اي وقت فضل متى بعد الفروض هـ ش ويجوز الام
 اي والام مثل الاب في الاستحقاق السدس مع الولد فغوله يستحق
 الخ بيان لما استغنى عن التسمية هـ ش تستحق السدس مع
 الولد ولا يرد اقرضاه مع عدة في مسئلة زوج وام واب لان الكلام
 في السدس الثابت لها بالنص وهذه ابالاتها د هـ ش تنزل اي
 حال كون استحقاق كل من الاب والام السدس مع الولد ثابتا بتزويل
 الصمة اي الذي يقصد في الخواج والذي لا يوصف له قاضي
 قال صلح ابي عليه وسلم من قال يا مهد في كل يوم اربعين مرة امن من سلطان
 الجوع بغيره لولده قال الله تعالى ولا يؤتوا به لظرواحهم من السدس
 مما ترك ان كان له ولد فان وقت الاستحقاق الوالد من اعظم من حق
 الولد في الحكمة في جعل نصيب الولد اكثر اجاب عنه الامام الباقر عليه
 السلام بان الحكمة في ذلك ان الوالد من باقى من عمره الا يقلل اي غالبا فكان نصيبه
 الى المال قبله واما الولد فهو من الصبا وكان نصيبه الى المال كثيرا فلو
 وهكذا الخ اي ويستحق كل من الاب والام السدس مع ولد الابن مثل
 استحقاقهما اياه مع الولد فقول الشريفي الخ الاول يستحق كل الاب
 المستفاد من الامن وان كان الميراث لانه هـ ش امه اي طريقة الابن
 من بين العاجدين الذكر كذا اي فابن الابن كالأب وبنت الابن كالابنت هـ ش

هو مع يكون العن
 لضرورة النظم وقول
 ولد الابن بطبع
 همزة الابن للفرد
 ايمه كاتبة

قائمة فقل لم يجب الام ولد الابن كاييه ولم يجزى لولد الخ كاييه
 اصيب بان الاخ لا يطلق على ابنه بخلاف الابن فانه يطلق على ابن الابن
 بما نراشاعا بل قيل حقيقة وايضا قواد الاولاد اقوى من اولاد الاخوة
 ولد الام يكن ولد الخ كاييه مطلقا كسابق هـ ش لو ولد ولدان
 ملتصقان كاهما انسان واربعه ارجل وفرجان فعن ابن القطان انهما
 كانا يتبين في جميع الاحكام من امة وحجب وغيرهما فيجوز ان الام وبنات
 الثلثة لولده قاضي عدة لواجمع مع الام فخرج وارث واثنان من
 المصوة كان الحجب مضافا للفرع الوارث لانه اقوى لولده مطلقا
 اي اشقة او اب او ام هـ ش وهو يضم اليها وسكون الواو للوزن هـ ش
 مع الاثنين في المناسب على الذكرين وقوله ففرض هـ ش اي
 عليها اي نفس الاثنين والذكر والامثلى على الاثنين الذكرين من المصوة
 وهذا غير ما قاله الشافعي فيكون ما زاد على الاثنين منهن ما لا يورث هـ ش
 من المصوة الميت اي نفس المصوة الصادق الصادق بالاناث هـ ش
 مطلقا اي اشقة او اب او ام هـ ش اي عليها اي وهو على حذف حرف
 الجر هـ ش في كلامي اي المذكورين في كلامي هـ ش مما لم تشمل له الامنة وهي
 قوله فان كان له لقوة فله السدس هـ ش مما لم تشمل له الامنة اي
 بحسب ظاهرها على ما شملته اي بحسب ظاهرها فانها بعد عمل الجمع على
 ما فوق الواحد انما تضدق على الذكرين والذكر والامثلى ان غلبنا واما نحو
 الاثنين فلا تشمل له ويكون مقبلة على ما شملته هـ ش على ما شملته
 المناسيب على بعض ايرادها ما شملته الامنة هـ ش فان ارادها لم علت لقوله
 ففرض بالتظار المحل الثاني هـ ش في خمس واربعين صوت اي ومنها ما لم تشمل له
 الامنة هـ ش في خمس واربعين صوت هـ ش وهذه ان الاخ اما ذكر شقيق او اب
 او ام او غنى شقيق او اب او ام او غنى شقيقة او امه او ام وهذه تسعة
 نظرب في مثلها لمعدى وثمانين منها ستة وثلاثون مكررة والباقي غير مكرر بيان
 انك يا خذ كل واحد من التسعة مع نفسه ومع ما بعده يخرج عن تسعة وام
 صوت فان اخذ كل واحد مع ما قبله خرج المكرر وهو الستة والثلاثون هـ ش

هو مع يكون العن
 لضرورة النظم وقول
 ولد الابن بطبع
 همزة الابن للفرد
 ايمه كاتبة

اي الذي لم يدخل اخر اخذه من اطلاق الجدة انما اذا اطلق ابينصرف الا
 للوارث من شئ طامعاً بينه فزاي كان الفرع انك وقوله او غير جامع
 اي اذا كان الفرع ذكراً من شئ فيكون تالكيد او عليه فمده معطوف على
 ما يصيبه وهو منسوط عليه لا على حوز كما هو فظيفة هاهنا معطوف موافق
 لقوله ويصح ان يمد ما يحجب اي في اطلاق اسم الملزوم واربده اللازم
 ثم استغنى اسم اللازم بالحجب المعنوي وهو والمنع من المرفق فيكون
 استغناء عن حجب مبيته فلي يجوز من سئل انه يلزم من طول القامة
 والباع حجب الغير وفتنه بحسب اطلاق اسم الملزوم واربده اللازم
 وهو الحجب الحسي استغنى اسم الحجب الحسي الحجب المعنوي كما في هذه
 له في مطلق القوة والقربة الحال من شئ ويصح ان يكون المراد انما
 وعليه فمده معطوف على حوز من شئ وحجبه اي التمس لغيره اي
 طويل الباع تفسير باللازم اذ يلزم من طول القامة طول الباع عادة
 عدوه من شئ فكان الحجب اي لانه كان الحجب الا وهو علة لاخذ
 مده من قولهم المذكور من شئ الا في مسائل اي فليس الجدة فيها
 كالابن اي الاخوة بالجر باعتبار ان الميراث يجرى بالرفع باعتبار انه في محل
 رفع من شئ وهو عطف على الغير المضاف اليه اكون لانه مع كونه في محل جر
 بسبب الاضافة في محل رفع ايضاً لانه اسم للكون من شئ اسوة بكسر الهمزة
 وضمة المعنى بيان يعنى مستويين في الدرجة فان الاخوة والمضافات
 يدلون الى اهل البيت بالامم وكذلك الجدة في الدرجة واحدة وهو مذهب مالك
 والشافعي وابن حنبل في يوفى وهم واما مذهب الامام ابي حنيفة والجدة
 كالاب في حجب بني الاعيان والعلاقات ذكرهم اكانوا اواثاقاً او به القنوك
 عند الحنفية واما بنو المضافات فيجبون بالجدة اهما عاقتوا الاعيان
 هم الاخوة لامم وامم سواند لك لانهم من عين واحدة اي اب واحد وام واحدة
 وينو العلاقات هم الاخوة لاب فقط سواند لك لان الزوج على من زوجته
 الثانية والعقل الشرب الثاني وان ام كل واحد منهم لم تزل الاخرى في نسبه
 لنا وينو الاخياف هم الاخوة للام فقط سواند لك لانهم من اطلاق الرجال
 لانه رجل واحد والاخياف المخطاط هم من الغايد بن المالكى او يعنى

مده اي

الوارث

الواو وانما لم يبق او على حقيقة انما يتوهم منه ان المستثنى صورة واحدة من تلك
 الصور مع ان المستثنى كلها من شئ او ابوان تثنية اب وام تغليباً قال شيخ الاسلام
 والتغليب يكون لاحد ثلاثة اسباب اما الحقة اللفظية كعربي العربي اي بكره وحقيقة
 لفظه على لفظ اي بكره او لفضل المعنى وضعه اللفظ كالعربي الغرض لفضل المذكر
 على المؤنث وحقة لفظه على لفظ الشمس او كراهة اللفظ لا شعاعه كعربي كقول
 عائشة وما لنا علقنا الا الاسود ان نزيد القرم والماء القرم اسود والماء ابيض كلام
 مذكور على ونرا افعول لكن لفظ ابيض يشمر بالبرص فقلب الاسود عليه فيه عليه
 القرم في الذخيرة لولوعه فيكون يسكون العين اذ حقه الورقة يتوقف عليه
 وان كان الفتح لغة ايضاً ضعف قال ام اخاى لانه الامم اخو قوله للثلاث يسكون
 الامم للضرورة للثلاث اللام المتعقبة لضعف العامل بالثلاث والانه يتوقف
 بنفسه من ضعف مطلقاً اخاى فينظر الى كونه اخاى لانه من شئ فتدفع منه وتغطي
 ثلث الباقي لانها في درجة واحدة من شئ وهكذا اي مثلاً اي ما سبق من انه
 ليس شئها باب في المستثنيات السابقة وهذه المسئلة مستثناة بحسب
 المعنى من شئ ولو كان الجد الخ من تمام التفضل لانه منقطع عنه كما يتوهم منه
 ولو قال بدله ومع الجدة ثلث جميع المال وتكون المسألة زوجة واما وجداه من شئ
 لان الجد اربعة لجد وافي ولم ينظر الى كونه الجد لم يفضل عليها التفضيل
 المعهود لان الجد الخ من شئ بخلافه مع باب اي فانها في درجة واحدة في عدم تفضيل
 الاب عليها التفضيل المعهود بخلافه ورأى في العطية ثلث الباقي من شئ وطه وقلم
 اخو قوله هذه البيت على قوله او ابوان لان الاب من شئ وباب معقود
 اي هذا او انهم من قبله لاجل قوله يسعون باب الجد والامم من شئ بخلافه باب
 اي فلا يحبونه في باب الولاية هو يحجبهم ولو ماتت الغنيمة من اخي معقود او ابن اخيه
 فلا شئ للجد ولو كان بدله من باب حجب الاخوة وبينهم من شئ والخامسة في نيمانه
 ليس بين الاب والاب اشتراك في تلك الامم في يستثنى حكم الجد فيها واما الميراث فالجد يحجب
 ام نفسه كما يحجب الاب ام نفسه من شئ انه كوفيه اذ دخل الكافي على الميراث وهو
 شاذ من شئ اي المتساوية في الدرجة من شئ ولقول ابن مسعود لم يترك
 العاطف حتى يكون ذلك عند الاجتماع لانهم يعلم انه مده من شئ ويقاس عليه غيره

في قوله او ابوان تثنية اب وام تغليباً قال شيخ الاسلام
 والتغليب يكون لاحد ثلاثة اسباب اما الحقة اللفظية كعربي العربي اي بكره وحقيقة
 لفظه على لفظ اي بكره او لفضل المعنى وضعه اللفظ كالعربي الغرض لفضل المذكر
 على المؤنث وحقة لفظه على لفظ الشمس او كراهة اللفظ لا شعاعه كعربي كقول
 عائشة وما لنا علقنا الا الاسود ان نزيد القرم والماء القرم اسود والماء ابيض كلام
 مذكور على ونرا افعول لكن لفظ ابيض يشمر بالبرص فقلب الاسود عليه فيه عليه
 القرم في الذخيرة لولوعه فيكون يسكون العين اذ حقه الورقة يتوقف عليه
 وان كان الفتح لغة ايضاً ضعف قال ام اخاى لانه الامم اخو قوله للثلاث يسكون
 الامم للضرورة للثلاث اللام المتعقبة لضعف العامل بالثلاث والانه يتوقف
 بنفسه من ضعف مطلقاً اخاى فينظر الى كونه اخاى لانه من شئ فتدفع منه وتغطي
 ثلث الباقي لانها في درجة واحدة من شئ وهكذا اي مثلاً اي ما سبق من انه
 ليس شئها باب في المستثنيات السابقة وهذه المسئلة مستثناة بحسب
 المعنى من شئ ولو كان الجد الخ من تمام التفضل لانه منقطع عنه كما يتوهم منه
 ولو قال بدله ومع الجدة ثلث جميع المال وتكون المسألة زوجة واما وجداه من شئ
 لان الجد اربعة لجد وافي ولم ينظر الى كونه الجد لم يفضل عليها التفضيل
 المعهود لان الجد الخ من شئ بخلافه مع باب اي فانها في درجة واحدة في عدم تفضيل
 الاب عليها التفضيل المعهود بخلافه ورأى في العطية ثلث الباقي من شئ وطه وقلم
 اخو قوله هذه البيت على قوله او ابوان لان الاب من شئ وباب معقود
 اي هذا او انهم من قبله لاجل قوله يسعون باب الجد والامم من شئ بخلافه باب
 اي فلا يحبونه في باب الولاية هو يحجبهم ولو ماتت الغنيمة من اخي معقود او ابن اخيه
 فلا شئ للجد ولو كان بدله من باب حجب الاخوة وبينهم من شئ والخامسة في نيمانه
 ليس بين الاب والاب اشتراك في تلك الامم في يستثنى حكم الجد فيها واما الميراث فالجد يحجب
 ام نفسه كما يحجب الاب ام نفسه من شئ انه كوفيه اذ دخل الكافي على الميراث وهو
 شاذ من شئ اي المتساوية في الدرجة من شئ ولقول ابن مسعود لم يترك
 العاطف حتى يكون ذلك عند الاجتماع لانهم يعلم انه مده من شئ ويقاس عليه غيره

على الشافعية ان كل الملكية قائل بما قال به امامهم وهو القول الاول هـ
 اعلم اني انقسمت الى اربعة من بين العارفين كما اني انقسمت الى اربعة
 الى ام الامم من بين العارفين فماذا حظي ان نصيب من الارث هـ
 الموارث جمع موروث من بين العارفين عندناى واما عند احمد بن حنبل
 فعلى ثلاثة اشياء واما عند مالك فعلى قسمين هـ فري وارثة عندنا
 اى دون الملكية منهم ابورثون اكثر من جده بن وده والحنابلة لا يسمون
 ابورثون اكثر من ثلاث جادات هـ العارفين هم العارفين وفتح الجيم
 مشدد او هو اكثر من تخفيف العيب والمخوفة والعياب بالضم
 معنى اى ما يتعجب منه هـ لكان انفس كان وجهه ذكر حكم الحديثين
 اللذين من جهة واحدة عقب حكم الحديثين اللذين من جهتين فاما في
 لولوق انفس يقتضى ان في ذكره هنا مناسبة وهي تعلق كل بارث
 الحديث هـ على الاصح اى من وجهين لا عارفين الشافعية لا من قولها
 للشافعية فتقوله المصنف اى المصنف هـ وفيها وجهان اى
 لاصحاب الشافعية هـ في بعض صور الخ وهو كما اذا كانت من جهة
 الاب والبعدي اذ تدلى بالقرني كام الاب وام اى الاب وما اذا كانت القرني
 من جهة اى الاب كام اى اب والبعدي من جهة امها فاما كام الاب
 هـ من شذلي هذه لخالف اى وهي ما اذا كانت اعدى الحديثين اقرب
 من الاخرى وهما من جهة واحدة هـ من شذلي واما في بعضها فاتفقا
 اى وهو ما اذا كانت من جهة الام والبعدي تدلى بالقرني كام ام وامها
 وما اذا كانت من جهة الاب والبعدي تدلى بالقرني كام اب وامها هـ شذلي
 فاتفقا اى وتنسقط البعدي اتقا وام هـ اى يكفى ظاهرة
 انصبي اسم فعل وهو قول بعضهم مردود لان اسم الافعال لا تدخل
 عليها العوامل النعنية وقد دخلت على صيب نحو حبسك درهم فان
 صيبك الله والحق انه اسم بمعنى كاف يستعمل استعمال الاسماء كالمالين
 ويستعمل استعمال الصفات فتوصف به التكررة كقولك يرسل حبسك

من

من رجل وقد يجاب عن الشك بان ما ذكره تفسير الجمراد لا تنصير
 للمعنى الموضوح هـ معنى فغنى اى لانه في ذكره الجمراد هـ المتد
 هو الذى شرع ذلك العلم ولم يصل الى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل
 فان بلغ حالة يستقل فيها بتصوير المسائل بل ذلك العلم فهو المتوسط
 وان استقل بالتصوير واستخضر غالب اعكام ذلك العلم وامكنه اقامته
 الادلة عليه فهو المنتهى هـ لولوق دليل في المشهور والمتد اى الهمز
 لانه اسم فاعل من افتد اغير هـ وقد يقال انما الحسن هنا لثبات
 المنتهى بترتيب على ذلك فائدة مهمة وهي ان مصدر بد الهمز بد اى
 الموحدة والهمز والمد ومصدر غير الهمز بد اى بكسر الهمزة في غير هـ
 هـ لولوق اصحاب الفروض اى المراد من يرفع بالفرض وان كان قد يرفع بالتفصيل
 وقول ثلاثة عشر لا يرد عليه القضية الشافعية في المشرك لان المراد من
 له فرض يخصه والشافعية في المشرك ليس كذلك فان الفرض انما هو العدد على
 ان هذه فائدة في كعدم لولوق باب التفصيل اى
 بيان ذى التفصيل وبيان انصافه وقوله اصحاب الاول معصيت اذ هو
 المذكور فاعلموا اما عاصب ففعل معصيتكضرب هـ وغيره اى المثلثي
 والجمع مذكرا وموثقا هـ قرابة الرجل اى ذوق قرابة الرجل او المصدي
 بمعنى اسم الفاعل اى اقارب يصبغ الرجل على العصبية الذى هو اسم للشخص
 ويدل ذلك قوله سواهم وضمير الاكوار اليه هـ سواى اقارب
 الرجل يبييه ففوله قرابة اى اقارب يدلى به هـ اطوايه اى قالاها
 جانب والامنا جانب والامام جانب والافوة جانب هـ شدد في الاول
 شدد في ان الراس مذكرة وكذا كل عضو مفرد في البدن هـ ومما
 اى لا يخرج عنها هـ هذه المادة اى العين والصاد والباء هـ اى
 فاعلموها في كلمة يعيد هذا المعنى هـ وهو اى وجب صناعته ان
 تشرع من حق بحق بالكسر هـ مصيب اى عصاب فيه فهو مصوب
 هـ اى الاقارب تفسير القرابات وانما فسر هـ لانه القرابة صفة

والاولاد تفاوت بالقوة والضعف بان يدلي شخص منهم بمحضته وشخص بحجة
حتى يحتاج للاخراج الضعيف لهذا القيد وكذا ليس في الاقوات تفاوت في الدرجة بان
يكون بعض الاقوات اقرب من بعض ادرجة حتى يحتاج للاخراج الابعده ووجه هذا
التقدير هو ان القوة هي الوجهة التي يخرج عنها وتخرج مع الذكر اي
وان لم يكن لقامش وتزيد انما في التعصيب بالغير وقوله وتزيد بنت الابن
اي على باقهن والا فلا معنى لزيادة بنت الابن على نفسها هو مطلق
اي كان لها في الثلثين شي ام لا وليس في الغرائض من يعصب اخاه وعمه وعمه
اييه وحده الا انما لم يكن له من المولى فقط هو مطلقا اي سوا كان لها او
ابن عم وهذا الاصناف في غير تفسير الاطلاق لانه الذي يقتضيه المقام هو
اذا لم يكن لها من المولى شيء لو كان لها شيء من الثلثين لا يعصبها هو
او مشايرته في اي في السند من في الثلثين فلا يتقدم ما بعد ذلك في
النصفه اذ لا يكون ثلثين هو مطلقا اي لا يعصبها هو مطلقا اي لا يعصبها هو
الارحام هو مطلقا ولا يجزئ من السبق اي في هذا او ان علم من قوله يستقطبان
السبق لاجل قوله بخلاف اييه فانه لا يلزم من عدم سقوط المخرج للاب بان
السبق في حجه له مع انه المراد هو مطلقا اي لا يعصبها هو مطلقا اي لا يعصبها هو
قانه من الوجهة التي يسمى بها وهي الزوجية لا يترك الا بالفرض ولو كان في
مثلا ويرث بالصبوبة من حيث كونه ابن عم لا من حيث كونه زوجا هو مطلقا
اي من الوجهة التي يسمى بها كانه ابن عم لا يترك من الوجهة التي يسمى بها وهي البنوة
الا بالتعصيب هو مطلقا اي لا يعصبها هو مطلقا اي لا يعصبها هو مطلقا
من الوجهة التي يسمى بها وهي البنوة والجدوة كما يترتب بالفرض فوجه ذلك
بل قارة بقرينة الفرض وحده وقارة بالتعصيب وحده وقارة بقرينة الوجهة
واحدة في المآل كليهما والخاص ان ارشادها من الوجهة المذكورة ليس
قاصر على الامر بالتعصيب كما في سائر المعصيات بالنفس وكذلك ليس ارشادها
من هذه الوجهة قاصر على الامر بالفرض كما في من يرث بالفرض بل قارة بقرينة
منها بالفرض وقارة منها بالتعصيب وقارة منها بهما هو مطلقا

قوله ابن عم

النصف

النصفه اي ويرث بالفرض ان لم يكن مع من يعصب ويرث بالتعصيب ان كان مع من
يعصب هو مطلقا وحيث نفي سقوطه على موش او دون اي كبتين واب او جد
هو مطلقا ويعال بما قبل السند هو اولم يبق شي اي كزوج وام وثنتين واب او جد
ويعال بالسند من هو مطلقا كانه هو ابن عم هو مطلقا فان تزوج المرأة بان عمه
قتل منه بان فهو ابنتها وابن ابن عم هو مطلقا القاعدتين السابقتين اي قلعة
الحبره وقاعدة من اه الى بواسطة حجتك تلك بواسطة الاولاد الامم هو مطلقا
الا في نكاح المولى اي استبانهم وطى المحرم هو الاولاد ان تحت اي حجب هو مطلقا
او مكنه اي بان نكح المولى من الصغرى والصغرى بنت المولى وقوله بالقرينة
الاصغر واختها لا يترتب بالفرض النصف والصغرى قد وجدت في البنين
والاختية للاب وكل منهما في حده ذاته ارشادها بالفرض هذا هو المراد هو مطلقا
والامم عطف على العلية الاعلى الوسطى اذ ليس مودة الاب شرط في ارثه العلية الا في
ترتب بالجد ودقة من جهة الام والاب لا يجزئ من تلك الجهة انما يجب الامر بالحق
هو مطلقا فترت العلية العليا فاعل ترتب اي فله النصف بالاختية هو مطلقا
والوسطى عطف على العلية هو مطلقا اي فله الثلث بالامومة هو مطلقا حيث امكن
ان كان لم يكن بان وجد مانع للارث بحجة منها ويرث بالحق الاخرى هو مطلقا
في العصبات اي كقوله وما لذي البعدى ان وقوله والمراغ والام واب اولى من
المدة بشرط النسب باد الحجب بالكلية اي وهو حجب
الحرمان وقوله او من او فر خطيبه هو حجب النقصان هو مطلقا وهو الموانع السابقة
اي وهو الحجب بالموانع السابقة التي هي الرق والعقل واختلاف الدين هو مطلقا
الانتقال من فرضه فقصته انكدها ثابته او لا والضرر ثابته وليس كذلك
بل انكدها ثابته بشرط عدم وهو عدم الفرع الوارث والضرر ثابته بشرط وجوده
وهو وجود الفرع الوارث وكل ثابته او لا هو مطلقا من فرضه الى فرضه في حق من
له فرضان وهم الزوجان والام وبنت الابن والمخت للايم هو مطلقا منها الانتقال من
فرض الى فرض وثابته الانتقال من فرضه الى تعصيب في حق ذلك النصف والثلثين
وثابته الانتقال من تعصيب الى فرض في حق الاب والجد وراعيها الانتقال من

قوله ابن عم

اي المترك فيها اي فيه عدي واصال هـ ش مجاز الى لان المترك
 حقيقة المجتهد لكن لما كانت قرابة الام التي في الشقيق سببا للتشريك بينه
 وبين الاخوة للام مساواة لهم فيها لنسبت التشريك للمسألة المشككة
 عليه هـ ش المتركه بفتح التاء وكسر هـ ش المتركه تنال
 اي مع كسر الداء وفتحها من اشركت بها عند الاخوة فهي مشتركة كسر الداء
 في السهام والمساهم مشتركة بينهم بفتحها اهـ صـ بالهمزة اي ان
 السامق قال لغير ان الخطاب لم يعمل ايهم عامر وكذا يقال فيما بعد هـ ش
 وفيه نظر اي ان ذلك ما يصح لان المبررة انما هي المشهور من الامام
 من قوله عنده درود او حدة المراد ان كالا في الحكم والاف المتركه التي
 وقعت الصلابة فيها ام لمجد هـ ش بفتح النصب على المفعول هـ ش
 هـ و اي افرضا والخطاب لو اجد ولحق للنفق او كان عنده جماعة
 هـ ش فقال ذاك انما هو الى عدم نقصن الاجتهاد بالاجتهاد هـ ش
 وهذا على ما نفق اي ان في ممول به لان ذلك ممول بمول
 مضى هـ ش ومختار ان كالا فلولم يكن فيها زوج او ذوك من او كان ولد
 الام واحد البقي شي الشقيق فلا تشريك وكذا الولم يكن فيها اولاد ام وكذا
 كان بدل الشقيق حقيقة فرضها النصف واعيل النسبة او حقيقتان فاكتر
 فرض لها اولهن الثلثان واعيل العشر واغ ولحقه اب فقط بمفعول تشريك
 فهو اخ مشوم هـ ش وتوجيه كل الموقوف حصة التشريك القياس على الاخ للام
 اذا كان ابن عم يانه باخذ فرضه بقرابة الام ولا يلقى وجوه جنوة العم فكذلك
 الشقيق لا يلقى قرابته للام بقرابته للاب وتوجيه عدم التشريك بالاصل
 في العاصب السقوط عند الافتراق هـ ش من المذهبين اي مذهب
 التشريك ومذهب عدمه هـ والمعاينة بها ان يوفق اليه لا يندفع له
 والمعاينة بها بان يقال يلقى رات قوما بفتح هـ هـ لا تعال ان يلقى في صلب
 ان ولد فاني ورثت وان ولد فاني او ذكرا وانني لم يرث وصوري لا زوج وام
 واولاد ام وهم المقسمون والعلوي زوجة الاب هـ ش - وصحة الاشفا

فلو

فلو كان بدل الشقيق اخوة للاب كانت اما لكثرة وهي زوج وام وجد واخوة لم اخوة
 اب فلا تشريك للاخوة لغير عند اما لكثرة وانما في بعد فرض الزوج والام بالجد
 وعند الشافعية للزوج النصف وللأم السدين والجد السدين لانه لا يحظ
 وللأخوة للاب الباقي ولا شي للاخوة للام هو لو كان في المتركه بعد السقط
 الاخوة للام والاشقة اما بفتحها بالام والجد يسقط كل من يورث بالام
 وتلقب هذه بنسبه اما لكثرة للجد الباقي بعد فرض الزوج والام والنسقط
 الانشغال ان المديقول لولم ان لم تواسيها بالام واما ان يورثون للام
 بسبب امهم وانما يلحق كل من يورث بامهم ومذهب زيد للزوج النصف
 وللأم والجد السدين وللأخوة الاشقة لكثرة والبقية المالكه اي
 بعد فرض الجد هـ ش السابق اي في قوله وعلمه وعلمهم بيان في قوله الجد
 هو حقيقة في الجد الذي يجازي غيره اي هذا باب بيان احكامهم بمقتضى
 هـ ش الصنفين اي الاخوة ابوين والاخوة لاب والمراد جنسهما الصادق
 بالواحد ذكر كان او انثى هـ ش او كانا اي الصنفان والمناسب او كان بمقتضى
 معه هـ ش والمزني هو ومن بعده شافعية ان الجد كالا لا يشترط له
 بان ابن منزلة الابن في اسقاط الاخوة وغيره فليكن ابوالاب نازلا منزلة الاب
 وذلك واجيب عن ذلك بان الاخوة انما يجوبون الاب لانهم به وهو مشتق في الجد
 فلا ينزل منزلة الاب وقوله ومذهب الامام علي بن ابي طالب له بان ولد الاب يدلي
 بالاب فلا يسقط بالجد كالا يسقط بالام هـ ش في الجد والاخوة اي بمقتضى
 ثم يجوز ان يكون في بعض من وهو على حذف مضى اي من احكام الجد والاخوة
 ويجوز ان يكون باقية على حقيقتها اي بما اردنا من الاحكام الكائنة في الجد
 والاخوة وقوله لامن الام فقط عطف على محذوف اي من الابوين او من الاب
 فقط لامن الام فقط هـ ش مصدر موكده هو الذي يفهم معناه من
 لا يورثه عامله كضربت ضربا هـ ش فطر مذهب في ان هذا قبل ان يورث
 المذهب الرابع واستقر ان الامر على لا بعدة والا فالحكم الجد مع الاخوة
 عند كل مجتهد من المذاهب الاربعه وعلمنا عليه واضح الاضيق فيه واصفوه
 في الافتاء فالو عهد من الافتاء والمضام في زمان بقا من المجتهد من
 واحقلاق رايم فيه وقوله لان باب الجد لا يظن ان يكون توجيهها التقدم

فلو

الجد والاخوة

في المذهبين
 من الامام
 في المذهبين
 في المذهبين

في المذهبين
 في المذهبين
 في المذهبين

من سره انما قرع ان يفتح اي يدخل جراته اي اصولهم اي جوارقهم
من سره الى القضيبة من هذا التغير البعد من القضاء بين الجد والاخوة
لانه لا يسر احد ادخولهم والجوارق مع قوتهم وهي الاصل ويلزم من
التغير منه البعد من التكم فيه الذي هو المدي من عضلهم مع عضلة
كفرق مع عرقه اي مشكلا تكلم من لا حياه الله اي املكه ولا يسه
اي لا اغتمده بالخبر ولا امهوكه والغرض من هذا التغير لا حقيقة الدعام
لما طعن ابو لولة هو عبد المغير بن كعب كان مجوكيا وقيل كان
نصاريا ويحب طعنه بيدنا عمران بيد فعل عليه كل يوم اربعة دراهم
وكان يلقب على الرعي وكلم عمر ليعق عنه من ذلك فقال ليس ذلك عليك
بكثير اقول الله واحسن ان موالك فخصب اللعان وعهد الى اهل اذ فصنع
له بنجر اقتضته في وسطه وله طرفان وسمي قلمه دخل عمر في صلاة الصبح
وكرر للاصرام طعنه بذلك الخنجر فقال قتلى الكلب فهرب ويده فخنجره
وضار بالمر على احد مينا وشي الا طعنه حتى طعن ثلاثة عشر رجلا مات
منهم اربعة وتسعة وتوفي عبد الرحمن بن عوف ففعل بالناس ثم مات
وه في جانب اي بكر اربع بغير من ذي الحجة ثلثة ثلاث وغسرين وهو ابن
ثلثة وثمان سنه وكانت مدة حيا ثلثة عشر سنه وكنت اشهر وقنس
ليال هولولة بان الجد البان اذلة للون هوش معهم اي مع الجد والاخوة
وغيرهما من ثلث الباقي والسدس هوش عسنة احواله اي لانه
ان لم يكن معه صاحب فرض ولا غير امرين المقاسمة وثلث المال وان كان معه
صاحب فرض وله غير امور ثلثة المقاسمة وثلث الباقي وكذا جميع المال
عشرة اموال وبيالها ان يقال اذا كان معه صاحب فرض يتصور فيه
سبعة اموال اما بغير المقاسمة واما بغير ثلث الباقي واما بغير سدس جميع
المال او يستوي له المقاسمة وثلث الباقي او المقاسمة وكذا جميع المال
او ثلث الباقي وكذا جميع المال او الثلثة وان لم يكن معه صاحب فرض وفيه
ثلثة اموال بغير المقاسمة بغير ثلث جميع المال واستواوه في هذه

الثلثة

الثلثة تقسم السبعة قبله فتقسم الثلثة عشرة هوش اربعة اموال اي لانه
في حالة الاضداد اما ان يكون هناك صاحب فرض او لا وكذا في حالة الاضداد
في الثلثة اربعة ولم يبعد المتفقين خالي لان الاحد اما استق او لا بان علمه
مع كل منهما متوحد هوش اي ولا يحسب الحاجة اي ولا يبرق بخل تلك الاصول
بذكر بعض الكلمات حسبوا هوش يقاسم الاخوة فيهن اي حالة كون المقاسمة
فيهن اي من علمتهن هوش ومن علمتهن عطف تقسيرا اذا لم يبعد القسم
صادق بان يكون القسم مساويا للثلث وبان يكون غير امته فدخل تحت صورتان
من الصور الثلث والصور الثالثة هي قنارة باخذ ثلثا كاملا هوش بعد
القسم اصله يعود فدخل عليه الجازم فسكنت الال وما سكنت التماسا كان
تخذت الواو وحركة الال بالكمرة لا يخلص من النقا الساكنين هوش
بالا ذي مصد راذي كغيب وقوله سواء كان معهم صاحب فرض او لا هوش
هذا التغير وفرض الكلام فيما اذا لم يكن معهم صاحب فرض لقوله فيما بعد ان لم
يكن ثم ذواتهم هوش فله خبر الامر اي وان كان معهم صاحب فرض فله
خبر امور ثلثة كزيد عليه ما ياتي وهي المقاسمة وثلث الباقي وكذا جميع المال
هوش من المقاسمة اي لانه ما لا يملك الا ربع وقوله وثلث جميع المال اي لان
الجد والام اذا اجتمعا اخذ الجد ثلثها والاخوة لا يتقسون الا من عن السدس
فوجب ان لا يتقسوا الجد من ضعفه وهو الثلث هوش قنارة المناصب وقنارة
لانه حالة اخرى مقابلة للمقاسمة فلا يتفرع عليها هوش بلي اي فرضا وقيل
تفصيلا هوش صور غير منحصرة ضابط ان تزيد الاخوة على ثلثه هوش
في ثلث صور ضابطها ان يكون الاخوة مثليه اذ اكل اي وقت كون القسم
اخذ من الثلث او يكونه مساويا للثلث ثابت هوش التقدير بالمقاسمة
اي بان يقال هذه الثلث تفصيلا فرضا هوش ثلثة اقوال وهي قيل يورث
بالفرض وقيل بالتعصيب وقيل بخير المقتي هوش وهذا كله اي ما ذكر من
المقاسمة واخذ الثلث ان كان اعظم من المقاسمة هوش حالان وفيه ان
المقاسمة المذكورة في المتن جعلها السمسامة المقاسمة فيما اذا كان هناك

صاحب فرض وللمقاسمة فيما اذا لم يكن صاحب فرض حيث قال بعد هذا سوا كان
معهم صاحب فرض ام لا يكون ما ذكره لهذا المقاسم ثلاثة احوال احالين كما قال
ويكون الباقي من المقاسمة حالين لا ثلاثة كما قال نعم يظهر ما قاله لو عمل المقاسمة
في المثلث على المقاسمة اذا لم يكن هناك صاحب فرض ثم يبقى ثلاثة وقد علمت
ما فيه م وترجع الى ان لا يكون على ان ما ذكره المصنف حالين م
يبقى بقية اي من العشرة وموضوع السبعة فيما اذا بقي اكثر من الثلث م
فقد ذكر اي فاقول قد ذكر م وتارة ياخذ ثلث الباقي اي
فيما اذا بقي اكثر من الثلث م وهذه صورة من السبع وقوله
وتتقدم من مبرم معهم بالفرض انما اي عند قوله ان لم يكن ثم ذو
سهم م م عند اهل السنة راجع لقوله ما يتبع ويتأمله انه ما ملك
ولقوله ولو لم يجر ما يتأمله انه لا يكون الاطلا لا والمطلوب في ذلك المعقول ان
وهو الامر بالفرض ومع تعطيل الامر زاق على الفرض تفسير وحتم
ان يراد بالامر زاق وصية او دين على الميت فيها مقدمان على الامر م
تنقصه بفتح التاء وفيه اتفاق وتكون الصادق م هذا اي وكان
ثلث الباقي غير ان السدس المال والا كان السدس له م فان لم تنقصه
وطل تحت م اربع صور من السبع واحدة تحت قوله لكونها اعطو ثلاثة
فقدت قولها ومساوية لهما م بعد ذوى الفروض والامر زاق اي بعد
اعظم فروضهم وامر زاق م على ما تنصيب عياره كما بقا راجع
لقوله او مساوية لهما ولقوله او لاحدهما باعتبار مساواة المقاسمة
ثلث الباقي ومع فيكون المراد بقوله باثنا قول هذا اذا كانت المقاسمة
تنقصه عن ذاك فانه بحسب مفهومه يقتضي ان المقاسمة في صورت
المساواة المذكورين في وقوله ولا تخاف راجع لقوله او لاحدهما باعتبار
مساواة المقاسمة للسدس لكن اللاحق المذكور يقتضي ما ذكر
باعتبار مفهوم العند الذي قد رفاه فيه وهو ان كانت المقاسمة تنقصه
فان مفهومه ان المقاسمة لم اذا لم تنقصه بان ساوته فقول م

من

الكراسي
منها
الشعر
على الرصيف

من معنى راجع لقوله لا تخاف اي من معناه باعتبار مفهوم العند المقدر فيه
المجد وفي منه التفاضل ذكره فيما قبله م ولا تخاف اي في قوله وتارة ياخذ
من المال باعتبار ما يقدر فيه م وتارة ياخذ من المال اي اذا كانت
المقاسمة تنقصه كان ثلث الباقي ينقصه عنه اي او يساويه وقد علمت هذا صورتان
هما تمام السبع صور وقوله فان كانت المقاسمة في الاول حذف الفاء وحذف قوله بالسدس
له ويجعل قوله ان كانت المقاسمة في شرط لقوله ياخذ سدس المال ولو قال بدل
قوله فان كانت المقاسمة في وقوله فان ساواه الخ ان كانت المقاسمة تنقصه عنه
كان ثلث الباقي ينقصه عنه اي او يساويه لكانا حسن م اسما لا حقيقة
اي ليس نازلا عنه من جهة الاسم وهو لفظ السدس لانه جهة الحقيقة م
ينقصه فيها الخ الاول حذف فيها لانه ليس في الكلام ما يعود عليه ضمير م
في تخوam وجد اي مما كان الفرض فيه دون نصف وكانت الاخوة اكثر من ثلثه
م في تخوam وجد واخ اي مما كان الفرض فيه قدر نصف وكانت الاخوة
اقل من ثلثه م في تخوam وجد واخون اي مما كان الفرض قدر الثلث
وكانت الاخوة ازيد من ثلثه الواحد ولو اني م في تخوam وجد واخون اي مما
كان الفرض فيه دون النصف وكانت الاخوة قليل م في تخوam وجد واحدة
وجد واخون اي مما كان الفرض فيه قدر الثلث وكانت الاخوة مثله م
في تخوam وجد وثلاثة اخوة اي مما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت
الاخوة ازيد من ثلثه م في تخوam وجد واخون اي مما كان الفرض فيه
قدر النصف وكانت الاخوة قليل م الاقوال الثلاثة ظاهرة استواء
الامر في اما في استواء الثلاثة فقد يقال ان الاقوال اربعة التغير بثلث الباقي
والتغير بالسدس والتغير بالمقاسمة والتغير بالاولى والتغير بالسدس
لانه المنصوص عليه م من كون الاختار في عطف المقام على السهم
من عطف احد المتكلمين على الاخر اذ يلزم من كون احد المتكلمين كون
الانتي عصبة له ومن كونها عصبة به اخذ الاكثر مثيلها م سابقا في
باب التقصيب اي عند قوله والابن والامام مع الاماات الخ حيث قال وتزيد الماض

فان كان ما نصيبها المجد م

لا لجميع الاحكام اي فهو مثله في بعض الاحكام لا في كل ما فقوله والحكم
 اي جنس الحكم الصافي بالبعث الذي هو المراد ولو قال لعقب الحكم اي بعض افراد
 الحكم من كون الاخت ان كان اولى من كون الاخت ان يفيد ان عطف الحكم
 على البسم من عطف احد المتكلمين على الاخر اذ يلزم من كون اخذ الذكر يمثل
 الاختيار كون الاخر عصبته له ومن كونه عصبته به اخذ متبوعه من
 اي قلنا اي فلا يلزم ان ليس مثله في جميع الاحكام من كون الخرافة
 الصالحة اي في بعضها بخلاف بعضها بفضلها فلا يلزم من كون
 اي وهي الخرافة والمتلثة والمربعة والخمسة والستة والسبعة
 والتمثنة والعمائة بنحو الحاجة والسبعة وانظر وجه التسمية في البوفاي
 من المعادة في التي تسقط فيها ولد الاب والعمادة بمعنى التقيد بالمعاصرة
 بمعنى اصل الفعل كذا فاعني دفعه من حيث واحسبته اي عده وبانه نص
 من الذي المعداد جمع عده بمعنى العدم افاذه الشرح على حذف مضاف
 اعني ارادة العدة واشيخ لتقديره يظهر للنظم معني اذ في بقائه على خلاف
 طلبه بتفصيل الحاصل من قول اي عده تفسيره بغير العدة اذ
 ويحتمل انه يكسر الحزرة اي العدة من اي انزل اي فلا تعدد في الاستق
 وقوله كما تقدم اي في قوله ويقضي ان الام بالاستقاط بالجد من وانما
 اعاده اخر فتمتته ان ما هنا مكرر مع ما سبق وقد يقال لانكرار لان ما سبق
 مذكور من حيث عدم الامر وما هنا مذكور من حيث عدم العدة لانه ايلزم
 من عدم الامر بعدم العدة الا انه ان العدة للاب في هذه المسئلة
 لا يرقون ومع ذلك عده وهو اعاده اي ذكره تاييد لقوله انظر ادا
 براد منه المناسبة فلا يتكرر الذكر وعليه فيكون في كلامه غير بقوله
 اول كلمة لم يقل او كلمة بالنصب عطف على استطراد الامان الذميمة ليست
 فعلا لفا على الفعل وانما في اثر فعله وجعل بالعلم باعتبار تعلق الفضل
 بها وتعلقها به باعتبار تعلقه بالتكميل الذي هو اثره من محهم بالجد
 قد يقال انظر هذه العلة ياتي في الاخوة للاب فانهم يجوزون بالاستق
 فقتضاه ان لا يعدوا على الجد بل يرفضوا مع الاستق محهم بهم وبما
 بان الاخوة للام لم يعدهم الجد على الاستق لعدم مشاركتهم في رتب

الاستحقاق

الاستحقاق لان رتب الاستحقاق الجد ابوة ورتب استحقاق الاخوة للام
 الاخوة والاخوة غير الاخوة بخلاف الاخوة للاب فعدم الاستحقاق للجد
 لانهم مشاركون في رتب الاستحقاق وهو الاخوة وبان ولد الاب المعداد
 على الجد ليس محروم اياه ابل قد باخذ فسطا كما سياتي في الست صور وللعده
 ثمرة نفوذ عليه في الجملة ولو غدا الجد ولد الام على الاستق لم يظهر ذلك في
 في الجملة لانه محروم اياه من رتب الاستحقاق وذلك اي وبيان الحكم فيهم اي الحكم عند
 فقد الجد انه محروم من رتب الاستحقاق لان ولد الام مع الجد والاخوة صاحبان في
 من رتب وكذا رتبة التلثين لما اذا كان معهم صاحب فرض من الى التلثين
 اي لهما الاخذ الى التلثين ولم يقل فلهم التلثين لانها قد تنقصان عنه
 من ان كانا ان وصفا الفرض من يستويك الجد المقتضى
 وتكون المسئلة من ستة عده الروس وقوله والثلث اي ونكوة المسئلة
 من ثلاثة يخرج الثلث من فلها الى النصف اي فلها الاخذ الى النصف
 ولم يقل فلها النصف لانه تنقص عنه من ستة صور وهي ان يكون مع الجد
 من اولاد الاب اخ او اختان او اخ واختان او ثلاث اخوات ولا فرض في الجميع
 او يكون الفرض في الاخيرتين سدس ما فرضه ستة صور من هل هو
 بالفرض وهو المعقد قول هل بالفرض فيما لو كان بالفرض لكل القول
 اذا انقصت عنه وقوله او بالنقص فيه اي لو كان بالنقص ينقص بقسط الاخ
 الاب بها وان كان الفضل اكثر من النصف وكذا في الاما قبل القول عند التقص
 عنه فالنقص انما بالفرض المشروط بالنقص من هل هو بالفرض هذا
 يعبر على ما ياتي من انه لا يفرض للاخت مع الجد الا في الاكدرية واجب بان المراد
 لا يفرض فرضا معجوبا بالقول مع الجد الا في الاكدرية فمن هذا ما تقر به بعض
 الاقاضي من ان يفرق ما فيه المشرية ستة للعشرة لاحتها من ان
 المقسمة في بعض الجد فاصل المسئلة خمسة للجد اثنان منها
 وللأخت نصف الخمسة وهو اثنان ونصف فتفرع النصف في خمسة
 يحصل عشرة للجد منها اربعة وللشقيقة خمسة وللأخت الباقي وهو واحد من

الاستحقاق

والعشر بنيت نسبة للعشر من اجزائها فاصلاها بحسبة الجود
منها اثنيان والشفقة اثنيان ونصف فتضرب بخرج النصف في خمسة
تبلغ عشرة الجود فيها اربعة والشفقة خمسة يبقى واحد لا ينقسم
على الاثنين فلا بد فيه من عدد وسبعمائة عشرة تبلغ عشر من الجود منها
ثمانية والشفقة عشرة ولكل اربعة واحد من عشر بنيت
المقاسمة فيها خير للجود ومختصرة في عدد يستوي الجود فيها المقاسمة
وتلك الباقي للام فيها السدس واحد من الستة يبقى خمسة لا ينقسم
على الروي الستة الباقية فتضرب الستة في الستة اصل المسئلة تبلغ
ستة وثلاثين فاذا قسمتها بقي سهمان للزوج والاخذة فتضرب
ثلاثة عدد الروي في ستة وثلاثين تبلغ مائة وثمانية وترجع بالاختصار
الى اربعة وعشرين لتوافق الانصاف بالنصف وترجع المسئلة الى نصف
وكل نصيب الى نصف من عشر وتسعين في يد الميراث والشفقة
كما قال الشافعي والعشر بنيت وان كان كوفها في يد مائة ومجاورة
على ما وضعه ابن ابي العنق في اسمها هذه المسائل والذى وضعوه تسعين بنيت
في التسعين من عشر وتسعين بنيت في يد نسبة الى تسعين اربعة
منها وثلاث الباقي فيها خير للجود من المقاسمة والسدس فاصلها ثمانية
عشر لان فيها سدس مائة وما بقي يبقى بعد القسمة واحدة للزوجين والاخذة
للأم فتضرب عدة وسبعمائة في ثمانية عشر يحصل تسعون من عشر
ويبلغ فيها بقا لجماعة وترثوا تسعة مائة الفرض واحد منهم دينار
هو ثمانية على اقليل اى الزوج والام اعاد الضم عليهم لانهما اقرب مذكور
لكن عليه يكون قوله وهما تمامها مكررا مع قوله كليهما زوج وام اذ يفهم منه
الهما تمامها وقوله او وهما اى الاخذة لكن يلزم عليه التناقض في كلامه اذ قوله
كليهما زوج وام يقتضى ان الزوج والام هما تمام المسئلة لا الجود والاخذة وقوله
وهما اى الجود والاخذة تمامها يقتضى ان الجود والاخذة هما تمام المسئلة لا الزوج
والام فالاول مع اول من الثاني لان التكرار اللازم على الاول اضعف من التناقض
اللازم على الثاني فتدبر من قوله لاني على الله عليه اى حيث ذكره رجلان

الجود

اعدها

لعلها عابد والآخره وقوله ان الله اكرمته مستانقة الى تعالى فضل العالم
من فضل العالم اى العامل بعلمه فغيره ليس بعالم من فضل العابد اى
المستغفر بالعبادة من فضل كفضلي اى ان نسبة شرف العلم الى شرف العابد
كسنة شرف علم الله عليه وسلم الى شرف ابي الضحاة من ان يصولون اى يعطون
والعطف في حق تعالى بمعنى الرحمة وفي حق عليه من ذكر معنى الربا وقوله
على ما اشر به الى ان فضله على العابد من جهة تفضله للناس الذي هو
من علمه العلية الذي هو خزانة من مفهوم العالم اذ العالم من يعرف العلم ويعلم به
من قريب اى ويرى من طريق واحد من الترقيم او من انشاؤه لانه
ليس بعلم ولا يدرى ثابت من ينظر الى الحرف المحذوف وهو اليا من
كوفها كدرة فيه ان قياس هذا ان يقال لكثرة الاكبرية من كدر تعلم
زيد اى لا يزيد الا بغير من اللغات مع ولا يعمل بل يسقط الاضوة مع اذام
يبقى شيء من الفروض ونسبها لجهة التقصير في الفات هذه القواعد
فقد امكن في كدر من جهة في كدر من جهة في كدر من جهة في كدر من جهة
في كدر من جهة في كدر من جهة في كدر من جهة في كدر من جهة في كدر من جهة
او ان الجدة كدر على الاخذة من احوالهم ولو في كدر من جهة في كدر من جهة
ولا يقول في مسئلة الجود غيرهما ولا يفرق في اللام الثلثة في مسئلة العول في كدر
والجدة ام وزوج واخذة ابوتين في ام وزوج واخذة لغرام من ثمانية
بالفروض اى بسبب الفروض من كدر لما كانت اى فيه ان هذا اى في العشرية
وغيرها مع انهم لم يردوها الى التقصير بل اعطوها اربعة واعطوها
عشرة اى على ما ورد ووقوف مع النص من ثمانية يعمود الى المقاسمة فيه
ان اعطاها النصف ان كان محي ولا وجه للعود الى المقاسمة وان كان بغير حق
فلا يجوز ولا يصيب بان اعطاها النصف ثبت بالكتاب والسنة وقد انقضت
للأختها وقد اشتهر زيد ومن تبعه فوجبوا التقصير فاعطيت النصف
ظاهر علمها بالكتاب والسنة اى بظاهرها ووجهها في المقاسمة فلا بد من ائتمنها
من ثمانية او بغير ذلك اى كالتصديق عنه من ثمانية في الثلثة او بغيره
من ثمانية اى صانع المعروف والمفهوم من صنع من ثمانية فيذكره اى المعروف

سبيل التمسك

فلهذا يلزم لها فنقل خلفه اربعة احوال فلهذا من وجه اخر فيقال
 ما في بنية اخر قسم الحمل فان كان انثى ورثت وان كان ذكر لم يرث وصومر ما ماتت
 المورثة عن ام وزوج وحيد والام حامل فان وضعت انثى فميراثها كبرية وان
 وضعت ذكر فميراثها كبرية لم يفضل له شيء بعد اصبه الفروض ونظم ذلك ففيل
 ولا يباين المفضل من فضله على مريد عليه فضله بالضرورة فرب مقام
 ان يجرى مرقسه كحل بانثى في الميراثية لها انثى فيها وراثتها لحياتها
 والذكر الحرمان دون زيادة مرقسه ومحتراز ان كان في اي فلو كان
 مكرها لكان من اي جهة فلا عول لرجوع الام الى السدس وللزوج النصف
 ثلاثة وللأم السدس وللجد السدس وهو والمقاسمة هنا سواء تنافى
 او سقط منها الزوج كانت الحرة وقاسم الجد الاخت في الثلث ولو كان بدل
 الاخت افسقط م لولوع ولو كان فيها بدل الاخت مشكلا كان الاسواق
 حق الزوج وللم امواتة وفي هذا المشكل واجد كورته وتصح من اربعة
 وعشرين م لولوع لما انما المص الى العلم ان اسماء العلوم كالنحو والفرائض
 اسما للقضايا الكلية التي يعرف منها احكامها فموضوعات موضوعات وان
 الفرائض اسم مجموع القضايا المتعلقة بالمرثية والقضايا المتعلقة بتأصيل
 المسائل ونصفيها نحو كل زوج له النصف عند عدم الفروع الوارثين
 وكل مسألة فيها سدس فقط فهي من كتبه وكل سهم الكسر على فريقين وما يشتهر
 فانه يضرب عدد درون الفريق في اصل المسئلة فنخرج المسئلة من الخارج
 اذا علمت هذه اقول من المسائل الفقهية يراد بها القضايا الكلية المتعلقة
 بالمرثية وهي الجزء الاول من مفهوم الفرائض وقوله الفقهية اي المنسوبة
 لفقه الموارث اي فهمها من نسبة المتعلق بالكسرة تعلق بمنطقه بالفتح
 وقوله من المسائل الحسابية يراد بها القضايا الكلية المتعلقة بتأصيل
 والنصائح وهي الجزء الثاني من مفهوم الفرائض وقوله الحسابية اي المنسوبة
 للحساب من نسبة المتعلق بالكسرة تعلق على ان الحساب تأصيل المسئلة
 وتصحيحها وعليه فقولنا باب الحساب اي بان يترك فيه مسائل الحساب اي

قوله اليهود

اليهود افعال في الحساب للعهد العاصي فهو على حد مخرج الامير اذا لم يكن في
 البلاء الامير ولا تحت ذكرا حساب عند اهل الفرض لا ينصرف الى الحساب
 فيه يحتمل ان يكون في النسبية اي الميراثية بسببه الى الصواب في مسائل الفرائض
 الفقهية ويحتمل ان يكون في النسبية اي الميراثية بسببه الى الصواب في مسائل
 الفرائض الحسابية وهو خلاف الخطا في منفيه ولا ينافي انه عند مرس
 بين المورثة الاولى بين كل مستحق يشتمل الوارث والموصى له ويرب الدين
 مرس وتعرف النصائح والتأصيل في الحساب كما سبق له اي
 وتعرف النصائح الميراثية في تأصيل الشيء بنفسه كما قيل ان الميراث المراد
 لا المعرفة المذكورة مرس والتأصيل عطف تفسير على ما قبله وقام
 على خاص ما قاله مرس فان قسمته التركة فعلقة للعلية وقوله تنبني
 على ذلك اي ما ذكر من النصائح والتأصيل وتخرج المسئلة اما ان يراد
 بها العدد المعين المخرج منه انصب المورثة او العدد المخرج منه انصب
 المورثة المتحقق في العدد المعين المذكور وتصحيحه بافتقار تحقيقه وذلك
 المعين مرس هو اقل عدد اي هو تحصيل اقل عدد مرس واسم اي اصل
 المسئلة يحتمل ان تكون الاضافة للبيان ويراد بالمسئلة العدد المعين الذي
 يخرج منه انصب المورثة كالستة وثلاثي عشر ويحتمل ان تكون حقيقة اي
 اصل المسئلة ويراد بالاصل العدد المذكور وبالمسئلة العدد المخرج الذي
 يخرج منه الانصب المتحقق في العدد المعين المذكور وقوله الميراث في المسائل
 على الاول تكون في معنى اللام وعلى الثاني تكون باقية على حقيقة الطرفين من
 طرفية العام في الخاص مراد به ذلك الخاص والاول اقرب مرس فان تساوى اي
 كفتين كل مرس كانا مالكا لنفسه فيسئل من اثنين كانا ذكرين او اثنين او
 مختلفين مرس وقوله فذلك اي وعدد الروس اصل المسئلة لكن مع جعل الذكر
 كالانثى مرس والاول على حساب الخصص اي اذا مات عتيق عن ذكره كذا نصف
 ولغيره كذا ثلثه وانثى مالكة كذا فالمسئلة من كتبه نظر المذوق وللاول ثلاثة
 والثاني اثنان والثالثة واحد مرس فاستخرج الاموال اي اطلب المخرج

الاصول الى الاسول المخرج من فروضه من قول في المسائل الظاهر ان المراد
 الحق لا يخرج منها ايضا الورثة وعليه فتقوله التي فيها فرضا في التي تعلق بها
 فرض اي خمسة المخرج في واحد او متعدد من ذلك ههنا في قول
 متعدد بنفسه وقوله وعنده اي واحد او متعدد من ذلك ههنا في قول
 تعدد بنفسه خلاف في ظم الشئ من العكس وقوله تناسبه او شغلته رابع
 لظن المتعددي بنفسه والمفرد في حرف الجر وليس الاول اجعل الاول فقط
 والثاني للثاني اذ لا يلزم من كون اللفظ متعددا ان يكون مرادفه كذلك وكذا
 اللزوم ههنا فان من المناسب الاقضية بالواو وبذلك الفاذا لم يظهر ما يعلى به
 وقوله المتعلق عليها دفع به ما يرد على قوله سبعة من ايها اكثر من سبعة لانها
 تسعة ههنا في قولها ثمانية عشر اي في كذا في ثلث ما بقي وما بق وقوله وكذا
 وثلاثون اي في اربع وكذا في ذلك ما بق وما بق ههنا في قولها ثمانية عشر
 وجهان كل واحد منهما لا يقل عدد يخرج منه فروض المسئلة ههنا في قولها
 اي المصول في اربعة تمام اي تمام السبعة او تمام صفة اربعة ههنا في قولها
 وينزل نفسه ههنا في قولها لا يتغير كونه الاول ههنا في قولها
 يودي خمر كان والا فقد ضيع خبر كان الا ان يقال ان الكونه متعلق بخبر كان المجرور
 اي متغيبا لكونه خبره ههنا في قولها كذا في فرض اي كذا او بعض فرضه ههنا في قولها
 جعله كالخلل الحرف انه جعله خلافا لغيره على المسائل لا كالخلل حيث قال
 ولا انتظام نفعه كونه كونه جعله كالخلل فتقوله الحاريط فاطلق عليه اسمه لكن ظاهرا
 ولكنه لا يلزم الا لو كان الفرض قوله من الحاريط وغيره فاصرف الى المحسوسات
 ههنا في قولها تستعمل على مستأجله مفرقات تلك الصور ههنا في قولها ثلاث اخوات
 متفرقات فلا تشبهية النصفه التي للاعب السدس وللائي للاعب السدس ههنا في قولها
 مفرقة اسم اي يخرج مخرج من ثمة اسم فالسنة اصل يخرج منه السدس
 سواء كان وحده او كان مع غيره فما ذكره ههنا في قولها يري اي يعلم للفرض ههنا في قولها
 لا يخرج السدس اي يخرج الزوج السدس كان السدس واحد او متعدد ههنا في قولها
 وما عداها اي كالنصف والسدس ههنا في قولها وكذا اذا اتفق اي مثل الجمع
 في كونه من ثمة وهو مقابل لقوله منها ما ذكره اخص بقوله او المناسب لقوله
 منها فاذا اتفق ههنا في قولها ومسطح اي حاصل ضرب اثنين في ثلاثة يخرج الثلث
 والنصف ههنا في قولها اي كذا اذا اتفقت كسورها كانت ناقصة ههنا في قولها
 عادلة اي لمعادلة كسورها الهام ههنا في قولها من فرضين اي من فرضين اي

وان كان
 من فرضين
 وكان احدهما
 من فرضين
 وكان احدهما

كالصورة

كالصورة التي اتفق فيها النصف والثلث الامن فرضين اي يخرج فرضين ههنا
 ولم اي في المسائلين ههنا وقوله من اثني عشر اي يخرج جان مجزعين من اثني عشر
 فهي اصلها ههنا في قولها اي حاصل ضرب احد ههنا في قولها وكذا اذا
 اتفق الربع اي ومثل الربع في كونها من اثني عشر ههنا في قولها هي ناقصة اي الاثني
 عشر ههنا في قولها فاصلها اي اصلها المخرج منه اربعة وعشرون ههنا في قولها اي الظن
 انه هذا في اللفظ والمراد هنا اليقين اذ صدق هذا الاصل امر متيقن لا مطلق
 وقد يدفع هذا ابانه لم يفعل في اربعة وعشرين قطعا لا محتملا ان يكون من ثمانية
 واربعين حاصله من ضرب الثمانية في الستة ههنا في قولها لان مخرجها من اثني عشر
 اما الثمن والسدس فلان مخرجها من ثمانية وعشرون ههنا في قولها ومن سدس
 فقط ههنا في قولها وكذا اذا اخرج اي وكذا انقال في العلة فيما اذا اخرج وقوله للسدس
 اي المصاحب للثمن شي مما ذكر في الامثلة كما في المثالين الآخرين وقوله مما ذكر
 اي من النصفين والثلثين ههنا في قولها واما الثمن والمقابل اما التي قد رهاها قبل ههنا
 والثلثان اي كما في المثال الثاني ههنا في قولها فاصلها من احد ههنا
 في قولها ما ذكره فان كل واحد من الفروض الستة يتفق احدها
 مع مثله الا النصف والسدس في النصفين وكذا قد فناه من اجتماع كذا في
 بل وثلاثة اسداس ههنا في قولها ولا يتصور ان يجتمع الثمن مع الثلث اي كان
 الوارث للثمن الزوجية بشرط وجود الفرع الوارث للثلث المأم وولداهان
 بشرط عدم الفرع الوارث بشرط امة الثمن من فرض الشرط امة الثلثان والنقصا
 لا يجتمعان ههنا في قولها ولا مع الربع اي كان الوارث له احد الزوجين فان كان
 امة الزوجية فبرقة الزوج ان وجد فرع وارث وان كان امة الزوج فالربع
 فرضها ان عدم الفرع الوارث او الثمن ان وجد فلا يجتمع الربع والثلث مع
 ان اجتماع الزوجين منعذر ههنا في قولها الخلافا لما في الفقه في ذلك فلم يفعل
 بالمولد واعلم ان العول لم يقع في زمنه عليه السلام ولا في زمن اي بكر واما
 وقع في زمن عمر في شارب عمر على الصحابة فاشاء العباس وعلي بن زيد ثابت
 بالمولد فانفقوا عليه فلما انقضت عصر عمر اظهر ابن عباس الخلاف في ذلك وقال

الثلث

لو قد مر ما ذكره من ما مر وما مره الله ما عال في ضمة فعل في صورة المبالغة للزوج
 النصف واللام الثلث وللأخت ما بقي ثم روي عن ابن عباس أنه قال من أهيطة الله من
 فرض الفرض فهو الذي قد مره من أهيطة من فرض إلى غيره فهو الذي غيره وأما الم
 يظهر ابن عباس في مخالفة في زمن عمر أنه قال من رايه واجتهاده ولم يكن عنده دليل
 الظاهر يجب المصير إليه ثم تنبى **في تعيينه** أن يكون المية في قول الأمر بعنة
 والعشر من ذلك وكذا في قوله المائتين عشر لسبعة عشر لأنه لا بد أن يكون فيها زوجة
 وأن يكون اثني في قول الستة إلى السبعة أو إلى الثمانية والتسعة والعشرة
 لأنه لا بد أن يكون فيها زوج ويخرج الأمل فيهما بعد ذلك من مسائل المولى ولو
 وكلف القيت بذلك لا شتاهارها حتى صار في كالكوكب المجره من وكلف
 التي فاعل تحققة من الأربع عشر أصلا إلى بقية عشر وهذا التام إذا حذف
 المعد ودهم من وبالسبعة عشرية أي لمولها إلى بقية عشر من كالمخيرة
 لغت بذلك كان عليها أن الله عنه سئل عنها وهو على منبر الكوفة خطب وكان يمد
 الخطبة التي سمعها الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المعاد والرجع
 فسئل عنها حقا في آياتها من المرات تسعا ونفي في خطبته وتغيب
 أيضا بالحدس في نسبته إلى جديده اسم كيدنا على من أي طالب رضى الله عنه هو لو
 أنها خطت بالعول الأولى كالحاظت آخر من مما قلته أي تقول المصير
 أقول أي وما ظن به أيضا من ثم راجع الخمسة قبله **هنا** أن المسالمان
 هم زوج وأخت/قيقة وزوج وأخت/أب من ثم **الاهل** من المسالين نصيب
 جيلدور رجة ارجح على البدلية بدل بعض من كل لأن المشتق من كلام تام موجب
 والأخت/أب من ثم **في حكمهم** أي الثابت في حكمهم من ثم **وهي** إذا أكل عائلة
 أي الثلاثة وقوله من ثلاثة يكون أي يكون مخرجاً من ثلاثة والثلاثة أصله ولو
 قال الشئ هكذا كان أسلم من قاله **من** أصلها أي تلك الفروض هو
 من ثلاثة من أربعة **من** أربعة مسقولة أي كونه الأربع من أربعة أمر مستون
 من **والسنة** الطريقة أي فليكن السنن المشار لها في المادة معناه الطريقة
 من **الطريقة** وكذا السنن **سمية** أي مشاركة له في المادة أي مشاركة

اسمه

اسمه في المادة وقال المحشي الذي استحق منه اسمه أن كان مفردا أو
 بنسب إليه أن كان أصم من ثم فقد ذكرت وجهه في حاصله أن
 تلقى بسط الكسر الذي مع المضاف للباقي من مخرجه ثم انظر إلى الباقي فإن انقسم
 على مخرج المضاف للباقي فالمخرج الجامع لها هو الأول كربع وثلاث الباقي وأن
 بأنه كنصف وثلاث الباقي فاضربه في مخرج الأول فيحصل في المثال ستة
 وأن وافقه كسبع وربع الباقي فاضربه وبقية في المخرج الأول فيحصل
 في المثال أربعة عشر من ثم **فمن ثمانية** أي فمخرجه من ثمانية فاصل المسئلة
 ثمانية من ثم **بل هي ملازمة** أي حاصلة أنك إذا جمعت فروض
 المسئلة منها فإن سميتها سميت عادلة وإن نقصت عنها سميت
 ناقصة وإن زاد على غيرها سميت عاملة ثم الأصول باعتبار العول ونسبته
 أربعة أقسام قسم يتصور فيه الثلاثة وهي الستة فقط وقسم
 لا يكون إلا ناقضا وهو الأربعة وضيعة والثمانية عشر وضيعة
 وقسم يكون عادلا وناقضا وهو الأثنان والثلاثة وقسم يكون ناقضا
 وعادلا وهو الأثنان عشر وضيعة من ثم **أسلك** التقسيم المخرج
 في التصحيح وما قبله في الباصيل من ثم **توجيه** ما ذكره من كون
 الثمانية عشر والستة والثلاثين أصلا كما ذكره **وذكرت** ما يوجد
 منه آخر هو حاصل ما قدمناه من الوجه المذكور في شرح التحفة من ثم
 عادلة عليهم مع نظر العول الفرق في جماعة من ثم **ماعد** المثال
 أي الذي هو اختان لام واختان شقيقة أو أب من ثم **مكمل** حال من
 سهمه من ثم **فيكون** ناقضا بنسبة أي بمقدار الفرق بنسبة إلى
 نصيبه الكامل أو العادل بنسبة آخر فقول بنسبة آخر أجمع لهذا المقدر
 على ألف والنشر المرتب **وحاصل** ما يقال في المقام أن الشئ أشار
 إلى أنك إذا أريد أن تعرف نسبة ما نقصه النصيب الكامل والعول
 للنصيب الكامل أو للنصيب العادل فانسب ما غالت به المسئلة إلى
 المسئلة بعولها وبذلك النسبة تعرف نسبة ما نقص بالعول للنصيب

العاقل في المثال المذكور اذا نسب الواحد الذي عاينه المسئلة الى
 المسئلة يعولها وهي بعنة كانت بعنة فتعرف ان ما تنقص للواحدة من نصيبه
 الكامل قبل بيع نصيبه الكامل واذا نسب الواحد الى المسئلة يعولها
 وهي ستة كان سدسها فتعرف ان ما تنقص للواحدة من نصيبه الكامل مثل سدس
 حصته العاقله من شئ **مسألة** انك اذا سللت عن قدر ما تنقصه
 العول للواحدة فله ثلاثة اعتبارات اما ان يبراد نسبتته الى النصيب
 عاقل او يبراد نسبتته اليه غير عاقل واما ان يبراد نسبتته الى المال وفيه
 طرق اعمق **مسألة** ان تحصل عدد ان ينقسم على المسئلة عاقله وغير عاقله
 فما كان قاضيه على كل حالة يخرج جزء سهمها فاضرب لمن سللت عن حصته
 من كل حالة في جزء سهمها يظهر لك نصيبه في الحالين فخذ الفضل بينهما
 وانسبه الى لفظهما بحسب السؤال يكن الجواب عن المعتبرين الاولين
 وان نسبت الى العدد المركب كان الجواب عن المعتبر الثالث في زوج
 واختين لغير ايام اصلها ستة وتقول الى بعنة فاقول عدد ينقسم على ستة ويضم
 اثنين واربعين للمباينة فان قسمت على السبعة خرج جزء سهمها
 ستة او على الستة خرج جزء سهمها سبعة ولو سللت عما تنقص للزوج
 فاضرب حصته ثلاثة في بعنة يحصل لعدد وعشرين في حصته كاملة
 واخرها في ستة يحصل ثمانية عشر في حصته عاقله فالفضل بينهما ثلاثة
 وهي ما تنقصه العول فان سللت عما تنقصه العول من حصته الكاملة
 فانسبه لعدد وعشرين يكن بعنة فاقول تنقص العول بيع حصته الكاملة
 لولا العول وان سللت عما تنقصه بالنسبة لخصته العاقله فانسبه للمباينة
 عشر تكن سدسها فاقول تنقص العول سدس حصته التي حصلت لغيره بمقتضى
 العول وان سللت عما تنقصه العول بالنسبة للمال فانسبه للاثنتين والاربعين
 تكن نصفه مع فقد تنقص العول نصفه مع المال وكذا تفعل كل من المعتبرين
 فيكون ما تنقص لكل من المال او سدسها لعاقله او ثلثها مع المال فاعلمنا
 ان النسبة للمال تختلف بحسب الوترية واما للنصيب عاقله او غير عاقل

هذا هو المطلوب
 في المسئلة
 العاقله من شئ
 انك اذا سللت
 عن قدر ما تنقصه
 العول للواحدة
 فله ثلاثة اعتبارات
 اما ان يبراد
 نسبتته الى النصيب
 عاقل او يبراد
 نسبتته اليه غير
 عاقل واما ان يبراد
 نسبتته الى المال
 وفيه طرق اعمق

فلا تختلف اولوة فان نسبت اي ما عاينه المسئلة من شئ كان
 ذلك اي الكسر الحاصل من النسبة من شئ نسبت ذلك المتناسب وان نسبت
 اي ما عاينه المسئلة من شئ ما تنقصه اي شئ ما تنقصه اي نصيبه
 الكامل من شئ من نصيبه العاقل فنسبته ان نصيبه العاقل ينقص منه شئ
 وليس كذلك الاولي نسبت ما تنقصه من نصيبه الكامل لنصيبه العاقل
 من كل من الزوج او اي من حصته كل منهما الكاملة لولا العول من شئ
 فقد تنقص اي من حصته الكاملة لولا العول من شئ العاقله لم يشر
 التمر الطريق معرفة ما تنقص بالعول لكل وارث من نصيبه الكامل ليعلم المال
 وقد ذكرها الخواشي من شئ في الوقف اي بالنظر في الفرق والشرط الذي
 هو له بالوقف اي الموافقة الى اهل بيته بموافقة من شئ والا اي لا ينقل
 ان الخطا صناعة في العمل فلا يصح لانه لو اقيمت اخره من صناعة اي
 لاي العمل من شئ الفرق اي جنسه الصادق بالواحد وبما ذكرنا اشار له
 بقوله ان كان جنسا واحدا او التمر من شئ فبعد عمل الضاري فاضربه بعد
 عمل اخره من شئ او المحكم فنسبته انه معاين المتقن مع ان المحكم هو الاتفاق
 من شئ ان كان اي الذي يوافق هو شرط لقوله فارد اخره فاضربه
 النعم من شئ بشرطه اي بقوله ان كان اي سوا كان الفرق نصيبا
 واحدا او كان آخره من شئ بين كل فريق اخر المباسم ان يقولوا فرق في
 النظر بين الفرق وسهامه بين ان يكون اخره من شئ مرتبة اي عند المباينة
 وقوله او وقفه اي عند الموافقة من شئ كما ذكر مسلم بالنظر لقوله
 او وقفه دون ما عطف عليه لانه لم يذكره قبل من شئ على الباطل اي على
 الظاهر اي اجل اظهاره واثباته من شئ مقابلة الحق بالحق اي
 لظهور حق او باطل من شئ على الباطل اي لظهوره اي الحد اي
 عطف المراءع مرادف من شئ الترهيب اي التخويف من تعاطي امر او الحد اي
 فعلنا اي من كلام القرطبي والمنذر من شئ والمراد هو الاصل محدود
 وقصر للوقف من شئ ومن تركه وهو حق اي اذا علم عدم افاذته او علم باده
 المبطل في جوره او خاف المحقق على نفسه مثله من شئ ومن حسن ظنه

حق قوله
 اعلم المتقن
 ان كنت هنا

فرق

لبيها اي يغفره شش اولم اري اي يجادل ه اذا تغرذ لك ان
 اعلم ان هذه المسئلة لا تقسم الا بتقديم مقدمة فتقول مقدمة اعلم
 ان اهمية الموضوع لا يتعد دونهما الا التباين وبنافه الامن والافواق الاشقا
 او اوجه او الام والزوجات والجدات ويتعد الزوج والام والمحب والجد
 واما العصبية فيتناهي التعداد في كل صنف منها واعلم ايضا ان الانكسار على
 اربعة فرق لا يكون الا اذا وجد في المسئلة جدات وتضيق الجدات متقسم
 عليهم عند ما لك لانه لا يرت عند هذه الجدات فقط وتضيق السدس
 وهو اما اثنتان من اثني عشر وهو متقسم عليهم واما اربعة من اربعة
 وعشرين وهي ايضا متقسم عليهم فلهذا لا يتناهي الانكسار عند هذه الاعلى
 ثلاثة فرق ويتناهي الانكسار على اربع فرق من العصبية فقط ولان العصبية
 والجدات الغروضة غير الجدات ه شخاد روبر خلا قال للمالكين انهم
 لا يورثون اكثر من جدتين فيمنعون وقوع الكسر على اربعة اصناف بل غاية
 وقوعه على ثلاثة لانه لا يجتمع اربعة اصناف متعلدة في سلسلة اثني
 عشر وضيق الجدتين من كل منهما متقسم عليهم او من ورث اكثر من
 جدتين تصور عند الكسر على اربعة فرق وذلك كله معنى ما قدمه المص
 لا يخفى ان المص فيما سبق لم يكن كلامه الا في الموافقة وحق فلا يظهر قوله
 وذلك اخره شش وفي فرضه اي ان كانوا اربعة ففرضه ه او فيما بقي اي
 ان كانوا عصبية ه شش ولينقل لذلك الخ اعم **المقدمة ذكر ثلاثة**
 وعشرين متبا لا اثنا عشر اصل تتد وضيق وضيقها لانه اما على اربعة او
 غير اربعة وكل ما ان يكون فيها ثمانية او موافقة واحد عشر متبا في اصل اثنتان
 وثلاثه او اربعة وثمانية وثمانية عشر وستة وثلاثين لانه اما ان يكون فيها ثمانية
 او موافقة ما بعد اصل اثنتان فانه لا يكون فيه الا ثمانية وبنها القم باصل اثنتان
 ثم باصل ثلاثة ثم باصل اربعة ثم باصل ستة ثم باصل ثمانية ثم باصل اثني عشر ثم باصل
 اربعة وعشرين ثم باصل ثمانية عشر ثم باصل ستة وثلاثين ه شش والموافقة
 في الثانية ه الموافقة بالسبع ه والموافقة في الثانية اي بالثمن ه والموافقة

قوله الموافقة
 اي بالربع
 ه

في الثانية اي بخمسة عشر فتد اربعة والثلاثين لاثنتان لانه لو قسمتها
 على اربعة عشر خرج اثنتان ه والموافقة في الثانية اي بالثمن ه دائرة في
 السهام اي كام وبنئين وعزم ه شش فلهذا اي ليس فيها انكسار ه شش
 وان كان بالعكس اي كام وعشرة بنئين ه فنظر واي فيه بين السهام والروى
 ه شش باعتبار الموافقة اي لا باعتبار المد اذلة ه مع ان ضربه اخر من
 تمام العلة لان ما قبله انما يعيد تساوي اعتبار الموافقة والمد اذلة ه شش
 احدهما فاذا ثانيا نرجح اعتبار الموافقة لكونه ضرب الوقف لضربه شش
 ضرب الوقف اي الكائن على اعتبار الموافقة وقوله من ضرب الكل اي الكائن على
 اعتبار المد اذلة ه الكل اي الذي هو الاكبر من المد اذلة ه شش
 وقد قدمه المص فيه ان الذي قدمه انما هو اعتبار الموافقة ه وان
 نرى الكسر اي تغلب واقعا على اجناس اي فرق ه شش وذكر اخر الباب
 اي بقوله ياتي على مثال هذا العمل ه شش اي النسب الامربع المتناسبة اي
 الاجناس باعتبار النسب الواقعة فهو اي يذهب الى الخصوص اي فيقوله
 ليس مراد الاثنا ولا ولا هو مجاز والعام المخصوص هو مراد تنا ولا لا هو
 نحو ان الانسان لغو خسر ه الذين قال لهم الناس اي ان المراد بالناس الاول
 نعم بن مسعود الشيعي وبالناس الثاني ابو غيثان واعوانه وقوله قرادع
 اي ذلك القول ايمانا اي تضد يقابله ويقيننا وقالوا حسينا اي كانوا امرهم
 ونعم الوكيل اي المظوف اليه الامر هو كونه وخبره واعم النبي صلى الله عليه وسلم
 فوافقا سوق بدر والحق الله الرعب في قلب ابي غيثان وامامه فلم ياتوا ولا
 معهم بخارفت فباعوا ورجعوا قال تعالى فانظروا اخره شش وهي التماثل اخره ه
 على ما قدمه من ان الصخر عائد على النسب والمناسيب لما قلنا وهي التماثل
 والمقد اخل والمثبان والمنوافق ه شش جزاى جزاى اصد امفرد افلا يجرى مرد
 المتوافقان كما اربعة والستة فانه وان كانت الاربعة جزا من الستة فانها
 ثلثان لكن ليست جزا مفرد ابل مكرراى جزا ه شش اي ينسب اخر دفع به
 ما توجهه العبارة من ان الاقل بعض الاكبر لا عدد اخر من فضل عن مع انه

وهذا أي التفسير بمقتضى ما يشاء إذا سلط عليه اقتضاه خرج
 المتوافقان كالاربعة والستة م ش مشقوا أي في جزء من الإجزاء
 م ش هما المذاهب الأربعة أصغرهما آخر ترتيبها بالانتماء بصدق بالمباينين
 م ش وهذه آخر أي في العدد المشايخ لها بقوله مما قبل الخ ثلاثة أعداد
 م ش ومتماثلان في العلم أن لكل عدد اسمين م ش أي تفصيل
 النسب هذا على ما سبق له وأما على ما قلناه فالمناسب له أن يقول أي
 تفصيل العدد الأربعة م ش من روي بيان المشتبه م ش
 وأضرب أي وهذا الوفاق واضرب في جميع المواقف وأسلكه م ش
 من المشتبه أي الكائن من المشتبه م ش ولأنه ان كان
 لا تمش مع الغير في البرهان من غير إرادة له لا يتوقع من التناقض ولعل
 هذا هو المراد بالمضادة م ش بمعنى وإريت المواجهة بذلة الدين أجل
 الدنيا مطلق المداورة فانها بذلة الله بذلة أجل الدين فالواجهة موقفة
 والمداورة موقوفة م ش في النسب المماثل في المناسبات الأربع
 م ش من التجميع متعلق بخط أي حفظه من التجميع أي مما يختص منه
 المسئلة م ش تسميته أي حفظ السهم م بذلة أي بجزء السهم م
 المصحح أي ما صححت منه المسئلة م على الأصل أي أصل المسئلة م ش
 خرج هو أي جزء السهم م ش لأن الأصل من ضرب أي ضرب جزء
 السهم في أصل المسئلة أن لم تقبل وفي مبلغها بالقول أن عالت م ش والمطلوب
 بالقسمة أي الغرض منها م ش من المقسوم من تعيينه أي حاله كون
 الواحد بعض المقسوم عليه م ش من جملة المقسوم متعلق بتصيب
 أي هو نصيب الواحد حاله كون ذلك التصيب من جملة المقسوم الحاصل بالقرينة
 هو م ش من أصل المسئلة أي أن لم تقبل أو مبلغها بالقول أن عالت م ش
 والذي هو الواو بمعنى أو وقوله وبأي شيء تفسير م ش والذي هو
 الواو بمعنى أو وقوله وأن أفصح بالعجمية أي وأن تكلم بالكلام الفصيح بالعجمية
 م ش ما ذكر أي من النظر بين الروس والسهم م وأثبت المباين ووفق

الموافق

الموافق والنظر بين الروس المشتبه بعضها مع بعض وأخذ أحد المماثلين
 وأكبر المثلث لظن ووفق أحد المتوافقين وضربه في الموافق الآخر وأخذ
 أحد المتباينين وضربه في الآخر أي ضرب ما سبق م فيه اثني عشر صورة
 كما في مثلثا باثني عشر مثالا منهم أربعة أمثلة في أصل ستة عا ولا واحد
 في أصل أربعة وعشرين عا ولا واحدة في باقي الأصول وأصل ستة غير قابل من شمس
 وأن نظرت باعتبار الأصول أي ما عدا أصل اثنين كما بينه عليه م ش
 الصور الخ أي أن الستة والاثني عشر والأربعة والعشرين تنظر في أربعة
 وعشرين باثنين وثمانين والثلاثة والأربعة والثمانية عشر والستة
 والثلاثين تنظر في اثني عشر صورة عدم القول بستين ويكون مجموع الصور
 مائة واثنين وثلاثين صورة وقد مر م ش ثم اعلم أن الانكسار لا يتأخر
 في أصل اثنين أي وكذا فيما يأتي أي لأن هذا الأصل لا يقوم إلا من نصف ونصف
 أو من نصف وما بقي ومستحق النصف لا يكون إلا شخص واحد أو كل عدد
 يقع على الواحد ولا يقع إلا على اثنين على فريق واحد في أصل اثنين إذا كان فيه نصف
 وما بقي وكان مستحق الباقي متعدد أمنا القصبة م ش كشف الغوامض م ش
 فلم يبق أي للثاني عشر صورة المتقدمة م ش ففي ثلاثة أضواء بد المثلث
 أصل ثلاثة وترك أصل اثنين لما سبق م ش للمماثلة أي مماثلة الروس مع
 مع بعض في المباينة أي مباينة الروس للسهم م ش وفي بعض أوقات
 هذه المذهب الم وما في المذهب المالكية ولا يرقى عندكم الم من جهة من الم والم
 م ش وكذا كل مسألة آخر أي تسمى م ش لم يثبت بذلك لتحقيق الشدة فيها
 بواسطة عموم النباين يقال حجر أمم أي صلب م ش للمماثلة أي كان الاثنين
 والمثلثين رتبة إلى نصف ثمنها وهو ثلثان ما ينسبها وبين سهمها من المواقفة
 بنصف الثمن والاثني عشر في هذه الزوجات الأربع م ش لأن في الخ لغيره
 على الواو لث واحدة منها م ش فانها يجب به م يقول وذلك في أصل ستة في م ش
 أربع وفي أصل أربعة وعشرين في صورة واحدة وقوله وبغير عمل وذلك في باقي
 الأصول وأصل ستة أيضا في صورة كيفة فتدبر م ش في تفصيل المسئلة في م ش

استقطب الحدة التي هي ام الى الميتين والبتت من ورقة الاب المذكور لعله
لوجود مانع قام بها كالقتل وكذا يقال في مثال الميتة هـ شـ صور الماتية
جعل الماتية ياتين ان الميت فيها صادق بان يكون ذكرا وبان يكون انثى
والاخت اما شقيقة او اب اذا كان الميت ذكرا او ام اذا كان انثى ولا يفل
كان المديق احدى صور في المسألة الماتية لان الميت فيها اما ذكر واما
انثى فصورها اثنتان هـ شـ فاضرب نصف النافعة تسعة اى فرد كلا
منهم واضرب م ا بالام ولا يربط اى لانه من ذوى الارحام اى وتربط الام
والبتت لان الام حدة الميت التي هي ام امه والميت لخصه لا يوجب اوام
فالمجودة الستة والثلثت ان كانت بابون النصف وان كانت ام السكون
وما بقي ليبت المال او يرد على الحدة والاخت بحسب انصافهم
فالمسألة على ان الباقي ليبت المال من كتمه وعلى الرد من اربعة ان كانت
الاخت شقيقة ومن اثنتان كانت ام هـ شـ فاضرب الماتى الى
من ارب الاخت في الثانية ان كان الميت الاول ذكرا وعدم اربعة ان كان
انثى هـ شـ اذ كل اى وقت لخصه هـ شـ وقوله بذلك اى بالحقار
الامير هـ شـ فقال ما تقول اى لا يتحقق ان لفظ المقول هنا غير لفظ
المقوله في معنى فلعلم واه في احد الموضعين بالمعنى هـ شـ
من عتبات اى وكان كتمه من توليته له علم السلام احدى وعشرين كتمه
واجابهم بذلك اشارة الى انه وقع توليته مثله في السن من التارخ عليه
السلام وهو عتاب من ابيهم واه عليه السلام مكية اى فضله واه على
اقامه المومس والحج بالمسلم في سنة ثمان من الهجرة هـ شـ فلا لك اى ولا يجل
ان الماتون سال عنها حتى هـ شـ لاختلاف الحكم اى لان الام في الاول وارث
في الثانية ان كان الاول ذكرا وغير وارث فيها ان كان الميت الاول انثى هـ شـ
يؤثر اكثر من بنت ولم يمكن الاقتصار قبل العمل هـ شـ ثم مات الاب عن
الباقي هـ شـ وخنه التي هي ام الميت الاول وتنتا ابنة الذي هو الميت الاول
واما زوجة الميت الاول فلا ترثه لانها اجنبية منه هـ شـ ثم الام عن الباقي

اى التي هي احدى الامور من الباقي وهو بنتا ابنة الذي هو الميت الاول
هـ شـ وقوله ومن بقي فصورها شقيقة التي هي بنت الميت الاول وامها
التي هي زوجة الميت الاول واما ام ام ابها التي في قوله وام وعم محبوبة
بامها واما عم ابها المذكور في قوله واخ بابون فلا شى له استغراق
الفروض التركة هـ شـ وام عم امها من ذوى الارحام هـ شـ ما في الاول
الاولى ما في الاب هـ شـ توافق خطه اى وهو امر بغيره فتصيح
من مائة واثنين وتبين اى حاصلة من ضرب ثمة وفق مسألة الاب في الاول
هـ شـ في ثمة اى وفق مسألة الاب هـ شـ ففى واحد اى وفق سبعة ام الاب
هـ شـ توافق خطها اى وهو ثمة وعشرون هـ شـ من ثمة ثمة اى
حاصلة من ضرب اثنتين وفق مسألة الام في جامعة المسلمين المولدين
وهي مائة واثنان وتكون هـ شـ ضرب في اثنتين اى وفق مسألة الام هـ شـ
ففى ثمة اى وفق سبعة ام الام هـ شـ وقوله وام الثالثة اى
الميتة الثالثة هـ شـ وام هي زوجة الميت الاول وقوله واخت اى شقيقة
وتحى بنت الميت الاول هـ شـ توافق خطها اى وهو مائة وثلاثة وثلاثون
وقوله فتصيح الاربعة ام الاربعة مسائل من الف اى حاصلة من ضرب اربعة
وفق مسألة احدى وعشرون الميتين في جامعة المسلمين الثلاث وهي
ثلاثة مائة واربعة من الف اى وقرا طها اربعة وخمسون وكل اربعة
وخمسين من المبلغ المذكور فتراط واحد هـ شـ ضرب في اربعة اى وفق
مسألة اهل البيت وقوله ففى خمسة وثلاثين اى وفق سبعة ام احدى
الميتات هـ شـ في الرابعة اى الميتة هـ شـ فاقان الى اى لان لها من الجامعة
البلاقي ستة وثلاثين في اربعة مائة واربعة واربعين ومن مسألة الرابعة
اثنتين في خمسة وثلاثين ثمانية وثلاثين ومجموع ذلك ما ذكره هـ شـ وللبيت
اى البتت في الاول التي هي بنتا ابنة والثانية والثالثة واخت شقيقة في الرابعة
سبع مائة الى اى لان لها من جامعة المسلمين الثلاثة وثلاثين في اربعة وخمسين
ومن مسألة الرابعة ثلاثة في خمسة وثلاثين ثمانية وخمسة وتسعين ومجموع ذلك ما ذكره هـ شـ

والنبيين اي المطابقة للواقع موش فلا يعطى شيئا اي بل تقسم
الشركة على عدد اهلها فان اتضح بعد ذلك بما يقتضى خلاف المضاف الموافق للقواعد
نقض التسمية م نصف نصيبى ذكر وانى هذا اذا كان الخلف واحد فان
تعد ذلك بمثل نسبة واحد هو الى اربعة فان كانت حادثة اربعة فله الربع
اي ربع انصباؤه اذ لا يفتى له باعتبار حاله لان نسبة الواحد للاربعة ربع
وهكذا امش او احوال الخلفى فان كانوا اثنين فاحصاها اربعة ذكور
وانوثة ذكور اربعة احوال انوثة الاضرة كورة انوثة وانوثة المذكور وان
كانوا ثلاثة فاحصاها ثمانية ذكور اربعة انوثة ذكور واحد وانوثة اثنين
وهو صادق بمثل حالات انوثة وايضا المجموع ثمانية واذا كانوا اربعة
فاحصاها ثمانية عشر ذكور اربعة انوثة ذكور واحد وانوثة ثلاثة وهو صادق
بأربعة احوال انوثة واحد وذو كورة ثلاثة وهو صادق بأربعة احوال اربعة
ذو كورة اثنين وانوثة اثنين وهو صادق بستة احوال في المجموع ثمانية عشر واذا
كانوا خمسة فاحصاها ثمانية وثلاثون وهكذا اوقات ثمانية تظهر في العمل الحسابى
موش ثم تقسم الى حاصل ضرب على الورقة باعتبار كل حالة من احوال والحاصل
ان الحاصل من ضرب الجامعة في احوال الخلفى يقسم على كل مسألة من مسائل تلك
الاحوال فيخرج فيه وخزيرة المسئلة المفسوم عليها ذلك الحاصل في ضرب فيه ما ذكرنا
منها يحصل ما له باعتبار تلك الحال ثم جمع ما له في تلك الاحوال ثم يقسم على نسبة
الواحد الى احوال موش الحادثة الخلفى المناسبة الى الخلفى او احوال الخلفى
موش في اثنين حال الخلفى اخر ومثال الاربعة احوال اثنين وعاصب فعلى
تعد برهما ذكرين المسئلة من اثنين ولاشى للعاصب وعلى تعد برهما اثنين المسئلة
من ثلاثة لهما اثنين والعاصب واحد وعلى تعد بر الاكبر ذكر او الاخر اثنين من ثلاثة
وعلى العكس من ثلاثة ايضا ولاشى للعاصب على تعد بر من في اربعة احوال
وبها ثلاث ذوات مائة ثلثة تكتفى منها بواحدة وتضرب في خمسة اربعة لثلاثة
نسبة ثم تقربا الستة في الاربعة احوال باربعين موش تقسمها على الذكر
ذكر واحد اثنا عشر وعلى التانيث لكل واحدة منهما ثمانية والعاصب ثمانية وعلى
الذكر اربعة والتانيث الاضرة لذكر ثمانية عشر وللانثى ثمانية وكذلك العكس
ثم جمع ما لكل واحد منهما وهو اثنا عشر في ذكره وفي ثمانية ثمانية ثم ثمانية

على

على تعد بركون الاضرة كذا ثم ستة عشر على تعد بركونه ذكر او الاخر اثنين واذا
جمعت ذلك كان اربعة واربعين والعاصب من الثانية ثمانية وتعد بر واحد الى
ربع ما يمدد ان الاحوال اربعة كما سبق فيحصل لكل خلفى واحد عشر والعاصب
اثنين في جمعا حاصل له من الثانية ومجموع ذلك اربعة وعشرون امش على
الشيخ فطير من اثني عشرة اتمت على مسئلة التذكير كان الخارج وهو ستة
جزء موش واذا اتمت على مسئلة التانيث كان الخارج وهو اربعة جزء
موش فاضرب ما لكل وارث من اى مسئلة في جزء موش واجمع ما حصل له
في جميع الاحوال واعطه بمثل نسبة الواحد للاحوال يكن ما قاله الشيخ موش
واما عند الخفنة اى اما عندنا وعند المالكية فالحكم قد علمت واما عند الخفنة
اخر واما عند الخفنة فالحكم ان لم يرجع اقتضاها وكذا في ففة ان يرجع اقتضاها
موش واعلم على المفقود اى على من معه كما به لعل قوله الله من معاملته
الورثة ارجح تاني عليهم الاحوال الخمسة السابقة في الخلفى لكن مع ايد الى الذكور
والانوثة بحياة المفقود وموتة فقوله به اضرة ان كان اضر صادق بصور
اربع باعتبار منطوقه وبصوره وقوله موش المساواة باعتبار منطوقه
موش اى حكمه اى مثل حكمه وقوله من معاملته الخيرية فيمثل الحكم الخلفى
موش فمن برث بقرين التقدير من صورة من الصور الخمسة وقوله ومن خلف
ارثه هو صادق بصور يبين من الخمسة وهما كون الارث باعتبار الموت اعظم منه
باعتبار الحياة ونكسه وقوله ومن ما برث اى صادق بصور يبين من الخمسة
وهما الزمان باعتبار الموت دون الحياة ونكسه والصورة خمسة فمن برث اخر
او المثال الجامع لذلك لو عطف في وجهه واما واخا لاه حاضرين واخا شقيق
مفقود اقلل زوجة الربع في التقديرين وللام السيد من اقل النصيبين ولا
شى للاخ لاه فلا اضر في حق الامم والاربع لاه حياة الاربع الشقيق لانه يرد لام
السيد ويحبب الاربع لاه صرنا فابووقف الباقي بعد ربع الزوجة وتدر لام
حتى يظهر حال المفقود فله مسئلة على التقديرين من اثني عشر ومنها نصيب لاه
منها سهم من الزوجة ثلثة وبوقف اربعة فان ظهر حياة الشقيق اقلل
وان ظهر موتة كل اللام ثلثها وتاخذ من اثني عشر والخمس الباقية يلحقها الاربع

او يحكم قاض اي يورث في مدة النعم او نحوها **م** والوفى بعد بصيغ بعض
 العضلة بضم الواو وهو من امة الخبيلة وان وقع في طرفة عين السبكي انه من
 المشافعة **م** **ش** جعل القول اكره يعني انه اذا كان المال الذي تركه الميت في يد
 بعض الورثة دون بعض واقتلعا في حياته وموته والقول قول من يدعي
 المال سوا قال بالحياة او بالموت **م** **ش** ولهذا المعنى ان الوجه هو تقدير
 موته في حق الجميع **م** **ش** على هذا الوجه من لعله اذا كان الوجه المقدر
 في حق الورثة اعطى للورثة **م** لا حق للمفقود فيه اي كاخ لا ب مفقود
 واخ شقيق وجد حاضر بن كسائي **م** **ش** جاز ان يصطلح الخا اذ لم يظهر
 حاله من حياة او موت **م** **ش** فتمت تقييد اي تقييد المسئلة الجامعة ولو ذكر هذا
 الفاعل لكان اول لعله لم تقدم مرجع التقييد في العبارة **م** **ش** على ان تقدير
 اي من تقدير من حياته وموته على كل مسئلة ذات تقدير يخرج جزء سهمها
 في كل مسئلة بضم في جزء سهمها فيظهر الاقل او على الورثة باعتبار
 كل تقدير يظهر الاقل **م** **ش** وسئلهم اي معاصير احدى اهل في الاخرى
م **ش** تتوهم سوناي فتقسم على مسئلة الموت فيخرج جزء سهمها ثمانية
 وعلى مسئلة الحياة فيخرج جزء سهمها اربعة ومن له شيء من احدى المسلتين
 اخوة حض وباني جزء سهمها **م** **ش** من ضرب ثلاثة في حصص من مسئلة الموت
م **ش** وقوله في ثمانية جزء سهمها **م** **ش** من ضرب واحد هو حصصها من مسئلة
 الحياة وقوله في اربعة جزء سهمها **م** **ش** مسائل المعادة اي التي تقدر في الا
 سئلة الاخوة للاب على الحد **م** **ش** فالجامعة تسمى على مسئلة الموت فيخرج
 ثلاثة جزء سهمها وعلى مسئلة الحياة يخرج اثنان جزء سهمها **م** **ش**
 وقوله للمباينة اي مباينة مسئلة الموت طسئلة الحياة **م** **ش** البرد اثنان
 اي خاص بالذين من ضرب واحد في اثنين وقوله والشقيق ثلاثة اي خاصة من ضرب
 واحد في ثلاثة **م** **ش** ويوقف **م** **ش** اي فان ظهر حياة المفقود فالسهم للشقيق
 وان ظهر موته فالسهم للبرد واما قوله فللاخ والحد ان يصطلح الخا اذ لم يظهر
 الحال **م** فيما نقله لعله نقله السبكي عن اي مقصود **م** قلنا ان يوقف

ماله

ماله جميعه **م** **ش** اذ قال العلامة خليل المالك وما للمفقود اي يوقف الحكم بموته
 وهل هو كيعون كنه وهو قول مالك وابن القاسم واسهب او عس وبعون
 وبه اثنان ابن عقاب او ثمانية وهو المال اخص واختاره الشيخان ابن ابي ريد
 والقاسمي وان مات مورثه فلا يرث هو منها اي كما لا يرث عنه للشك في
 حياته فيهما قدس المفقود حيا وقد رايت ميتا واعطى غير المفقود اقل نصيب
 ووقف المشكوك فيه فان تبينت حياته او موته فواضح وان لم يتبين ذلك بان
 مضت مدة النعم السليقة فكالمجهول تضر موته او تقدمه فيرثه اعيان
 ورثته غير المفقود فذا زوج وام واخت لغرام واب مفقود فكل حياته
 فمسئلة من كنه وهي احدى الفرائض وموته كنه من كنه وتقول الثانية
 وتضرب الوفاة اربعة وعشرين من له شيء من كنه ضرب في اربعة او من ثمانية
 في ثلاثة للزوج **م** **ش** في اقل نصيب ولللام اربعة على تقدير حياته ووقف الباقي
 وهو احد عشر فان ظهر انه حي فالزوج ثلاثة مضافة للشعنة الاب ثمانية
 وان زاد للام او موته فلالفت تسعة ويرد للام اثنان تمام الربع او مضي مدة
 النعم فلالفت تسعة كالزوج ولللام اثنان على الاربعة **م** **ش** **م** **ش** هذا هو
 المشهور عن مالك فيعمل على المفقود في بلاد الام والبلاد اهل الشرك واما مفقود
 القتال فان كان قتلا بين المسلمين في حكم موته بعد انفصال المعركة بحيث لم يوجد
 حواه كان قتلا بين المسلمين والكفار في حكم موته بعد انفصال المسلمين
 حيث لم يوجد **م** **ش** فيه اي في تلك المدة المدة **م** **ش** ثمانية اربعين للزوج
 الثلاثة **م** **ش** ومما قيل به اخبرني به عابد عليهما وقوله من المدة بيان
 لمهما اي واي مدة قبلها فهي معتبرة من وادته **م** **ش** او نزهة اي او قبل
 نزهة اي تباين عن الكدار ما تشرح صدره مباشرة الامكنة المألوفة والمياه
 والحضرة والامور الغريبة **م** **ش** او قالوا بعد والمناسبات او قالوا بعد وعطف
 على كفيته **م** **ش** اربعين اي من فقد **م** **ش** حينئذ اي حين اذا مضى
 اربعين **م** **ش** وهكذا حكم الخا وحكم المفقود اي الورثة المصاحبة من
 معاملتهم بالاضرفهم من تقدير حياته وموته وقوله حكم الخا حكم الورثة
 المصاحبة في كل اخبر ليل قوله فيعامل الورثة اخوة تقديرهم الخا اشارة الى ان كلام

في كل اخبر ليل قوله فيعامل الورثة اخوة تقديرهم الخا اشارة الى ان كلام

الذي يبرئ او يحجب فان كان لا يبرئ ولا يحجب يتقدم من التبعاد من غير ان يكون له عدم
 كان ما قد عين ابنه وامه حاملان الحمل يحجب بالابن والام تجوز من الثلث الى السدس
 ابنه فهو لها وللابن الباقي ولا فرق بين كون حمل الام من ابنه او من غيره من
 بعضه التبعاد من الحمل في كل من الام والابن والحجب من كل ما يملكه الحمل ولو خرج
 بعضه حيا ومات قبل الانفصال فلا يبرئ من حياة مستمرة عند ما كان استهل
 صار خاوي رث والافلا يبرئ من حياة مستمرة بان تكون الروح والجسد ويتحرك
 حركته الحقيقية وتخرج بالمستقرة غير المستقرة لحياة المذبح بان يتحرك حركته
 اضطرارية من شئ فتقول وضع الحمل كله ويوقف المشكوك فيه ان اى احتمال
 انه اذا لم يعامل بالاضر واعطى ما ثبت له في تقدير غير الاضطرار يظهر ما يقتضى الرجوع
 عليه بكل ما لهذه او ببعضه فلا يوجد له شئ فيضيع علم مستحقه من شئ
 او بيان الحال كما يظهر انه نفاخ انفس من شئ فذلك اى ولا يلزم ان الورثة الموقوفون
 تعامل بالاضر قال المصنف من شئ وطلبوا الخ اى فلو لم يطلب احد منهم القسمة وقف
 المال كله الى الوضع او بيان الحال من شئ على اليقين اى المتيقن وهو النصيب الذي يختلف
 في جميع التقادير النصيب الاقل عند الاختلاف باعتبار التقادير والحرمان باعتبار
 بعض المعادير ورجح فقطف الاقل من فقطف الاضطرار على العام من شئ وهو مقدّر
 اى كنصيب الزوجة فانه ربع او ثمن وقوله وان كان غير مقدّر اى كنصيب الام
 والابن والعم فقوله مقدّر اى قدره الشارح بمقدار ما اضبط الخ اى ولا يطلي
 ان امرأة ولدت اربعين ذكر فكلهم مثل الاصبع فكبروا وركبو الخيل خلف ابائهم من شئ
 واذا كان اضبط بعد الحمل فنصيب الابن غير مقدّر من شئ ومن العلم ان اولاده
 لم يقبل وقيل يقدر اثني عشر كما قال فيما قبله ان هذا القول ليس قولنا بل لا
 للاصح واقعا في مذهب الشافعي ولو قال وقيل يقدر اثني عشر لثوبهم ذلك مع انه
 ليس كذلك من شئ ويعامل الورثة اى بغيرهم من شئ ويؤخذ انكفيل
 اى لا احتمال ظهور خلاف المعتبر فان يظهر اكثر منه والظاهر ان هذا جاز
 في جميع الاقوال بالتقدير من شئ مطلقا اى اختلف نصيب بعض
 الورثة ام لا وانما اضبط بعد الحمل اولى ضبط في المطلق في مقابلة

في قوله
 ولا يبرئ
 من حياة
 مستمرة
 بان تكون
 الروح
 والجسد
 ويتحرك
 حركته
 الحقيقية
 وتخرج
 بالمستقرة
 غير المستقرة
 لحياة المذبح

قوله بالنسبة

ان

بالنسبة لذلك اى الموقوف وقوله ايضا اى كما انه كالعديم بالنسبة الموقوف فيما اذا منع
 متباعدة ونسبانية من شئ لا يخفى الحكم فان خرج حيا حياة مستقرة كذا ولده او
 اكثر فلا شئ للاخ وكذا ان خرج ذكرا وانثى او اكثر من ذلك وان خرج انثى واحدة فليس
 النصف وللأخ الباقي وان خرج اثني عشر فكلها اولهن الثلثان وللأخ الباقي وان
 خرج ميتا كان المال كله للأخ من شئ ولا يعطى الام شيئا الا لانه يتقدم بعدم الحمل
 الباقي كله ويتقدم بوجوده ايعلم عدده حتى يعطى الام نصيبه فنصيبه مجهول
 فيوقف الباقي الى الوضع او غيره من شئ يعطى الام ثلث الباقي اى ويؤخذ منه
 كفضل احتمال ان تضع اكثر من اثنين فقوله ويؤخذ كفضل ما يقع لهذا القول
 ايضا من شئ وعند الحقيقة فترك الحكم على قول اى حقيقة انه يقدر اربعة
 وهو اعطاه خمس الباقي ولعله لم يذكره لانه خلاف ما عليه القنوق عند الحقيقة
 من شئ في الجميع اى ولا يعطى جميع تلك الفروض العاملة المذكورة من اربعة
 وعشرين عاملة لسبعة وعشرين ولو قال فالمسئلة من اربعة وعشرين ولو قال
 لسبعة وعشرين اى كان او صح في نسخة فالجميع من اربعة وعشرين وتقول
 لسبعة وعشرين وهي او صح ومع كونها او صح فهو على حد فعضاق اى ومسئلة الجميع
 من اربعة وعشرين من شئ ويوقف ستة عشر الى ظهور الحال فانه بان ان الحمل
 اثنا عشر من المائات فالموقوف لها اولهن وانما بان انثى واحدة فكلها منه نصف
 المثلث وكل للزوجة والابوين فروضهم وانما بان انه ذكر فكله ولو مع اثنا عشر للزوجة
 والابوين فروضهم والباقي للأولاد وانما بان عدم الحمل كل للزوجة والابوين ما لهم وان
 اردت حساب اى كيفية حساب هذه المسئلة فراجع معنى ونها من شئ
 ومنهيب الحنابلة كذلك اى لانهم يقدرون اثني عشر والاضر يكون اثني عشر من شئ
 حملها عددا اى لان عدده يمنع الام من الثلث الى السدس ويكون الباقي بعلم
 السدس للام ولا شئ للحمل لحجب بالام من شئ عدم تعدده اى ليكون له
 الثلثان فقط من شئ وعند الحنابلة كذلك اى لانهم يقدرون اثني عشر من شئ وقوله
 وللأب ثلثان اى كن الحقيقة تقدره واحدة من شئ ان تعدد عدد من الاخوة
 اى فلا يكون لها الا السدس ويرجع عليها بالسدس الاخر من شئ على مسائل
 الحمل في انما الحكم على حكم الورثة معه لا على مسألة فالاولى ولما انى الكلام على

في قوله
 ولا يبرئ
 من حياة
 مستمرة
 بان تكون
 الروح
 والجسد
 ويتحرك
 حركته
 الحقيقية
 وتخرج
 بالمستقرة
 غير المستقرة
 لحياة المذبح

قوله بالنسبة

في بعض مسائله هو ما اذا علم عين السابق ونسي وفي ذلك اشارة الى
 منته ذكره عقب الكلام على الجمل من باب ميراث الغريق واليه
 الغريق مع غريق كقتيل وقتلي من شروط
 الميراث اي اعطى المستحق شيئا من التركة ففهم من يختص بالقضاء الى
 لا تعلم اه الى استحقاق الوارث من التركة في نفس الامر من وفور بالانقض
 ومثله الموقاة العلم بالجهة اي بالسبب المقتهى للارث من زوجية او لاء
 او قرابة ولا بد من تعيين القرابة من سوة او لواء او محومة ومن هذا ان
 المراد بالشرط في قوله شروط ما لا يد منه فيسمل السبب لما قابله والاولا يظهر
 عند هذا من الشروط وقد يقال الذي جعل شرطا للارث بالمعنى الذي ذكرناه
 العلم بالسبب لا نفس السبب والعلم المذكور شرط لسبب من وبالجهة
 اخرى من الغريب والمبع في الجهة فلا يكفي بانه ابن عم الميت مثلا فلو مات قريشي
 مثلك وكل قريشي موجود عند موته فهو ابن عمه ولا يرثه منهم الا من علم انه ابن
 اليدون غيره من فلو شهد شخص لعل المراد جنسه المتحقق في مقتد
 من سبب امرته اي فيحصل العلم للعاقبة به تفصيلا من اختلاف
 او كاختلاف فيهم في توريث ام اي الاب وفي الجد والاقوة من تحقيق حياة
 الوارث بعد موته المورث الا اذا عند موت المورث ليجمع جعل الجمل المنفصل
 حيا من الامهيات بقدر يراد بالانفصال حيا بعد موت المورث تحقيق الحياة
 بعد موته من متعلق الحضي لعل المراد بعد انفصاله من الرحم
 حيا يظهر كون موت الجنين المنفصل حيا في علمه ميتا من الموت
 التقة برك اي بقدر انه انفصل حيا في ما مات من اجتهدا اجتزازه
 عما لو كان موته كسادة على موته فانه من المتحقق وان كانت السادة
 لا تقيد الاغلبية الظن من بالاموات تقدر اي بقدر انه كان حيا
 ثم مات اذ لا يورث عنه غيرها الا في ولا يورث عنه ولا انه لم يتقدم
 ما يصلح ان يكون هذا اعلة له من حياة مستقرة هي التي يقين
 صاحبها مدة بحيث يعلم انه حي من وقوله لو كانت اللام بمعنى في وهو

متعلق

متعلق بقوله انفصل وقوله يظهر صفة الوقت وهو من اظهر وعليه فقوله
 وجوده منقول يظهر او من ظهر وعليه فوجوده فاعل يظهر من تقدم من يورث
 على الوقت اي يظهر فيه وجوده اخر من وذلك بان ولدته في وقتها بين اقل مدة
 الحمل واقصاها من وقت موت المورث ولم تكن فراشا فان ولدته لدون اقل مدة
 الحمل كان من المحقق حيا لا المقتضى حيا وان ولدته اكثر من اقصى مدة الحمل
 كان من المحقق عدوثة بعد موت ذلك المورث فيكون معدوما حين الموت
 متوارثة اي مثلا والا فميتة لو كان بعضهم ميراث البعض الاخر دون العكس
 ويمكن ان يراد بالمتوارثين من يقع بينهم الميراث من وهو المراد هنا اي
 ان المراد بعضهم ما دخل فيه النساء وجه البيع ولا يخفى انه اذا كان المراد به هنا
 ذلك لا يشمل ما اذا كانت الاموات بالهدم مثلا من اجل فقط او من فقط والاول
 ان يقول والمراد به هنا ما هو الميراث اي الميراث من ان يكون رجلا فقط او نساء فقط
 او رجلا ونساء الفاعل اي اللغوي وعليه فقوله بعد م اي بانه وهو المهدوم
 كريد له عليه قوله وان مات وارثان فاكثر فالحديث من عليهم من للنساء المهدوم
 اعم من كونهم جوانب يراوا كونهن ما بعده من والبر والميراث لكنه فيهما ما كان
 بمعنى كثره ذلك منه حتى كان مفعول فيه واما استعماله في المات فحققة وهو المراد هنا
 من وقوله غريق كفر من وفارق اي وفريق ففعل لا يختص بالمشهد
 الذي ذكره من او حادث فيه عطف العام على الخاص باو وهو متنع من شحاح
 بان يراد بالحادث غير ما سبق من ترك اي وقع وقوله واحداث اي حصل
 معروف اي هذا معروف وفي النهاية خبر مقدم وقوله المحدث الاسرائيل مستدا
 موخر من ومعناه ان الحديث الواقع في الحديث معناه ما ذكره في ان ذكر الحادث
 في المعنى يورث الى الركة وتخصيل الحاصل بالنظر بقوله احداث ويمكن ان يقال ان المعنى
 المذكور معنى اللفظ الحادث في حد ذاته فانظر بقوله احداث جرد الحرف من معنى
 الحادث من وفي النهاية اخص له ان الحديث يطلق على حدوثه ما لم
 يكن كما في مختصر الصحاح وعلى نفس الامر الحادث المنكروين المعنيين بتباين
 في حديث المحدث اي الحديث المتعلق بشان المحدث هو او اول
 محدثا اي مبتدعا ليس معروف بالسنة من اي من القوم بيان الجبر ولو قال

منه

في الحديث

النام راجع الحرق بكسر الحاء وفتح الراء اما الحرق بعينه معانيه ان يكون
معناه النار ايضا ويحتمل ان يكون معناه شئ اخر من شئ وهو الاول اي فتح الحاء
والراء الاول ان يقول ويغيد الاول ما قاله الخ وقوله فيما ساني وقال يقال كخر
يغيد الثاني كما يغيد الاول من شئ على لونه ان راي في التجهان على لونه النار
مجية في ما خشي كما في الخاء والواقع ليس الغيد النسبة من شئ بفتح الحاء والراء
اي فهذا يغيد ان الحرق بعينه هو لا يخفى ان هذا ليس هو وجهه اي توجيهها الغفيرة
وانما هو بيان لصنطه بفتح ولا يظهر قوله ووجه الاول ما قاله الخ لانه يقتضي ان
ما في النهاية توجيهه الاول مع انه ليس كذلك فالاول ما قلناه من شئ لوجه
اي فالحرق بعينه هي كما يطلق على النار على احد الاحتمالين السابقين ذلك
يطلق على كبره من شئ السلف اخصر ما خرج بعينه السابق ما لم يكن هناك
سابق بان ما توامعا ونقولنا خروما اذ اكل هناك سابق لعمالة وهو صورة
ما اذ لم يعلم سبق ولا معية والخارج بالقيده صوران وهما المشتمل على بقوله
وكذا لم يعلم الخ فاذا اضربت في الصور منطوق المص مع الصور بين السابقين
كانت الصور خمسة من شئ ولم يكن يعلم الخ اي واما لو علم حال السابق فتارة
يستمر العلم وتارة لا يستمر بان ينسب السابق في موهوم صور فان وهما الانسان
في القارة المنيه من شئ فلا يجوز الخطاب للفاضل والمقتضى لا يحكم ولا يقتضي
توريث زاهقان من زاهقان من شئ زاهقان اي شخصه زاهقان ووجه اي خارج
من شئ اجماعا فمولى مطلق حذف فاعلم وجوب الوقوع بدلائمه والاصل
واجمعا على عدم التوريث اجماعا من شئ امانا في الاول اما توام وقوله فغيد
زبد اي لا توارث عند من ورث بعضهم من بعض ويكون كما ورثه كل من كل
لورثته الموجودين من تلاك الخ فلو مات زوجا وانتهى لبعها وخلف
الزوج دارا والزوجة عبد او الابن ثوبا مثلا فلام الابن ثلث الثوب ولا يبيد
الباقى ولا يترك الام بالعتبار ان زوجه من ثلثي الثوب ولا الاب بالاعتبار ان
زوج ربع ثلث الثوب وللزوج ثلث الدار ولابنه الباقي ولا يترك الزوج من
هذا الثمن ولا من هذا الباقي وللزوج ربع العبد وللابن الباقي ولا يترك الزوجة

من

من هذا الربع ولا من هذا الباقي ونفس على هذا من شئ وهذا عند الخاطلة
اي توريث بعضهم من بعض من الملاك دون الطرف من شئ اذ ذاك اي وقت
الحلف من شئ فيها اذ اعلم السلف هو صور المص من شئ وقوله فلذا اي فلا اجل
كانهم كالا جانب من شئ وعندهم اي اجعلهم من شئ ولعمري اي كانه وحيث من
وهذا اي مثل ما قلناه من عدم التوريث من شئ اي الصواب لعل المتكلم
اي الصواب من شئ المصيب فسر اسم فاعل اصحاب باسم فاعل اصحاب لا كثر فيه
من شئ عطف نفسي لا يظهر لان كلمته لا عطف فيه وكان الاول ان يقول
صفتها كاشفة هو صفة وقد يجب بان مراده بالاعطف عطف البيان وهو لا يحتاج
الى واسطة حرف من ضرورة العطف من اذ المتأخر اي وهو ان المتأخر من شئ
اي على الكلمة فيه استمارة الى ان التمام بمعنى التمام من اطلاق اسم اللام
وارادة الملزوم ليكون المحمود عليه فعلا لقيته بالجمود من شئ كبريات
كان هذا امر منطوق بالحمد المصدرية الجملة الاسمية وكثرة تكرره جزئية الصادرة
من الحامدين ودوامه بدوام وان كان مرتبطا بحد المص وهو انية بتلك الجملة
الاسمية فكثرة تكرره بدوامه بدوام وتوابعه ولكن المبتدأ في الاول من شئ
اما المناسب ان يقول بدله كاملا او قاما من شئ في الدوام اي تم بسبب دوام
اي بقائه بنفسه او ببقائه ثوابه على وجهين من شئ والحمد لله المنة اي والثناء
باللسان على النعم هو الشكر اي هو جزئ من جزئيات الشكر لفته وهو فعل يبنى
عن تعظيم المنعم بسبب انما مكان ذلك الفعل قولنا باللسان كاهنا واعتقاد
بالحنان او حملا بالجوارح من شئ وشكرا لمنع واجب الخ وجوب بالنظر للاعتقاد
بالحنان بمعنى الاثابة على الفعل والعقاب على الترك والنظر للقول باللسان
والعمل بالجوارح بمعنى الاثابة على الفعل كالاثابة في الصور حقيقة فقط فلا
عقاب في الترك من شئ بالشروع اي لا بالعقل الامور المطبوعة شرعا
من شئ والمراد به يوم القيامة اي فالمصير بفعل معنى زمان الصبر ونية البر
الى اسم بعام نواسم زمان من شئ اي تارة الاولى على المغفرة على محو الذنب من
الصحة الا انه علم على ما قال قول المص ونزاعا فانه يبيد من منه انه تغنى حيث لم

ما شأن من العيوب اما ان يراد به ما هو اعم من الذنوب فيكون
من عطف العام على الخاص او يراد به ما يبايرها فيكون من عطف المغاير
بالنظر المتعلق به شئ وشئ آخر اي فلا يظفره باللوم او العقاب عليه
قابلية اخرى لم يتقدم ما يتفرع عنه اعليه فلو قال قبله واصله
مستثنى لظن التفرع به فقيض اللين المثلث هو الخبيث الطبع
لانواع الخيرات في نفسه والشر في اي واصلها لا يبعد
اي لا يوجد في غيره اي فثبت انوته بعبدة فلا يرد عيسى لانه وجوب
قبله شئ واسما النبي اي في محبت اسم النبي عليه السلام
او مقول القول الذي خلف من كان قبله تفسير للعاقب في اللغة
وليس مراد احدهم من المناقب اي المفاخر الفاخرة مستغنى
كاستغنى جمع خير شذوذ الان افعال لا يكون مقبوسا في الصفات
واما هو مقبوس في اسما مخصوصه شئ من الخيرات الذي هو مصدر
خارج عن فعل تقييد ما هو من خير مصدر اقل يتخذ على التحقيق المأخوذ
والمأخوذ منه شئ من قولهم تجدد الخوف ان قولهم المذكور اما يفيد ان
المأخذ المنصف باصل الشر فلا يكلمه شئ مع برافاد بما مر من الاول ان التصف
بالبر بغير الباقى لا يرفعها وانما جمع ابدار وقوله تعالى اخذت به الاول وقوله
وقال ابن الاثير اخذت به الثاني شئ مع برافاد شذوذ المعلنة في قولهم
خيرهم قولهم بغيره لا في فعلت مع معرفة وانما استنت اليه الباقى
الاول في الرد في الخلاف فنهى اي في الرد وهو معوق في ارضه ذوى الارحام وعلما
شئ ما بعد الزوجين او في سبب الرد الارث بالقرينة بسبب القرابة وهو
مفقود في الزوجين شئ اي في فرض الكلام في زوجين ليس بينهما قرابة
فان لم يكن ورثة او ارثة بالقرابة ورثت بالعرض او التقصيب شئ وقوله لذوى الارحام
اي وكل من ليس له مال انتظام امه شئ وعند المالكية اذا لم يخلع ورثة اي ترم
بالقرابة تقصيبا بغير ما بعده ذافض اي جنسية المتحقق ولو لم يتعدد
شئ وقوله بعد الفروض اي جنسها المتحقق ولو في واحدة شئ فاصل

المذهب

251

المذهب اي القديم شئ وهو المذهب اي المعتبر غير عادله بان
كان لا يعطى كاذب فوق حقه شئ ما قيل من قول الرد مع كونه محلا بال فهو
على القليل كقول من ينفية الكاينة اعداه والكثير على المصداح ربح داعها شئ
القول جواب اذا كان عليه ان يقرنه بالقام شئ بالنسبة الى خمسة فروضهم شئ
فان لم يكن احد الخيرات كان هناك احد الزوجين ام لا وقوله لذوى الارحام اي وكما يخص
بالقرابة منهم شئ الفصل الثاني في الرد فاصل المسئلة اي مسئلة
الرد شئ من ثمره عليه منغيا اي كسبتين ووجهين وقوله فاكثراى فلا يش
اصناف كليات احوال متفرقات ولا يتجاوونها والافلاذ لا يتفرق الفروض عن التركة
شئ التي ليس فيها احد الزوجين اي وهي اصول اربعة اثنان وثلاثة واربعة
وخمسة ولا يزيد على ذلك اذ لو كانت ستة لكانت عادلة ولو كانت سبعة او اكثر
لكانت عادلة وتلاد في العادلة ولا في العاطلة شئ مقتطعة من ستة اي يخرج
فروضها الا انها اقل من اربعة او قلت مع نصف شئ لتصبح اي ان كان
نصيب المصنف من المسئلة منسكرا عليه كقصد صاحب السدس فقط
اي لا فرض غيره من الورثة شئ اثنتان اي يخرج النصف وقوله او اربعة
اي يخرج الربع وقوله او ثمانية اي يخرج الثلث شئ واقسم الباقي الاول حصة
القول فان كان ام لا فان قوله فلعرض الباقي لا يفرضه بان يقول بعد قوله او ثمانية
فان كان من يرد عليه ام مسئلة اي مسئلة الرد التي تحصلت من جمع فروض
غير احد الزوجين من اصل مسئلة تلك الفروضهم شئ كزوجته وام الخيرات لان مسئلة
الرد ثلاثة من ستة والباقي بعد اخراج ربع الزوجية ثلاثة من ثمانية على الثلاثة شئ
الباقي اي بعد اخذ فرض الزوجية شئ ضربت مسئلة من يرد عليه في يخرج
فرض الزوجية وحقت قول من له شئ من يخرج فرض الزوجية اخذه مضروبا في
مسئلة الرد ومن له شئ من مسئلة الرد اخذه مضروبا في باقي يخرج الزوجية
وذلك كزوجية واقت شقيقة واقت لام يخرج فرض الزوجية اربعة والباقي
بعد اخذ فرض الزوجية ثلاثة ومسئلة الرد اربعة ونقص من ستة عشر من ضرب
اربعة مسئلة الرد في اربعة يخرج فرض الزوجية شئ لانه يكون اي الباقي

الامانة اي سلسلة الرد اي ما طوعا ومنع ان لم ينقسم على سلسلة الرد لان
 سلسلة الرد اما اثنتان او ثلاثة او اربعة او خمسة والباقي من مخرج النصف وهو
 واحد بيان كلا ملهم وكذا الباقي من مخرج النصف وهو اربعة واما الباقي من مخرج الربع
 وهو ثلاثة فبيان من اثنين والاربع واما الثلاثة فهي خارجة عن موضوعنا
 لانها تنقسم عليها وموضوعنا عدم انقسام الباقي على سلسلة الرد واما الخمسة
 فلا يمكن وقوعها مع ذلك الباقي والا كانت عابثة فانها ربع وخمسة اسداس وهي
 اكثر من المال هـ شـ لتصح اي وذلك اذا انعقدت الزوجات او كانا بول الام
 جدها ن هـ شـ فاصول مسائل الرد ثمانية وضيعة ان تقول اثنتان وثلاثة
 واربع وخمسة في هذه الاربعة على قول الاعداد ثم تقول ثمانية وضعف لضعف
 ضعفها وكلها تاتي فيها زوجية الا الثلاثة والخمسة وكلها تاتي في غير
 الزوجية الا الثمانية وضعفها وضعفها الاربعين هـ د وكزوج
 وام اي لان مخرج النصف هو اصل سلسلة الرد لان من يرد عليه شخص واحد هـ شـ
 ومئة عشر اي حاصلة من ضرب اربعة سلسلة الرد في اربعة مخرج فرض
 الزوجية لمباينة الباقي سلسلة الرد فمن له شيء من سلسلة الزوجية اخذ
 مضروبا في سلسلة الرد ومن له شيء من سلسلة الرد اخذ مضروبا في باقي سلسلة
 الزوجية وقس عليه ما ياتي هـ شـ واثنتان وثلاثون اي حاصلة من ضرب اربعة
 سلسلة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجية لمباينة الباقي سلسلة الرد هـ شـ
 واربعون اي حاصلة من ضرب خمسة سلسلة الرد في ثمانية مخرج فرض
 الزوجية لمباينة الباقي سلسلة الرد هـ شـ الفصل الثالث في رد
 الارحام الارحام هـ د وهو في اصل موضع تكون الولد ثم سميت به القرابة هـ شـ
 من ينتمي الى الميت اي كونه اصله من ينتمي اليه الميت اي كونه لهم اصله هـ شـ
 وهم الاجداد اي كافي الام وابيهم وانما علل الجدات كالحدة القاسدة ام اي الام
 وابيها وان علل هـ شـ من ينتمي الى ابويهم الميت اي كونه الاموين الاصل الاول الجامع
 للميت ولذلك المسمى وكذا يقال في قوله من ينتمي الى اجداد الميت هـ شـ الى ابوي
 الميت اي اليهم معا والى اجدادهم كبنى الخوة للام فانهم يدلون الى الميت بالام فقط هـ شـ

قوله وهم المومة

وهم المومة اي ذو المومة هـ شـ المومة للام اي منهن اي من جنتها
 مطلقا اي سقاني او اب او ام وكذا يقال في المطلقين بعد هـ شـ
 والخولة الخولة وان تناعدوا او اواكدهم رجع جميعا بعد هـ شـ
 ما قبله فندخل في اواكدهم بنوا الامام للام ويدخل في قوله وان تناعدوا خال الام وخال
 امها وخال اي ابيها وهكذا او خال الام وخال اي ابها وخال اي ابها وهكذا
 وهم المومة وهم اي اب وهم الام وهم امها هـ شـ وذلك من اذهب مذهب اهل
 الرجم ومذهب اهل القرابة ومذهب اهل التبذل هـ شـ هجر بعضهما وهم مذهب
 اهل الرجم وهم الذين يقسمون المال على من يوجد من ذوي الارحام ويسوفون بين
 القريب والبعيد والذكر وغيره هـ شـ اهل التبذل سوا ذلك لانهم يتولون
 كل فرع منزلة اصله هـ شـ فمنزلة الام اي ما يثبت للام من كل المال عند الاقراء
 يثبت لمن ترك منزلة من الاغوال والخالات وكذا يقال في الامام والعمات
 المتزولين منزلة الاب هـ شـ والعمات اي وبنات الامام هـ شـ فان سبق
 احد اي بعد تبذل كل شخص منزلة من ادلى به درجة بعد درجة هـ شـ
 مطلقا اي قربت درجة الميت او بعدت ففي بنت بنت بنت وبنت بنت ابن
 ابن المال للثانية لسبقها للوارث وان كانت الاولى اقرب للميت هـ شـ لان هذه
 الثانية انفصلت عن وارثه الاولى انفصلت عن غير وارثه هـ د فان سبق
 اهل الوارث اعقبوا سبق الى الوارث دون الميت لان السابق يدل على
 الوارث فاعقبوا السابق اليه اولى هـ شـ وان استوفوا في السابق فمات
 السابق امرئى لا يدفن من سابق ومسبق ولا يفعل فيه الاكتواف الاو
 ان يقول وان استوفوا درجة الانثى به الى الوارث هـ شـ بل غاية اي
 وهم ذو الارحام وهم الفرع هـ شـ من ترك اي من ذوي الارحام يخلقه
 اي الحال والحالة فالمراد بضمير الجمع ما فوق الواحد هـ شـ مذهب اهل القرابة
 سوا ذلك لانهم يورثون الاقرب الى الميت فالاقرب كالعمات هـ شـ
 يقدمون الاقرب اي الى الميت عند اختلاف الدرجة فان استوفوا فيها قدم
 الاكبر الى الوارث ان ادلى اليه بنفسه فان ادلى اليه بواسطة فالمرجع عند

الحقيقة عدم التقييم وعند المشقة التقييم فان استواء في درجة
 الانتساب الى الوارث ورتبوا جميعا لكن على اختلاف في كميته انهم راجع
 اليها في هـ ش فمادام واحدة منهم اي من ذوي الارحام حال كونهم من الغرض
 وهو الصنف الاول هـ ومادام احد منهم اي من المصول اي او من
 ذوي الارحام حال كونهم من المصول وهو الصنف الثاني هـ ش
 فلا يشي اولاد الاخوان وهو الصنف الثالث فلا يشي للاخوان وهو
 الصنف الرابع وقدم ابو يوسف وجم الصنف الثالث وهو اولاد
 الاخوان اجم هـ بنت ابن اخ هذا المثال من الصنف الاول والمثال
 الثاني من الصنف الثاني هـ لسبب في الوارث هو بنت الابن وقوله
 لسبب في الوارث هو ام الام هـ ش بنت بنت ابن اخ هذا من
 الصنف الاول هـ انما قلنا عندنا اي لان الميراثين يجعلون المال
 بين بنتي الابن فقد يراد الغرض والردم يقولون نصف بنت الابن
 الاولى لبنتها ونصف الاخرى لولدها الثلاثة ونصف من ثمة بنت
 الاولى ثلاثة لولدها الاخرى ثلاثة ايضا للذكر سهمان ولاخيه سهم
 وقس عليه هـ ش وانما قلنا عند الخابلة اي لانهم لا يفضلون
 الذكر على الانثى اذا كان في جهة واحدة ودرجة واحدة كما مر عنهم
 وصرح من اربعة هـ ش ابن اخ لام هذا المثال من الصنف الثالث
 وكذا المثال الذي بعده هـ ش ولا يشي للثانية اي لحب ابها
 بالاخ الشقيق وقوله ثلاثة اخوال هذا المثال وما بعده من
 الصنف الرابع هـ ش وكقط الاصرى لحب بالخال من الابوين
 هـ ش على خمسة فمسئلة الرد من خمسة هـ كذا عندنا اي
 انما قلنا عندنا وانما قلنا عند الخابلة فنصع المسئلة من تسعة
 عندنا ومن ثمة عند هـ ش المال بينهما اي على خمسة الشقيقة
 ثلاثة ولكل واحدة من الباقيتين واحدة هـ ش لسبب في اي
 بالنظر لبنت العم للام وقوله مع حجب اخ اي بالنظر لبنت العم للام هـ

خوار كذا كذا

قول كذا كذا على خمسة وتصح من خمسة عشر حاصلة من ضرب خمسة في ثلاثة مخرج
 القليل للمخالة من الابوين ثلاثة ولكل واحدة من الابوين الاخيرين سهم وللعم
 الشقيقة ثمة ولكل واحدة من الاخيرين سهمان هـ ش المباح
 الثاني في الولد نوال المالك اي ان المالك يعقق لا يبيع مثلام او
 بصفة اي كان قال لعبد هـ ان كلمته زيد افاضت حرفا لعقق معلق بصفة الكلام
 هـ او دبره اي بان علق بفتحة فهو من المعلق بصفة فهو من عطف
 الخاص على العام هـ ش ذكره دفعة لتوهم انه لا ولد للسيد علمه بموته هـ ش
 او النفس اي طلب من مالك اي لعبد بان قال له اعقق عبدك كذا في بكذا ففعل
 فان الطالب يملكه ثم يعقق عنه لتضمن ذلك البيع لتوقف العتق على المالك فكان
 قال بصفة بكذا او اعققه عنى وقد اجاب عن عتق عليه بعد ملكه لموسى هـ ش
 يبعثه ففسر في اي ليجب او لعبد ما ليس به هـ ش وقوله ولو اختلف
 اي بان كان السيد مسلما والعبد كافرا هـ ش ولا يورثه الا لا يورث
 فيه الرجل والنساء هـ ش ولكن يورثه اي فاذا مات المعلق فليصوه لا يورث
 الولد الذي كان للمعقوق وانما يورث الاخ الشقيق بالولد هـ ش ولعقاده اي اولاد
 اولاده مع عقدة مع طمده وهو ولد الولد وكذا السبط وقد يفرق عرفا بان
 يراه بالعقد ابن الابن وبالسبط ولد البنت هـ ش فوله معققة ومورثة
 ان تلد رقيقة رقيقة من رقيق او حر واعقق الولد ما لكه وابواه وامه ما لكهم
 هـ لولق وعصيته من بعده فضيحه ان الولد ما ثبت له عصية المبعده موت
 المعقوق وليس كذلك بل ثبت له مجرد العتق والمناخرا ما هو قوايده هـ ش
 وهو ان يكون الاب حر المملوك صادق بان يكون رقيقا وان يكون معقوقا
 والميراث الاول ولو قال وهو ان يكون الاب رقيقا كان اولي والميراث ان الاب
 اذا كان حرا مملوك فلا ولا على فرقة لاحد وان كان رقيقا فعليه الولد المولى الام
 مادام لم يحكم بالامير المولى الميراث وان كان عتيقا فالاول عليه المولى الاب هـ ش
 على الصحيح راجع لقوله في ثبوت الولد المولى الام ولقوله حر الاصل باعتبار
 التميم هـ ش واما عكسه اي عكس قوله ان يكون الاب حر الاصل اي عكس
 مفهومه او عكس منطوقه ان يكون الام رقيقة والاب معقوقا لما قال هـ ش

على الوارث
 الشقيقة
 على الوارث

قال الامام النووي دليل لما قاله من الشرطين **م** سواء وجدوا الى
الاصول وقوله في الحال العمل العتق **م** ش قال بالاشرف العتيق المباشرة اذ
م ش فاما اذا كان الاصل في مقابل قوله من مسه رق وصورة ان يشترك
شخصين جارية وعبد او زوجين بانفسهما واعتقهما ثم استولد اولد اوها الى الخ
فواوه لمولى ابيه **م** ش او ابوه عتيق اي والام مرة الاصل وهذه هي العكس
الشروط **م** ش وان كان الاب رقيقا لم يخرج منه الشرط الثاني **م** ش
في حياة الولد اي الذي هو هو الاصل **م** ش بعد اي الان اي حين الموت
م ش انجز اي انتقل **م** ش انجز الاول من مولى الام ان ينفق ان يبيط ولا
مواها وتثبت لمواها لان الوارث في الف والنفب يعتبر بالاب **م** ش
ورثه معتق الام اي لم يجمع ما لم ان كانت الام معدومة فان كانت موجودة
اخذت الثلث واخذ معتقها الثلثين **م** ش ففي انجزاره اي الوارث مولى
الام الى مولى الجد **م** ش فان اعتق الاب مفرغ على الاصح وقوله والثاني هو مقابل
الاصح فعلى هذا عدم انجزاره فهو مفرغ على الثاني **م** ش بعد ذلك
اي بعد انجزاره الى مولى الجد **م** ش وقوله والثاني بانجزاره لان حياة الام ما نفع
من الانجزار فيستمر الوارث الام **م** ش ففي انجزاره اي الوارث مولى الام الى
مولى الجد **م** ش قلت من كلام النووي **م** ش الانجزار أقوى اي ان المانع
على هذا الوجه الثاني حياة الام وقدر الت **م** ش وقوله وله احكام اي اربعة الارث
وولاية التزوج وتخل الولاية والتقدم للامامة في صلاة الختان **م** ش وكذا
في غسل الميت ودفنه **م** ش **الفصل الثاني في حكم الولا** ولاذوقه
كالبيت وحدها كذلك اي بالعقب **م** ش اذا لم يكن عصبة للمعتق ولو كان
عصبة له فانه يورث كما اذا تزوجت المرأة من قبلها كان عمها فولدت منه ابنة
فبعصبة **م** ش عصبتها فاذا ماتت ابنتها بعد ماتت عتيقها عن عصبة ابنتها
فقط فبوت عصبة ابنتها يكون عصبتها لا يكون عصبة الام **م** ش وقالوا هو
ذكر اي عصبة عصبة خرج للام فانه لا يكون فانه يورث بالولا لكونه ليس بعصبة
له **م** بصفة العتيق اي لو مات المعتق حال كونه ملتبسا بصفة العتيق ففوله

بصفة

بصفة مرتبط بالمعتق حال كونه وعاملها ما مات ولا ياتي من قوله لان
الذي يورث المعتق بصفة الكفر انه حال من المعتق وبما وه للملازمة **م** ش
منها انه امرت امرأة مختبر ذكر وهو يخرج ايض على ان الوارث يورث وانما
يورث به اذ لو ورث لورثته ثم ورث **م** ش بالمباشرة اي مباشرة فبالولا
بان يصدر منها العتيق **م** ش دون ابن ابنه اي بانه ليس وارثا للمعتق
لوما مات وقت موت العتيق **م** ش وهو مختبر قوله وارث اخ وهذا يخرج ايض
على ان الوارث يورث وانما يورث به اذ لو ورث لورثته ابن ابن المعتق ثم ورث
به مع الابن **م** ش اعتبارا بالسوية اي لانه لو مات المعتق يوم موت
العتيق ورثوه بالسوية وهذا يخرج ايض على ان الوارث يورث وانما
يورث به اذ لو ورث لورثته اطلاقا للابن المنفرد ثلثه وللانثى المهر بعد
ثلثه وللانثى الخمسة ثلثه ثم ورث الجميع العتيق به هذا الاعتبار
بحيث يكون للابن المنفرد ثلث ما تركه العتيق وللانثى المهر بعد ثلثه
والانثى الخمسة ثلثه **م** ش لانه الذي يورث المعتق بصفة الكفر
اي حال كونه المعتق ملتبسا بصفة الكفر وهي بصفة العتيق واصنافه بصفة
اليان **م** ش اي ملتبسا بصفة الكفر لو مات يوم موت العتيق **م** ش
فميراثه لابن الكافر هذا يخرج ايض على ان الوارث يورث وانما
يورث به اذ لو ورث لورثته الميراث المسلم فقط ثم ورث العتيق به دون
الابن الكافر **م** ش فليورث بينهما اي لا ميراث بينهما معا المعتق لو مات
يوم موت العتيق **م** ش فليورث بينهما هذا يخرج ايض على ان الوارث يورث
وانما يورث به اذ لو ورث لورثته الميراث المسلم اصالة فقط ثم ورث به العتيق
وحده دون الابن الطاهر اسلامه **م** ش ولا يورث اي والام
ورث الابن الكافر الوارث من ابيه المسلم لان الكافر يورث المسلم اهما معا
م ش فقد بان اي في باب الولا وانما في باب النسب فالجد يسارك الاخ
وليسقط ابن الاخ وانما قد بان في الولا ان في الاخ وابنه معنى النسب لانها
ابنا الاب والجد معنى الابوة لانه ابوالاب والنسب اقوى من الابوة بدليل

ان الابن في باب الله النسب بحسب الاب فخصص **باب** الاخ وابنه ابنا لاجب
المعنى فصار يدليان الى ابى المعنى بالبنوة والجد ابوا المعنى فهو يدل الى
ابى المعنى بالبنوة والبنوة اقوى من الابوة فلذا اقدم الاخ وابنه على الجد
العله وان كانت موجودة في باب عصبات النسب الا انه صله نافع العمل
مقتضاها الامام ع على خلافه هـ ش وما عتبه بعدة اي بعد موته
وقوله والمعنى اي وهو الاب عصبة النسب اي كابتائه هـ ش
فتوضعت عصبة النسب اي التي هي عصبة المعنى هـ ش اربعة قاض
اي مجتهدون بدليل قوله غير المتفق هـ ش **باب** الثالث
في قسمة المراكات وما تقدم اي من بيان الفروض والاصحاب والعصاف
وتأصيل المسئلة وتأصيلها هـ ش المقناسة معنى ان تسمى بقولها
الى ثابتهما كقسمة الثلثة الى اربعة هـ ش فقول المربعة اعداد هذا عدد
مضائق وتعرف الجزء من العدد المضائق قليل والكثير تعرف الجزء الباقي فقط
ويبلغ تعريف الجزء من هـ ش وذلك اي وبين كونها مبينة على ما ذكرنا
نسبة الخ والمجهول احد الوطين وهو الثالث وهو ماله من التركة والماول
وهو ماله من المصحح والثاني وهو المصحح والرابع وهو التركة فان قسمة مسطح الطرفين
على الوطين المعلوم يخرج الوطين المجهول هـ ش ماله من التركة اي الثالث وقوله
الى التركة هو الرابع هـ ش مما لا يمكن قسمة اي افرانها لعد او الوزن او الذرع
لكنهم مستوي الاضراس كالبعض والبيت والاسستوى الاضراس الارض الخالية
من المضائق يمكن قسمة بقولها بالذرع هـ ش كالعقار كالبيت هـ ش **باب** التسمية
اي قسمة ماله من نصيب المسئلة الى نصيب المسئلة الكسور المصروفة
اي من ثلث وعشرة هـ ش وقاية تكون التركة مما يمكن ان فيه حذف اي فيقدر
تلك النسبة تكون حصته من ذلك الموروث اي هذا اذا اريد القسمة بتلك
النسبة فانما يد قسمة على هذا فيكون قسمة او على القسمة بالنسبة
للقسمين اي ما يمكن قسمة وما لا يمكن ثم نكلم على القسمة بالقرار بينهما
هـ ش ما يمكن قسمة اي بغير القرار ربط او ما لا يمكن اي بغير القرار ربط هـ

قوله او ثمن

او ثمن معطوف على ما بقدر اي ثم حيث كان الثمن والقيمة مما
تكون قسمة فلا حاجة لذلك لدخوله تحت المقدرات المربعة السابقة هـ ش
الصورة كلها اي صور ما يمكن قسمة وصورة ما لا يمكن قسمة هـ ش
نصيب كل وارث هو الطرف الاول وقوله في التركة هو الطرف الرابع
المعلوم هـ ش على التصحيح هو احد الوطين المعلوم وهو الثاني
هـ ش ماله من التركة هو الوطين الثاني المجهول وهو الثالث هـ ش
ومنها هو اصل الاوجه اي لا يخفى ان هذا الوجه هو اطلاق اليمين بقوله
سابقا فيقدر تلك النسبة تكون حصته من ذلك الموروث وكان المناسب
ان يقول ومنها ما بقية الاثرية اليه وهو ان تسمى الخ هـ ش اصل
الاوجه اي ليناها في المعنى عليه وقوله اي كيتاقي فيما يمكن قسمة
هـ ش ومنها الخ ومنها ان تقسم التركة على ما صحت منه المسئلة
وتضرب الماهل في نصيب كل وارث كزوج بلا حجب وام كذلك واحت
تقيقة اصلها من ثمة ونقول ان ثمانية كما في التركة عشرون ورها
فتقسم العشرين على ما صحت منه المسئلة بقولها وهو ثمانية يخرج
جزء السهم اثنين ونصف يضرب في الكل واحد يخرج ما يجب له وللزوج
ثلاثة في اثنين ستة ونصف في ثلاثة ثمانية لان ضرب الكسور في
الصحيح يخرج نصف الصحيح فيكون على ماله سبعة ونصف وللأخت
كذلك وللأم اثنان في اثنين باربعة واثنان ونصف بواحد يكون
المجموع خمسة هـ ش وتبني وطريق اخر ان تضرب ماله كل وارث من القسمة
في وقف التركة ان وافقت ما صحت منه المسئلة ثم تقسم الخارج على وقفها
ففي المثال المذكور فالعشرون توافق الثمانية بالربع فربع العشرين خمسة
وهو اطرز وفيها ورع الثمانية اثنان وهو المقسوم عليها فللام اثنان
في خمسة عشرة بقسومة على اثنين الخارج خمسة وللزوجة والاخت
ثلاثة في خمسة خمسة عشر مقسومة على اثنين الخارج اربعة ونصف
هـ ش وتبني ومنها ان تقسم المسئلة على التركة وتحتفظ الخارج من القسمة
ثم اقسم نصيب كل وارث من المسئلة على الخارج بالقسمة ومنها ان تقسم
المسئلة على نصيب كل منها ثم اقسم التركة على خارج القسمة هـ ش

لنا فيه فيما لا يمكن قسمته اي كعبد او فقار وقوله لنا فيه تقتضي ان الو
الاول كبقية الوجوه لا يتاخر فيها لا يمكن قسمته مع انه مثل الوجوه الاول بما لا
تكون قسمته كالفقار هـ ش وعنهما اي فيجمع بين التغير بالكنسور
والتغير بالقراريط وقوله وان كنت قلت اني فيقتصر على التغير بالكنسور
هـ ش الباب الرابع في المسائل الملقبات **ولاشي للاخوة**
الجميع اي لا احد يقول للاخوة الاشتغال لوم ان موجود الورثة بقراءة الام
فانا اقول بالثلاث جميعهم لانه الحق اولاد الام وانا اجمعهم وانتم انما ورثتم
بعضه فيشملكم الحب ويقول للاخوة الاباء انا لوم ان معكم لم تستحقوا
شيئا فليس حضوركم بوجوبكم شيئا هـ ش واخت من ام اي وعاصب
يدل ما بعده من كنة اي لان فيها نصف الزوج وثلاث للام وكذا
للاخت للام هـ ش فيقسم عليها نصيب الاخت للام اي لانها اقرب
نصيبها للبنت وللعاصب الا ان البنت بالضرع والعاصب بالاقتران
فيقسم نصيبها وهو واحد من كنة على بركة وهي سهام البنت والعاصب
على تقدير كونها وارثين هكذا قال الشافعي هـ ش للزوج احدى وعشرون اي حاصلة
من ضرب ثلثة من كنة في بركة هـ ش وللأم اربعة عشر اي حاصلة من
ضرب اثنين من كنة في بركة هـ ش وعند الشافعية هذا الاقرار باطل لعدم
اتفاق جميع الورثة عليهم لكن يجب على الاخت اذا كانت صادقة في نفس الامر
ان تدفع حصتها للبنت والعاصب على حكم القسمة عند المالكين هـ ش
ولا يحسم ابواؤها اي لا تقطع ابواؤها اي اضبط لها اي لا يقطع بضبطها
بل هي لانها ثمة لها هـ ش الباب الخامس في طلبة
النسب والافان في منسابة النسب والافان اي المشكل بينهما
فالإضافة لمعنى من هـ ش الاموال لان كلامهم في الضوابط الاخر لا يهـ
هـ ش حال الاغواي لان كلامهم في اجوام الاخر هـ ش الفصل الثاني
في الافان وعن عم اي عم لضرع المذكر هـ ش فلو قال اخ
شروع في لضرع والصبر في قال عماد علي الخليل لا يقتد بها السابق هـ ش
وهناك يتناصب اي فليكن الصليب الثلثان وليت الامن التي هي الخليلي الثلث

مع ابن ابن ابن ابن نوصيبا للذكر مثل حظ الانثيين لان ابن ابن ابن يعصب
من فوقه من بنات الابن اذ لم يكن له في الثلثين كفا واصل المسئلة بثلاث
وتصح من تسعة هـ ش صورته ابوان اخوة فيهما باقة شخص خلف
ابويه وهما زوجان وظف ابن ابن متزوج ببنت الابن فهما زوجان فاصل
المسئلة من كنة وتصح من ثمانية عشر هـ ش وارثه الواو وارثه
اه وارب وارثه هـ ش ذوا الجناهين جعفر هو جعفر الطيار اخو كيدنا
علي بن ابي طالب رضي الله عنه هـ ش ربعا بمول الجا وزف وشهاها فاعل
والضمة في سهاها عابد على المرأة هـ ش فالخاص اربع زوجات
اخر فاصلها اثنا عشر ونقول لسبعة عشر للزوجات الأربع ثلثة
مياينة لهن وللأختين لأم الثلث اربعة منقسمة عليهم وللثلاث
اخوات لأم الثلثان ثمانية مياينة لهن وللأم السدس اثنا عشر فالحقوق
فريقان الاربع زوجات والثلث اخوات وبين اربعة وثلاثة تباين فيضرب
احدهما في كامل الاخر باثني عشر هي جزء السهم فيضرب في المسئلة بمولها وهي
سبعة عشر باثني واربعة فنلبي من المسئلة اخذه مضروبا في جزء
سهاها وهو اثني عشر هـ ش في الافان يرجع اقراره والله اعلم ثم تابعه
الفقيه محمد بن عبد الله بن محمد الكمشي المالك الكبي بن عبد الله وعوفه وحسن
توفيقه والله اعلم وصلى الله على سيدنا

محمد وعلى اله وصحبه
وسلم تسليم
كثيرا والحمد لله

رب
العالمين
م